

العليّ على قانون الطوارئ

في ضوء
الفقه والقضاء

المستشار

مصطفى مجدي هرجية

بمحكمة الجنايات وأمن الدولة العليا

« طوارئ » بالقاهرة

١٩٨٩



دار الثقافة للطباعة والنشر

٢١ شارع كامل صديقي بالعجالة

ت: ٩١٦-٧٦٠ القاهرة

التعليق على قانون الطوارئ

في ضوء
الفقه والقضاء

المستشار

مصطفى مجدى هرجه

بمحكمة الجنايات وأمن الدولة العليا
« طوارئ » بالقاهرة

١٩٨٩



دار الثقافة للطباعة والنشر

٢١ شارع كامل صدقي بالعجالة

ت ٩١٦٠٧٦ القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة واهداء

تلاحظ لنا اثناء عدلنا بمحاكم الجنايات وأمن الدولة العليا « طوارئ » أن نصوص القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، والتعديلات التي أدخلت عليه بحاجة الى المزيد من القاء الضوء عليها فحسباً وتمحيصاً وصولاً الى تحديد اختصاص المسطرة القائمة على التنفيذ وفقاً لمارسه القانون وحدده الدستور وحقوق المتبوض عليه أو المعتقل في التظلم من أمر القبض عليه أو اعتقاله . وسلطة محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » في تقدير مدى تناسب ما اتخذ من اجراء مع الاسباب التي يبنى عليها . وهذا ما نصاله في بحثنا هذا .

ويبقى انه ما من شك في أن الحاكم قبل المحكوم يتمنى ذلك اليوم الذي يزول فيه هذا القانون محل التعليق وذلك عند انتفاء « راعيه » حتى تعود الامور الى سيرتها الاولى ويكون ابناء مصر كماً هو عهد التاريخ بهم بعضهم لبعض نصيراً في سبيل رفعتها ومجدها وجعلها واحة للامن والامان في زمن عصفت به موجات وموجات من التغيرات والمتناقضات ذلك انها مهد الحضارات والقيم منذ الالف السنين وهي الباقية والخالدة على كل حال وطالما كان الامر كذلك فاليها اذن اهدينا هذا الكتاب حياً وعرفانا .

والله يهدي الى سواء السبيل ،

المستشار

أبو صير - سمير

مصطفى مجدى مزجه

الفصل الاول

التعليق على نصوص قانون الطوارئ

رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته

١ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨

بشان حالة الطوارئ (١)

« والمعدل بالقوانين أرقام ٣٧ لسنة ١٩٧٢ و١٦٤ لسنة ١٩٨١

و٥٠ لسنة ١٩٨٢ » .

باسم الامه

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٥٠ الصادر في الاقليم المصري

بتاريخ ٢٢/٦/١٩٤٩ المتضمن تنظيم الادارة العرفيه .

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شان الاحكام العرفيه

الصادر في الاقليم المصري والقوانين المعدلة له .

قرن القانون الاتي :

مادة ١ - يعمل بالمقانون المرافق في شان حالة الطوارئ .

مادة ٢ - يلغى المرسوم التشريعي رقم ١٥٠ الصادر ٢٢/٦/

١٩٤٩ والقانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليهما وكذلك كل نص

يخالف احكام هذا القانون .

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في ثلثي

الجمهورية في تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ربيع الاول سنة ١٣٧٨ (٢٧)

سبتمبر سنة ١٩٥٨ » .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ - العدد ٢٩

مكرر (ب) .

قانون بشأن حالة الطوارئ

- مادة ١ -

- يجوز اعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الأمن أو النظام العام في أراضي الجمهورية أو في منطقة منها للخطر سواء اكان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء.

تعليمات

مقدمة :

تتعرض الدول لطوفان طارئة نتيجة غزو خارجي أو حرب دولية أو اهلية أو بسبب نشوء قلاقل أو اضطرابات تزعزع الأمن والنظام فتجد السلطة الحاكمة نفسها مضطرة من أجل مواجهة هذه الطوارئ إلى اتخاذ تدابير استثنائية تتضمن وقف الحريات وتعطيل الضمانات الدستورية وفرض بعض القيود والتكاليف على المواطنين فيما يتعلق بأشخاصهم وأموالهم ومعاملاتهم فضلا عن فرض الرقابة على الصحف والمجلات وسائر وسائل الاعلام وقد اصطلح فيما مضى على تسمية هذه التدابير عندنا بالاحكام العرفية . ولما كان نظام الاحكام العرفية رغم طابعه الاستثنائي يخضع لسلطات الدستور والقانون فقد جرت الدول على تقليته في صورة تشريعات خاصة لا يلجأ إليها الا عند قيام الضرورة الملحة وتحدد هذه التشريعات عادة الحالات التي يجوز فيها اعلان الاحكام العرفية والصلاحيات التي تمارسها السلطة القائمة على تنفيذ هذه الاحكام والعقوبات التي يتعرض لها من يخالف تعليماتها وأوامرها ونواهيها من المواطنين وغيرهم والجهات القضائية التي تظهر في أمر هذه المخالفات . ولقد تكفل بذلك لأول مرة في مصر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٢ بنظام الاحكام العرفية والمصادر في ٣٦

يونيو سنة ١٩٢٣ أى بعد اصدار دستور ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ مباشرة وقبل العمل بأحكامه . وقد عدل القانون المذكور أكثر من مره وظل نافذ المفعول حتى استعاض عنه بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بالقانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ثم بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ للمعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ وللنانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن اعلان ، حالة الطوارئ ، وهو التعبير الجديد لما كان يعرف سابقا بالاحكام العرفية (٢) ثم عدل اخيرا بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ ثم بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ .

المواد بحالة الطوارئ : -

تتحقق حالة الطوارئ أو الظروف الاستثنائية أو ما كان يصح بالاحكام العرفية اذا قامت ضرورة تمت قيام السلطة الادارية بالخروج على حكم الدستور أو حكم القانون وذلك عن طريق ممارسة بعض الاجراءات الخطيرة الماسة بالحريات والحقوق العامة وكانت القواعد القانونية المتبعة فى ظل الظروف العادية عاجزة عن تمكين السلطة الادارية عن مواجهة الظروف الاستثنائية وقد تكون الاجراءات المذكورة أفعالا مادية أو قرارات فردية أو قرارات تنظيمية على أن يكون ثمة تناسب بين مقدار السلطات غير العادية وبين متطلبات الظروف الاستثنائية ومثالها الحروب والفتن وانتشار الاوبئة وكذلك الغزو الخارجى واضطراب الامن الداخلى ويترتب على قيام هذه الحالة أو تلك الظروف اضافة صفة المشروعية على الاعمال الادارية الصادرة فى ظل الظروف الاستثنائية وذلك رغم انتفاء هذه الصفة عنها فى ظل الظروف العادية على الا تتجاوز هذا الاعمال بالطبع القدر اللازم الذى توجيهه الظروف المذكورة ، ولذلك فانه قد يبدو لأول وهله ان قيام حالة الطوارئ أو الظروف الاستثنائية يخول السلطة

(٢) الدكتور وحيد رافت فى دراسات فى بعض القوانين المنظمة للحرية طبعه ١٩٨١ ص ١٨٤ .

الإدارية الخروج على مبدأ الشريعة هذا في حين أن إمعان النظر يدعو إلى القول بعكس ذلك إذ ينبغي على السلطة المذكورة أن تلتزم في ظل حالة الطوارئ - باحترام مبدأ الشريعة ويتمثل ذلك في التزامها بعدم مخالفة أحكام التشريعات الاستثنائية المقررة لمواجهة حالة الطوارئ مع التقييد بالشروط التي عينها القضاء لتحقيق هذه الحالة. (٢) *

الأسباب المبررة لإعلان حالة الطوارئ : -

تتضمن المادة الأولى من قانون الطوارئ على أنه «يجوز إعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الأمن أو النظام العام في أراضي الجمهورية أو في منطقة منها للخطر سواء أكان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهديد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء » وفقد ذلك أنه يشترط لإعلان حالة الطوارئ : -

أولاً - وقوع حرب أو التهديد بوقوعها : - والحرب في فقه القانون الدولي، يعناها العام هي الصراع المسلح بين دولتين وتوجيه القوة المسلحة سواء كان القتال دائراً بالفعل بين الدولتين أو متوقف من غير إتمام مسلح سواء أكان ذلك نتيجة هدنة دائمة أو مؤقتة أو كان نتيجة لغير ذلك من الأسباب * ولم يشترط النص وقوع حالة الحرب قبل إعلان حالة الطوارئ بل يكفي التهديد بوقوعها كما إذا كانت إحدى الدول تحشد الجند والمعدات استعداداً لغزو القتال أو تأتي من الأفعال أو التهديدات عموماً ما يوجب بينها مصتبلاً في شن الحرب *

(٢) الدكتور بكر القباني من مقال له بمجلة المحاماة السنة الرابعة والمستون نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٤ بعنوان الحريات والحقوق العامة في ظل حالة الطوارئ ص ٢٨ *

ثانيا - حدوث اضطرابات فى الدخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء إذا كان من شأن ذلك تعريض الأمن أو النظام للخطر فى الجمهورية أو فى المنطقة محل الحساب للخطر .

ثالثا - أن يبلغ هذا الخطر درجة من الجسام والخطورة تجعل من السلطة العامة بمالها من اختصاصات عادية عاجزة عن مواجهة هذا الخطر الجسيم . أما إذا كانت القوانين العادية فى الدولة فيها من الكفاية ما يكفى لمواجهة هذا الخطر فانه فى هذه الحالة ينتفى مبرر إعلان حالة الطوارئ - وفى ذلك قيل بأن تطبيق قانون الطوارئ ينطوى على مخاطر كبيرة فيسمح للسلطة التنفيذية بتقييد حقوق وحريات الأفراد ويمنح الإدارة سلطات واسعة تستطيع من خلالها المساس بأشخاص المواطنين وأموالهم لذلك يجب ألا تعلن حالة الطوارئ إلا إذا قامت أسباب جدية خطيرة تبررها كحالة عصب أو فتنة طائفية عنيفة أو وباء خطير يهدد بالانتشار فإذا لم يوجد أى أمر من هذه الأمور فقد أنعدم سبب قرار إعلان حالة الطوارئ وأصبح باطلا لا تصححه موافقة البرلمان عليه بقانون . وذلك لأن قانون الموافقة فى هذه الحالة لا يمتثل قانونا إلا من الناحية الشكلية لصدره من البرلمان أما من الناحية الموضوعية فهو مجرد قرار يتعلق بمسألة فردية ولا يضع قاعدة مجردة ومثل هذا القرار لا يجوز أن يخالف القواعد القانونية البينة للأسباب التى تستدعى إعلان حالة الطوارئ وذلك رغم أن البرلمان هو مصدر كل من القرار والقاعدة لأن مبدأ المشروعية يمنع مخالفة القاعدة العامة بقرار فردى وإن صدر من نفس الجهة التى أصدرت القاعدة أو حتى من جهة أعلى منها (٤) . إلا أن هذا الرأى يثير تساؤلا عن الجهة المختصة بتقرير البطلان وقد قضت محكمة القضاء الإدارى بأن إعلان حالة الطوارئ هو دون نزاع من

(٤) الدكتور مناجد راجب الحلوفى القانون الدستورى طبعه ١٩٨٦

لإعمال السيادة (٥) وعلى ذلك فإنه لا تقبل الدعوى بشأن بطلانه أمام المحاكم على مختلف أنواعها .

— كما قيل أيضا بأن الدولة لم تعد بحاجة في الواقع الى الإبقاء على حالة الطوارئ ككتفاء بالتشريعات المعيدة المقيده للحريات والتي توالى صدورها في السنوات الأخيرة تحت أسماء وعناوين مختلفة ابتداء بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وانتهاء بقانون حماية القيم من الميعب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ مروراً بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن أمن الوطن والواطن والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ بشأن الاجازات السياسية والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي فهذه الترساة التشريعية لبرهنة تخضيع لسلطات الدولة كل شيء ٠٠ كل ذلك جعل الدولة واجهتها في ضي من اللجوء لقانون الطوارئ أو الاحكام العرفية الا نادرا (٦)

— كما قيل أيضا بأنه اذا لم يكن للوطن يتعرض لشيء من الظروف الاستثنائية التي نصت عليها البسادة الاولى من قانون الطوارئ فان اعلان حالة الطوارئ ينتفى مبرره وينزل عن محاكم أمن الدولة « طوارئ » سند شرعيتها (٧) .

كما قضت المحكمة الدستورية العليا بأن نظام الطوارئ نظام اجازي الدستور فرضه كلما قامت اسبابه ودواعيه وأهمها تعرض

(٥) القضية رقم ٥٦٨ لسنة ٢ في مجموعة السنة السادسة من ١٢٦٦ ومشار إليه في مؤلف الدكتور ابراهيم عبد العزيز شيبا الدستور المصري دستور ٧١ طبعة ١٩٨٧ ص ٢٧٤ .

(٦) الدكتور وحيد رافت المرجع السابق ص ١٩٢ .

(٧) الدكتور محمود نجيب حسنى في شرح قانون الاجراءات الجنائية طبعة ١٩٨٠ ص ٨٧٢ .

الوطن لخطر يهدد سلامته وأمنه أو نشوب حرب أو التهديد بنشوبها أو اضطراب الأمن وذلك لمواجهة هذا الخطر بتدابير استثنائية حددها قانون الطوارئ حفاظا لسلامة الوطن وأمنه (٨) .

اعلان حالة الطوارئ عمل من أعمال السيادة : -

تطبق عبارة أعمال السيادة على طائفة من الاعمال والقرارات التي تصدر عن الحكومة باعتبارها سلطة حكم لا سلطة ادارة ومن ثم فهي تصدر عن سلطات الحكم وليس عن سلطات الادارة والمستقر عليه قضاء هو ان أعمال السيادة تشمل الاعمال المنظمة لعلاقة الحكومة بالبرلمان والاعمال التي تتصل بعلاقة الحكومة بالدول الاجنبية وكذلك الاعمال والعمليات المتعلقة بالحرب وبعض التدابير الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة وتنص المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على انه « ليس للمحاكم ان تنظر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في أعمال السيادة » وتقرر نفس المبدأ بالنسبة للقضاء الإداري المادة ١١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على انه « لا تختص محاكم مجلس الدولة بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة » وعلى ذلك يتمتع على محاكم القضاء المدني أو الإداري الفصل في أي نزاع يتعلق بأعمال السيادة (٩) .

- والمستقر عليه فقها وقضاء هو أن اعلان حالة الطوارئ هو عمل من أعمال السيادة لا تقبل الدعوى بشأنه امام المحاكم على مختلف أنواعها . وفي ذلك قضت محكمة القضاء الإداري بأن اعلان الاحكام العرفية أو اعلان الحرب هذه وثلك أنها هي أعمال

(٨) حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٨ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٧ . وأيضا حكمها في الدعوى رقم ٢٢ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٥ .
(٩) الجديد في القضاء المستعجل للمؤلف الطبعة الثانية مايو ١٩٨٢ ص ١٢ وما بعدها .

وتدابير تصدر عن سلطان الحكم لاعن سلطان الادارة (١٠) وعن ثم
 ففى عمل من أعمال السيادة ومع ذلك فانه يجب أن يلاحظ أن التدابير
 التى تتخذ تنفيذا لقانون الطوارئ يجب أن تكون متفقة مع احكام
 الدستور والقانون وان جاوزت ذلك خضعت لمراقبة القضاء . وفى
 ذلك قضت المحكمة الدستورية العليا بأن الدستور لم يبين للسلطات التى
 تخول لسلطة الطوارئ وفوض الشارع العاى فى تحديد هذه
 السلطات وقد تكفلت قوانين تنظيم حالة الطوارئ منذ صدور القانون
 رقم ١٥ لسنة ١٩٢٢ بنظام الاحكام العرفية ونصت على التدابير المنوط
 بسلطة الطوارئ اتخاذها مما يدل على أن نظام الطوارئ وان كان
 نظاما استثنائيا الا انه ليس نظاما مطلقا بل هو نظام دستورى وضع
 الدستور اساسه وبين القانون حدوده وضوابطه لذلك فان التدابير
 التى تتخذ استنادا الى هذا النظام يتعين أن تكون متفقة مع احكام
 الدستور والقانون فان جاوزت هذه الحدود والضوابط فانها تكون غير
 مشروعة وتنسبط عليها رقابة القضاء (١١) .

— كما قيل فى ذلك أيضا بأن المرسوم الصادر بإعلان الأحكام
 العرفية (حالة الطوارئ) يعتبر عملا من أعمال السيادة ويستفاد
 ذلك من الرجوع الى مختلف الاحكام التى حاولت القيام بهذه
 الاعمال والواقع أن اصدار هذا المرسوم قد تملبه على الحكومة
 اعتبارات سياسية خاصة فيجب الا تسال عنه الا امام البرلمان ولذا
 كان طبيعيا أن يمتنع القضاء عن نظر هذا المرسوم سواء كان ذلك
 بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة فليس له أن يفحص مشروعيته
 أو يبحث مدى دلائمه ووزن ملايصات اصداره . كما أن الانصر

(١٠) حكم محكمة القضاء الإدارى فى ١٩٥١/٦/٢٦ المسنة
 الخامسة ص ١٠٩٨ ومشار اليه فى مؤلف الدكتور سليمان الطماوى
 النظرية العامة للقرارات الاداريه الطبعة الرابعة ص ١٤٠ .
 (١١) حكم المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٥ لسنة
 ٥ ق جلسة ١٩٧٦/٧/٣ .

المصرية التي تصدرها السلطات القائمة على اجراء الاحكام العرفية
بناء على السلطة التشريعية التي خولها القانون ايما تقلت هي الاخرى
من رقابة القضاء باعتبارها اعمالا تشريعية استثنائية * ولكن
الاجراءات التي تتخذ في ظل الاحكام العرفية تنفيذا للوامر صالفة
للذكر تظل خاضعة لرقابة القضاء * وعلى ذلك فان مرسوم اعلان
الاحكام العرفية (حالة الطوارئ) هو وحده المحدود من اعمال
من اعمال السيادة اما الاجراءات التي تتخذ تنفيذا له فتعتبر اعمالا
لدارية تخضع دولما لرقابة القضاء (١٢) *

(١٢) الدكتور حافظ هريدي في اعمال السيادة في القانون المصري
المقارن الطبعة الاولى ١٩٥٢ ص ١٦٨ .

— مادة ٢ —

معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢

« والمنشور بالجريدة الرسمية — العدد ٣٩ في ١٩/٢٨/١٩٧٢ »

يكون اعلان حالة الطوارئ وانهاؤها بقرار من رئيس الجمهورية
ويجب ان يتضمن قرار اعلان حالة الطوارئ ما ياتي :

- أولا — بيان الحالة التي اعلنت بسببها
- ثانيا — تحديد المنطقة التي تشملها
- ثالثا — تاريخ بدء سريانها ومدة سريانها

ويجب عرض قرار اعلان حالة الطوارئ على مجلس الشعب
خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه • وإذا كان
مجلس الشعب مقعلا يعرض الامر على المجلس الجديد في أول اجتماع
له • وإذا لم يعرض القرار على مجلس الشعب في الميعاد المشار
اليه أو عرض ولم يقره المجلس اعتبرت حالة الطوارئ منتهية •

ولا يجوز مد المدة التي يحددها قرار اعلان حالة الطوارئ
إلا بموافقة مجلس الشعب وتعتبر حالة الطوارئ منتهية من تلقاء
نفسها إذا لم تقم هذه الموافقة قبل نهاية المدة •

تعليقات

الهدف من تعديل المادة الثانية : —

ان تعديل المادة الثانية من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ يقض
حالة الطوارئ بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قصت به على ما اصبحت
عنه المذكرة الايضاحية لهذا القانون النص فيها على الضمانات التي
وردت بالمادة ١٤٨ من الدستور • وقد جاءت المادة الثانية من قانون
حالة الطوارئ بعد تعديلها متفقة مع الضمانات المذكورة من حيث

وجوب تحديد مدة سريان اعلان حالة الطوارئ ومريض هذا الاعلان على مجلس الشعب وفق احكام هذه المادة (١٣) .

- بيانات قرار اعلان حالة الطوارئ : -

اولا - بيان الحالة التي اعلنت بسببها : -

يتعين ان يتضمن قرار اعلان حالة الطوارئ بيان الحالة التي اعلنت بسببها . ويتعين ان تكون احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة الاولى من قانون الطوارئ وهي حالات يتعرض فيها الأمن أو النظام العام في اراض الجمهورية أو في منطقة فيها للخطر سواء كان ذلك سبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء .

ثانيا - تحديد المنطقة التي تشملها : -

كما يجوز اعلان حالة الطوارئ في اراض الجمهورية باكملها فانه يجوز ايضا ان يكون اعلان حالة الطوارئ محصور في منطقة محددة من اراض الجمهورية وذلك اذا ما توافرت الحالة الموجبة لاعلان حالة الطوارئ فيها . ويتعين في هذه الحالة ان ينص في القرار على المنطقة التي تشملها حالة الطوارئ . وعلى ذلك فانه يتعين ان ينص في القرار اما باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية - أو في منطقة محددة فيها دون غيرها .

ثالثا - تاريخ بدء سريانها ومدة سريانها : -

يتعين ان يتضمن قرار اعلان حالة الطوارئ تاريخ بدء سريانها ومدة سريانها وفي هذا ما يتفق مع نص المادة ١٤٨ من الدستور الحالي . والتي تشترط صراحة ان يكون اعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة لا تمتد الا بموافقة مجلس الشعب .

(١٤) حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٨ لسنة ٧ ق جلسة ٧/٥/٧٧ .

- وجوب عرض القرار على مجلس الشعب : -

اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الطوارئ فإنه يجب عرض قرار اعلان حالة الطوارئ على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما التالية ليقتر ما يراه بشأنه وإذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له * ويعنى ذلك أيضا أنه إذا أعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ فيما بين أدوار الانعقاد العادية يجب دعوة المجلس في خلال خمسة عشر يوما أي لدور انعقاد استثنائي * وعلى هذا النحو يكون على رئيس الجمهورية أن يقوم بعرض اعلان حالة الطوارئ في جميع الأحوال على مجلس الشعب ويكون ذلك في خلال خمسة عشر يوما إذا كان المجلس قائما أما إذا كان المجلس منحلا فإنه يجب عرض الاعلان على المجلس الجديد في أول اجتماع له والحكمة من ذلك هو أن يخضع هذا الاعلان لرقابة جدية من جانب الجهة التي تملك المراقبة على السلطة التنفيذية وهو مجلس الشعب (١٤) *

- عدم عرض القرار على مجلس الشعب وأثره : -

عملا بنص الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون الطوارئ فإنه إذا لم يعرض القرار على مجلس الشعب في الميعاد المبني إليه أو عرض ولم يقره المجلس اعتبرت حالة الطوارئ منتهية أي أن حالة الطوارئ تنتهي في حالة عدم عرض القرار على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما التالية لصدوره * أو في حالة عدم عرضه على المجلس الجديد في أول اجتماع له وذلك في حالة إذا كان القرار قد صدر أثناء حل مجلس الشعب * أو إذا عرض في الميعاد المحدد ولم يقره مجلس الشعب *

- مد حالة الطوارئ لا يجوز إلا بموافقة مجلس الشعب : -

عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ فإنه

(١٤) الدكتور إبراهيم عبد العزيز شيجا المرجع السابق ص ٢٧

لا يجوز مد المدة التي يحددها قرار اعلان حالة الطوارئ الا بموافقة مجلس الشعب وتعتبر حالة الطوارئ منتهية من تلقاء نفسها اذا لم تتم هذه الموافقة قبل نهاية المدة . بمعنى انه اذا لم تتم موافقة مجلس الشعب على قرار اعلان حالة الطوارئ قبل نهاية المدة اعتبرت حالة الطوارئ منتهية .

- تعديل نص المادة الثانية من الناحية الدستورية : -

من حيث ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ كان ينص في المادة الثانية منه على ان يكون اعلان حالة الطوارئ وانهاؤها بقرار من رئيس الجمهورية ويجب ان يتضمن قرار احوالة حالة الطوارئ ما ياتي :

- اولا - بيان الحالة التي اعلنت بسببها .
- ثانيا - تحديد المنطقة التي تشملها .
- ثالثا - تاريخ بدء سريانها .

وقد عدل هذا النص بموجب القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة المحول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ على النحو الاتي « ويكون اعلان حالة الطوارئ وانهاؤها بقرار من رئيس الجمهورية ويجب ان يتضمن قرار اعلان حالة الطوارئ ما ياتي :

- اولا : بيان الحالة التي اعلنت بسببها .
- ثانيا - تحديد المنطقة التي تشملها .
- ثالثا - تاريخ بدء سريانها ومدة سريانها .

ويجب عرض قرار اعلان حالة الطوارئ على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه . واذا كان

مجلس الشعب منحلا يعرض الامر على المجلس الجديد في اول اجتماع له واذا لم يعرض القرار على مجلس الشعب في الميعاد المشار اليه او عرض ولم يقره المجلس اعتبرت حالة الطوارئ منتهية - ولا يجوز مد المدة التي يحدها قرار اعلان حالة الطوارئ الا بموافقة مجلس الشعب وتعتين حالة الطوارئ منتهية من تلقاء نفسها اذا لم تتم هذه الموافقة » .

ومن حيث ان تعديل المادة الثانية من التشريع المطعون فيه بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ قصد به على ما افصح عنه الذاكرة الايضاحية لهذا القانون النص فيها على الضمانات التي وردت بالمادة ١٤٨ من الدستور التي تنص على ان « يعلن رئيس الجمهورية - حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه واذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الامر على المجلس الجديد في اول اجتماع له - وفي جميع الاحوال يكون اعلان حالة الطوارئ لمدة محددة ولا يجوز مدتها الا بموافقة مجلس الشعب » .

وقد جاءت المادة الثانية من قانون حالة الطوارئ متفقة مع الضمانات المذكورة من حيث وجوب تحديد مدة سريان اعلان حالة الطوارئ وعرض هذا الاعلان على مجلس الشعب وفق احكام هذه المادة .

ومن حيث ان القول بان التعديل الذي ورد بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ لا يصحح التشريع المطعون فيه لصدوره بعد سقوطه بقوة الدستور مردود بان المادة ١٩١ من الدستور تنص على ان ما تدرته القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا وناظرا ومع ذلك يجوز الخاؤها او تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المبصرة في هذا الدستور . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على استجواب

نفاد القوانين واللوائح الصادر قبل العمل بالدستور حتى تلغى أو
تعدل دون تطهيرها مما قد يشوبها من عيوب ودون تحصينها ضد
الظمن بعدم دستورتها شأنها في ذلك شأن التشريعات التي تصدر
في ظل الدستور القائم (١٥) .

(١٥) حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٨ لسنة ٧ق
جلسة ١٩٧٧/٥/٧ .

- مادة ٣ -

د معلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢

والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٢٩ في ١٩٧٢/٩/٢٨

لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام وله على وجه الخصوص :

١ - وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والحركة في أماكن أو أوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - الأمر بمراقبة الرسائل أيا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحركات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإغلاق أماكن طبعتها . على أن تكون الرقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام مقصورة على الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي .

٣ - تحديد مواعيد فتح المحال العامة وإغلاقها وكذلك الأمر بإغلاق هذه المحال كلها أو بعضها .

٤ - تكليف أي شخص بكتابة أي عمل من الأعمال والاستيلاء على أي منقول أو عقار ويتبع في ذلك الأحكام المنصوص عليها في قانون التعبئة العامة فيما يتعلق بالتظلم وتغيير التعويض .

٥ - سحب التراخيص بالأسلحة أو النشائر أو المواد القابلة للانفجار أو المفرقعات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها وضبطها وإغلاق مخازن الأسلحة .

٦ - إخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديدها بين المناطق المختلفة • ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق الميمنة في الفقرة السابقة • على أن يعرض هذا القرار على مجلس الشعب في المواعيد وطبقا للأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة •

ويشترط في الحالات المعالجة التي تتخذ فيها التدابير المشار إليها في هذه المادة بمقتضى أوامر شفهية أن تعزّز كتابة خلال ثمانية أيام •

تعليقات

- تفويض وزير الداخلية :

بموجب أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ والمنشور في الجريدة الرسمية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٨٢ العدد ٣٦ فقد فوض وزير الداخلية في اتخاذ التدابير الآتية المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ :

١ - القبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية •

٢ - الأمر بمراقبة الرسائل والصحف والنشرات والطبوعات والمحركات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإغلاق أماكن طبعتها •

٣ - تكليف أى شخص بتأدية عمل من الأعمال والاستيلاء على أى منقول أو عقار •

٤ - سحب التراخيص بالأسلحة أو النخائن أو المواد القابلة للانفجار أو المفرعات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها وضبطها وإغلاق مخازن الأسلحة •

٢ - تعيين رئيس الوزراء نائبا للحاكم العسكري العام : -

اصدر السيد رئيس جمهورية مصر العربية الامر رقم ٢٠٠٠٠ لسنة ١٩٨٦ بتعيين نائب للحاكم العسكري العام ونص في مادته الاولى على ان يعين السيد الدكتور / عاطف محمد نجيب صدقي رئيس مجلس الوزراء نائبا للحاكم العسكري العام وفي مادته الثانية يفوض السيد الدكتور عاطف محمد نجيب صدقي رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام في كافة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

التدابير المنصوص عليها بالمادة الثالثة من قانون الطوارئ : -

لرئيس الجمهورية عملا بالمادة الثالثة من قانون الطوارئ حتى اعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الان والنظام العام ويلاحظ في ذلك التفويض الصادر منه للسيد رئيس مجلس الوزراء والسيد وزير الداخلية والسالف الاشارة اليهما ويكون له على وجه الخصوص :

١ - وضع قيود على حرية الأشخاص : -

عملا بنص الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الطوارئ فانه متى اعلنت حالة الطوارئ يكون لرئيس الجمهورية ومن موصيه بعد ذلك وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة والحرور في اماكن أو اوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الامن والنظام العام واعتقالهم وترخيص في تفتيش الأشخاص والاماكن دون التقييد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية وهذه التدابير التي نصت عليها الفقرة الاولى سالف الذكر قد اوردتها المشرع على سبيل المثال لا الحصر ومن ثم فانه يكون للحاكم العسكري العام ان يتخذ من التدابير سواء تلك المنصوص عليها بالفقرة سالف الذكر أو غيرها ما يكفل الحفاظ على الامن والنظام طالما كان اتخاذ

تلك الاجراءات ضروريا لذلك . وفى هذا المعنى قضت المحكمة العليا بأن التدابير التي نصت عليها الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الضرورة المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد وردت على سبيل التمثيل لا الحصص ومن ثم يكون للحاكم العسكري العام وأن يتوب عنه سلطة تقديرية لاتقف عند هذه التدابير بشرط أن تكون ضرورية ولازمة للمحافظة على الامن والنظام العام . وأن تخويل المحافظين بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثانية من الامر العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ سلطة تأجير المساكن اذا استمرت شاغرة مدة تزيد على شهرين وفقا للكلوليات المحددة بمعرفة الأجهزة والمجالس المختصة تعتبر تدبيرا يقتضيه القرار النظام العام فى الظروف الاستثنائية التي تجتازها البلاد ومن ثم فإن هذه الفقرة لا تتجاوز حدود المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليها وأهدافها المتعلقة بالمحافظة على الامن والنظام العام (١٦) .

— هذا ويلاحظ أنه بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فى فقرتها الاولى أصبحت محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» هى المختصة دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات على أوامر القبض والاعتقال . وبالشروط المنصوص عليها بالمادة الثالثة مكررا من قانون الطوارئ . أما ما عدا ذلك من أوامر خاصة بوضع قيود على حرية الاشخاص كمنع الاجتماعات وتقييد حق الانتخاب والاقامة فالطعون عليها تكون أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة ويلاحظ أن الامر بتنفيذ حرية الاشخاص يتعين أن يكون فى أضيق الحدود بالقدر اللازم للمحافظة على الامن والنظام العام

(١٦) حكم المحكمة العليا فى ١٥/٥/١٩٧٦ الجريدة الرسمية فى ٣/٦/١٩٧٦ - العدد ٢٣ ومشار اليه فى موسوعة مصر للتشريع والقضاء للاستاذ عبد المنعم حسنى الجزء السادس هامش ص ٢٩٤ .

وفى ذلك قضت المحكمة الادارية العليا بانه « ومن حيث أن وزير الداخلية قد أصدر القرار المطعون فيه بحظر لقاعة المدعية في دائرة محافظتي المنوفية وكفر الشيخ استنادا الى المذكرة التي قدمها مدير الامن العام والتي جاء فيها أن إبعاد المدعية وسائر الاشخاص انوارد اسمائهم في القرار ٠٠٠ كان لانهم يشكلون خطورة على الامن العام دون أن ينسب الى المدعية ارتكاب أى فعل جنائى أو يستند الى ... » ور حكم بادانتها في اية جريمة ومن ثم فما كان لوزير الداخلية أن يضع أى قيد على حريتها في الإقامة (١٧) .

٢ - الامر بمراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات : -

متى أعلنت حالة الطوارئ فانه يجوز لرئيس الجمهورية أن لن يفرضه في ذلك الامر بمراقبة الرسائل والصحف والنشرات والمطبوعات والمخرجات والسوم وكافة وسائل التعبير والهداية والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق أماكن طبعها بشرط أن تكون الرقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام مقصورة على الامور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الامن القومي . وهذا الامر له سند في الدستور الحالي إذ تنص المادة ٤٨ منه على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة . والرقابة على الصحف محظورة وانذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الادارى محظور ويجوز استثناء في حالة اعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام رقابة متصدة في الامور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الامن القومي وذلك كله وفقا للقانون ..

(١٧) الحكم الصادر في الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣٠ قضائية بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٠ والمؤيد بحكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٦ قضائية دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٨٦/٧/٤ وعشار اليه في مؤلف الدكتور ماجد راعب الطور سالف الاشارة اليه ص ٤٠٨ .

— عدم دستورية نص المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية الخاص بالرقابة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ : —

قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة والتي تنص على أنه لا تقترب أية مسئولية ولا تقبل أية دعوى على الحكومة المصرية • أو أحد مصالحها أو موظفيها أو السريقتين العام أو أى موظف تابع له أو أى شركة أو أى فرد بسبب أى أجراء اتخذ تنفيذا لأعمال الرقابة وفى حدود اختصاصها للمبين فى هذا الأمر • ونظرا لأهمية هذا الحكم فسوف نوردته تفصيلا فيما يلى :

« وحيث أنه يبين من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة أنه صدر استنادا الى حكم البند الثانى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ — بشأن حالة الطوارئ — الذى يجيز لرئيس الجمهورية إصدار الأوامر بمراقبة الرسائل والنصف والطبوعات والمحركات وكافة وسائل التعبير قبل نشرها وضبطها ومصادرتها — وذلك عند إعلان حالة الطوارئ — التى تم إعلانها بموجب القرار الجمهورى رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ •

— وينص أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ فى مادته الأولى على أنه « تفرض من الآن والى حين صدور أوامر الخروج من أجل سلامة الوطن رقابة عامة فى جميع أنحاء البلاد ومياهها الإقليمية على الكتابات والطبوعات والصور والطرود التى ترد الى مصر أو ترسل منها الى الخارج أو تمر بها أو تتداول داخل البلاد » « وفى حادثه الثانية على أن « يتولى الرقيب العام ومن يندبه من الموظفين التابعين — فى سبيل الدفاع الوطنى والأمن العام — فحص وعراقبة جميع المواد والرسائل والأخبار التى تمرى عليها أحكام الرقابة وفقا

لما نص عليه في المادة (١) وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفها أو يمس ما فيها أو يصادرها أو يعدمها أو يتصرف فيها على أي وجه إذا كان من شأنها الإضرار بسلامة الدولة ٠٠٠ ، كما نصت مادته الثامنة - بإبطال هذه الدعوى - على أنه « لا ترتب أية مسئولية ولا تقبل أية دعوى على الحكومة المصرية أو أحد مصالحها أو موظفيها أو الرقيب العام أو أي موظف تابع له أو أي شركة أو أي فرد بسبب أي إجراء اتخذ تنفيذا لأعمال الرقابة وفي حدود اختصاصها المبين في هذا الأمر » ومؤدى ذلك أن المشرع قصد بحكم هذه المادة الأخيرة أن يضمن كافة القرارات والأعمال التي يتخذها القائمون على شئون الرقابة - في حدود اختصاصاتها - ضد أي طعن بالمغائتها أو أي مطالبة بالتعويض عن الإضرار المترتبة عليها ولو كانت هذه القرارات والأعمال معينة فجاء النص بإعفائهم هم والسكوك والجهات التي يتبعونها إعفاء مطلقاً من كل مسئولية تترتب عليها فحظر قبول أي دعوى بشأنها كاشفاً بذلك عما تغياه المشرع من هذه المادة برمتها من أغلاق باب كل منازعة في تلك القرارات والأعمال وحجب حق التقاضي بصدد ما - وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن التقاضي حق محصون ومكفول للناس كافة ٠ ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضية الطبيعي ٠٠٠٠ ويحظر النص في القوانين على تخصيص أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء » وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستوري أصيل ٠ بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصيل أي سجل أو قرار إداري من رقابة القضاء ٠ وقد خص الدستور هذا المسأ بالمذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذي يقرر حق التقاضي للناس كافة وذلك رغبة من المشرع في تأكيد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية وحسباً لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات وقد ردد النص المشار إليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنها من كفالة حق التقاضي

للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقاً لا تقوم ولا تؤتي ثمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

وحيث أن الدساتير سالفة الذكر قد تضمنت كل منها نصاً على أن المواطنين لدى القانون سواء وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت للدساتير المساواة بين المواطنين فيها . فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق سمح تحقق مناهة - وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها - ينطوي على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

وحيث أن القرارات والأعمال التي تتخذها الجهة القائمة على تنفيذ شئون الرقابة - المنصوص عليها في المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ - إنما هي قرارات وأعمال تصدر من تلك الجهة باعتبارها سلطة عامة بقصد أحداث مركز قانوني معين إبتغاء مصلحة عامة - فتكون لها صفة القرارات والأعمال الإدارية وتنسب عليها رقابة القضاء . ومن ثم فإن المادة الثامنة من هذا الأمر أن تقضى بعدم ترقيب أية مسئولية وعدم قبول أية دعوى على الحكومة أو موظفيها أو الرقيب العام بسبب أي إجراء اتخذ تنفيذاً لأعمال الرقابة المضار إليها - وهي أعمال وقرارات إدارية على ما سلف البيان - تكون قد انطوت على مصادرة لحق التقاضي وإخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور .

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية نص المادة

الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ والخاص
بالوقاية (١٨) .

٣ - تحديد مواعيد فتح المحال العامة وإغلاقها : -

عملا بنص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قانون الطوارئ
فإن لرئيس الجمهورية أو لمن يفوضه متى أعلنت حالة الطوارئ تحديد
مواعيد فتح المحال العامة وإغلاقها وكذلك الأمر بإغلاق هذه المحال
كلها أو بعضها .

٤ - تكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الأعمال والاستيلاء
على أى منقول أو عقار ويتبع فى ذلك الأحكام المنصوص عليها فى
قانون التعبئة فيما يتعلق بالنظام وتقدير التعويض .

٥ - سحب التراخيص بالأسلحة الذخائر أو المواد القابلة للانفجار
أو المفرقات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها وضبط وإغلاق
مخازن الأسلحة .

٦ - إخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل وتخص
المواصلات وتحديد ما بين المناطق المختلفة .

- سلطة رئيس الجمهورية فى توسيع الحقوق سالفة الذكر : -

عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون الطوارئ
فإنه يجوز يقرر من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة فى
الفقرة الأولى من ذات المادة وهى سابقه الإشارة إليها . على أن
يعرض هذا القرار على مجلس الشعب فى المواعيد وطبقا للأحكام
المنصوص عليها فى المادة الثانية من قانون الطوارئ . ويشترط فى
الحالات العاجلة التى تتخذ فيها التدابير المشار إليها فى هذه المادة
بمقتضى أوامر شفوية أن تعزز كتابة خلال ثمانية أيام .

(١٨) حكم المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٧ لسنة ٢ ق
جلسة ١٩٨٢/٣/٥ .

٢ - بـ سـط رقابة القضاء على هذه التدابير : -

المستقر عليه هو أن نظام الطوارئ وإن كان نظاما استثنائيا إلا أنه ليس نظاما مطلقا بل هو نظام يستند إلى الدستور الذي وضع أساسه وبين القانون حدوده وضوابطه ومن ثم فإنه يتمين أن تكون التدابير التي تتخذ استنادا عليه متفقة مع أحكام الدستور والقانون .
فإن جاوزت هذه الحدود والضوابط فإنها تكون غير مشروعة وتبسط عليها رقابة القضاء وفي هذا قضت محكمة القضاء الإداري « بأن نظام الأحكام العرفية في مصر وإن كان نظاما استثنائيا إلا أنه ليس بالنظام المطلق بل هو نظام خاضع للقانون ووضع الدستور أساسه وبين القانون أصوله وأحكامه ورسم حدوده وضوابطه فوجب أن يكون إجراءاته على مقتضى هذه الأصول والأحكام وفي نطاق هذه الحدود والضوابط وإلا كان ما يتخذ من التدابير والإجراءات مجاوزا لهذه الحدود أو منحرفا عنها عملا مخالفا للقانون تنبسط عليه رقابة هذه المحكمة - وكل نظام حكم أرسى الدستور أساسه ووضع القانون قواعده وهو نظام يخضع بطبيعته مهما يكن نظاما استثنائيا لمبدأ سيادة القانون ومن ثم لرقابة القضاء أنهما كان المصدر التاريخي الذي استقى منه المشرع هذا النظام فليس من شك في أن الاختصاصات المخولة للمسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية مصدرها الرسمي هو القانون الذي تولي تمديد نطاقها فلا يجوز بحال أن تخرج عن حدود هذا النطاق - وإذا كانت اختصاصات القائم على إجراء الأحكام العرفية في مصر بالغة السعة على غرار ما سبق من نظام عرفي فإن ذلك ادعى إلى أن تنبسط عليها الرقابة القضائية حتى لا يتحول نظام هو في حقيقته ومرماه نظام دستورى يقيد القانون إلى نظام مطلق لا عاصم منه وليست له حدود إذ رقابة القضاء هي دور غيرها الرقابة الفعالة التي تكفل للناس حقوقهم الطبيعية وحريةهم العامة وعندئذ يبقى النظام في حدوده الدستورية المشروعة ٠٠٠ وإذا كان مرسوم إعلان الأحكام العرفية هو دون نزاع من أعمال السيادة إلا

أن التدابير التي يتخذها القائم على إجراء النظام العرفي سواء كانت تدابير فردية أو تنظيمية ليست إلا قرارات إدارية يجب أن تتخذ في حدود القانون ويتمين أن تخضع لرقابة القضاء بالطريق المباشر وغير المباشر مع مراعاة ما ينبغي أن يترك للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية - وهي تواجه ظروفًا استثنائية تعمل فيها على إقرار الأمن وتحافظ على سلامة البلاد - من حرية واسعة في تقدير ما يجب اتخاذ من التدابير والإجراءات بمقتضى سلطة تقديرية تختلف في مدارها لا في وجوب بسط الرقابة عليها من السلطة التقديرية التي تتمتع بها الحكومة في الظروف الصعبة المألوفة (١٩) .

(١٩) حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ٥٦٨ لسنة ٢٠٠٣ ق مجموعة السنة السادسة ص ١٢٦٦ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٣ ومشار إليه في المرجع السابق للدكتور إبراهيم عبد العزيز شيجا ص ٢٧٣ .

... ١٣٣ - ٢ - قانون الطوارئ

- مادة ٣ مكروا -

(مضافة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ ومعهلة بالقوانين ٣٧ لسنة ١٩٧٢ و ١٦٤ لسنة ١٩٨١ و ٥٠ لسنة ١٩٨٢) .

- يبلغ فوراً كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقاً للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويعامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطياً .

- وللمعتقل ولغيره من ذوي الشأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال إذا انقضت ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون أن بفرج عنه .

- ويكون التظلم يطلب يقدم بدون رسوم إلى محكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفقاً لأحكام هذا القانون .

- وتفصل المحكمة في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم التظلم وذلك بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل والا تمين الإفراج عنه فوراً .

- ولوزير الداخلية في حالة صدور قرار بالإفراج أو في حالة عدم الفصل في الموعد المنصوص عليه في الفقرة السابقة أن يطعن على قرار الإفراج خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار أو انقضاء الموعد المشار إليه .

- فإذا طعن وزير الداخلية على القرار أحيل الطعن إلى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإحالة والا وجب الإفراج عن المعتقل فوراً ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب التنفيذ .

- وفي جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضت ثلاثون يوماً من تاريخ رفض التظلم .

تعليقات

— حقوق المقبوض عليه أو المعتقل —

مؤدى نص المادة ٢ مكرر من قانون الطوارئ أن من يقبض عليه أو يعتقل وفقا لقانون الطوارئ تكون له الحقوق الآتية :

أولا — أن يبلغ فوراً كتابة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله .
ثانياً — أن يرخص له فى الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع وقم ويعد ذلك حقا من حقوقه

ثالثا — الاستعانة بمحام

رابعا — أن يعامل معاملة المحبوس احتياطيا

خامسا — أن يكون له حق التنظيم من القبض والاعتقال اذا انقضى ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه

ويلاحظ ان ما نصت عليه المادة ٢ مكررا من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن الطوارئ من ضرورة إبلاغ من يقبض عليه أن يعتقل بأسباب القبض أو الاعتقال يعد اجراء جوهريا من الاجراءات الجنائية التى تتصل بحقوق الانسان وحريته وهى على هذا النحو يعد أمرا يتعلق بالنظام العام بل انها تعلق عليه باعتيارها أمرا يمس حرية الانسان وقد وضع القانون هذا التبليغ الكتابى كضمانة من الضمانات لا يجوز اهدارها تحت أى ظرف من الظروف اذ الإخلال بهذه الضمانة يعد افتئاتا على حرية المعتقل وعدوانا عليه يجب درؤه

— التنظيم يعتبر « تظلما قضائيا » : —

إذا كان المشرع فى المادة ٢ مكررا من قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ قد كفل للمعتقل كافة ضمانات التقاضى من ابداء دفاعه وسماع اقواله حين نصت فى فقراتها الاربعة الاولى — تنظيما لمق التنظيم —

على أنه يبلغ فوراً كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقاً للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ويكون له حق الاتصال بمن يرى إيلاجه بما وقع والاستماعة بمصام ومعامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطياً وللمعتقل ولغيره من ذوي الشأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال إذا انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه . ويكون التظلم بطلب يقدم بدون رسوم إلى محكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفقاً لأحكام هذا القانون وتفصل المحكمة في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم التظلم وذلك بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل والا تعين الإفراج عنه فوراً ، وهو ما يتفق ونص المادة ٧١ من الدستور التي تقتضي بأن التظلم من إجراءات القبض أو الاعتقال يكون أمام القضاء وفقاً للقانون الذي ينظم حق التظلم وكان التظلم من أمر الاعتقال إنما يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وأحقيتها في اتخاذ تدبير الاعتقال وفقاً للقانون حاله الطوارئ وبين المعتقل - أو غيره - الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه في المعتقل أو عدم توفر الدلائل على خطورته على الأمن والنظام العام وتفصل المحكمة في هذه الخصومة بقرار مسبب خلال أجل محدد حتى إذا ما صدر قرار المحكمة بالإفراج عن المعتقل كان لوزارة الداخلية - باعتبارها المسئولة عن الأمن العام وطبقاً للمفقتين الخامسة والسادسة من المادة ٣ مكرراً مناقشه الذكر - أن يطعن على القرار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره ويحال الطعن إلى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه على أن يقبل فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إحالته والا وجب الإفراج عن المعتقل فوراً ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ . كما نصت الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه « في جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوم من

تاريخ رفض التظلم وذلك لمواجهة تغير الظروف التي تثير استمرار الاعتقال من عدمه . لما كان ذلك جميعه فان التظلم من امر الاعتقال يعتبر « تظلماً قضائياً » استند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقاً لما تقضي به المادة ٧١ من الدستور ومن ثم يكون القرار الذي تصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » في هذا التظلم - وما يثور في شأنه من نزاع - قراراً قضائياً نافذاً بعد استنفاد طريق الطعن أو اعادة النظر فيه على ما سلف بيانه (٢٠) .

ـ وجوب تسبيب قرار الاعتقال : ـ

اشتراط القانون تبليغ المعتقل أو المقيض عليه بأسباب القبض أو الاعتقال إنما يعني بالضرورة وجوب أن يصدر قرار الاعتقال مبنيًا على أسبابه ومن ثم يدو التسبيب في قرارات الاعتقال ركناً أساسياً لهذا القرار فإذا صدر قرار الاعتقال خالياً من أسباب فانه يكون قد تخلف أحد أركان الأساسية مشوباً بالباطل كما ان الاخلال بهذه الضمانة يعد انتهاكاً على حرية المعتقل وعدواناً عليه يجب درؤه .

ـ القبض أو الاعتقال وفقاً لقانون الطوارئ : ـ

مفاد نص المادة ٣ تكراراً من قانون الطوارئ في فقرتها الأولى يبلغ قسراً كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل : « هـ وفي فقرتها الثانية : « وللمعتقل كلفتة من ذوي الشأن أن يتظلم من القبض : « ان الاعتقال : « ان المشرع قد أعطى لرقيعين الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أو أن يفرضه بذلك الخيار بين القبض على انعسان أو اعتقاله طالما توافرت في حقه الأسباب الجبرية لذلك وفقاً لقانون

(٢٠) حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٥٥ لسنة

٥ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٦ ومشار إليه في موسوعة مبادئ الحكم الدستورية العليا في الدعوى الدستورية للمبششار أحمد هبة الطبعة الاولى ١٩٨٨ ص ٢٧٣ .

الطوارئ من وجهة نظر السلطة بمعنى انه قد يقبض على انسان لخطورته على الامن العام مثلا او لاي سبب من الاسباب المبينة بقانون الطوارئ دون أن يصدر قرارا باعتقاله ولابد أن يكون لدى السلطة القضائية بالقبض أو الاعتقال اسباب سابقة على أي من الاجرائين حتى يتم إبلاغ المقبوض عليه أو المعتقل بها فور القبض عليه أو اعتقاله كتابة . ولا يثير الامر صعوبة بالنسبة لقرار الاعتقال اذا أن وزارة الداخلية تقدم قرار الاعتقال ضمن المعلومات فور تقديم المعتقل بظلمة . ويحتوى قرار الاعتقال على سببه وتاريخه . أما القبض فانه اذا لم تقدم وزارة الداخلية بتاريخ القبض على المقبوض عليه فلأخير اثبات التاريخ الذى قبض عليه فيه بكافة طرق الاثبات ولحكمة أمح الدولة العليا « طوارئ » المختصة بنظر التظلم سلطة تقدير ذلك حتى تقرر أولا قبول التظلم شكلا من عدمه .

وقد يكون الامر أكثر صعوبة كما اذا قبض على انسان وبعد فترة صدر قرار اعتقاله ضمن أي تاريخ تبدأ المدة اللازمة لقبول التظلم شكلا ؟ وللإجابة على ذلك نجد أن نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة مكرراً من قانون العقوبات تنص على أنه « وللمعتقل ولغيره من ذوي الشأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال اذا انقضى ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه » وفماذ ذلك ان المدة اللازمة لقبول التظلم شكلا تحسب من تاريخ القبض أو الاعتقال ايها أسبق . ويحسب التاريخ وفقا للقواعد العامة . وعلى المقبوض عليه أو المعتقل اثبات التاريخ الاول لحصول الاجراء المتخذ ضده سواء اكان بالقبض أو بالاعتقال وذلك بكافة طرق الاثبات القانونية المقررة حيث أن ذلك الاجراء يعتبر واقعة مادية يجوز اثباتها بشتى الطرق ولحكمة أمح الدولة العليا « طوارئ » وكما سلف مسطرة ندير ذلك توصلا الى قبول الاشكال شكلا من عدمه .

— سؤال مثار — ماذا لو لم ينفذ أمر القبض أو الاعتقال — وهل يجوز
التظلم منه ؟

— هذا السؤال على قدر كبير من الأهمية إذ قد يصدر عملاً أمر
بالقبض على أحد الأشخاص أو اعتقاله أعمالاً لقانون الطوارئ ثم
لا ينفذ هذا الأمر لسبب ما كهروب المطلوب تنفيذ الإجراء ضده قبل
التنفيذ . فهل يجوز له في هذه الحالة التظلم من هذا الأمر إذا
انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره أم لا بد له من تقديم نفسه جهة
التنفيذ أولاً ؟ وللاجابة على ذلك نجد أن نص الفقرة الأولى من المادة
الثالثة مكرراً من قانون الطوارئ تنص على أنه « يبلغ فوراً كتابة
كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقاً للمادة السابقة بأسباب القبض
عليه أو اعتقاله ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع
والاستماعه بمحام ويعامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطياً » ومفاد هذا
النص أنه لا بد من تنفيذ الأمر سواء بالقبض أو الاعتقال حتى يبلغ
بأسباب ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستماع
بمحام ودلالة ذلك أيضاً أن الفقرة قد نصت في نهايتها على أن يعامل
المعتقل معاملة المحبوس احتياطياً ويعنى ذلك بالضرورة تنفيذ الإجراء
الصادر ضده . كما وأن الفقرة الثانية من ذات المادة قد نصت
على أنه « والمعتقل ولغيره من ذوي الشأن أن يتظلم من القبض أو
الاعتقال إذا انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه »
أي أنها ربطت بين انتهاء الميعاد المحدد وعدم الإفراج عن المعتقل
أو المقبوض عليه حتى يقبل تظلمه شكلاً بما يعنى ضرورة تنفيذ الأمر
حتى يمكن قبول التظلم شكلاً . الأمر الذي يعنى أن المادة الثالثة
مكرراً سالفة الذكر قد أوجبت ضرورة التنفيذ المسبق على نظر التظلم
كشرط لقبوله .

— ويتعين هنا أن نوجه النظر إلى أن الفقرة الثانية من المادة
سالفة الذكر يجوزها تظلم المقبوض عليه أن المعتقل إذا انقضى

ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه ليعنى بالضرورة أن يتم القبض عليه أو المعتقل هذه المدة كاملة رهن سلطة التنفيذ حتى يقبل تظلمه شكلا . إذ أن المشرع لم يقرن فيها ميعاد التظلم يبدأ بالتنفيذ الفعلي للإجراء وإنما قرنه بتاريخ الصدور بما يعنى أنه قد يصدر أمر القبض أو الاعتقال ثم لا ينقذ إلا بعد خمسة أيام أو عشرة مثلا من تاريخ صدوره وفي هذه الحالة فإنه يجوز للمقبوض عليه أو المعتقل التظلم إذا انقضى ثلاثون يوما من تاريخ صدور الإجراء دون أن يفرج عنه وليس من تاريخ تنفيذه .

ـ وفي كل الأحوال وعملا بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات المشار إليها بالمادة ٢ مكررا من قانون الطوارئ .

ـ من له الحق في تقديم التظلم :-

١- تنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة مكررا من قانون الطوارئ على أنه « وللمعتقل ولغيره من ذوي الشأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال » . وما مفاده أن التظلم قد يكون من المعتقل باعتباره صاحبا المصلحة الأولى في الإفراج عنه وله أن يطلب ذلك بنفسه أو عن طريق مدافع عنه . وقد يكون التظلم من ذوي الشأن بالنسبة للمعتقل والمقصود بهم بطبيعة الحال الوصي أو الولي أو القيم عليه أو والد أو الدة أو زوجته أو أحد أولاده أو شقيقه . ويستحق هذا أن بعض تشريعات الدول الاتجوسكونية تجيز للوالدي وزملاء المتهم أو أصدقائه وكل فرد تكون له مصلحة في إطلاق سراحه أن يطلب الإفراج عنه (٢١) ونعتقد أن النص المسال يتسع لمثل ذلك إذ

(٢١) الدكتور اسماعيل محمد سلامة في الحبس الاحتياطي دراسة مقارنة الطبعة الثانية ١٩٨٢ ص ٣٢٦ .

أن المشرع قد نص فيه على عبارة « ولغيره من ذوى المصلحة » ومن ثم فإنه يصبح لكل ذى مصلحة فى الإفراج عن المعتقل أن يطلب الإفراج عنه بشرط أن يثبت مصلحته فى ذلك .

— شكل التظلم : —

عملا بنص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة مكرراً من قانون الطوارئ (. يكون التظلم بطلب يقدم بدون رسوم الى محكمة أمن الدولة العليا وفقاً لأحكام هذا القانون) ولما كانت المحكمة المختصة بنظر التظلم هي محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ وتتكون هذه المحكمة من دائرة أو عدة دوائر تتبع محكمة الاستئناف فقد جرى العمل على أن يقدم المطلب باسم السيد المستشار ورئيس محكمة استئناف . . ويكون التظلم بغير رسوم .

— ويقوم قلم كتاب المحكمة المختصة بالتأشير على الطلب بالمعلومات اللازمة والمتوفرة لديه ويثبت تاريخ تقديم الطلب اليه وختمه بخاتم محكمة الاستئناف ثم يرسله الى النيابة المختصة التى تطلب ملف المعلومات من وزارة الداخلية وتقوم بعرضه على المحكمة المختصة .

ولم يشترط المشرع سوى أن يكون التظلم بطلب أى كتابة ويتمين أن يكون موقعا عليه من المعتقل أو غيره من أولى الشأن وفى الحالة الأخيرة يتمين على مقدم الطلب بيان صفته فى التظلم وكذا يتمين أن يكون معروفاً فى التظلم تاريخ تقديمه . والممول عليه هنا هو تاريخ تقديمه لقلم كتاب المحكمة .

سلطة المحكمة فى نظر التظلم : —

عملاً بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والتي

سوف نعرض لها تفصيلا فيما بعد » تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه » واختصاص المحكمة هنا هو اختصاص شامل لكافة الطعون والتظلمات من أوامر القبض والاعتقالات ويدور ذلك حول بحث مدى ملائمة أوامر وقرارات القبض والاعتقال التي تقوم بها وزارة الداخلية للاسباب التي تقدمها مبررا لهذه الاجراءات . فاذا وجدت من الاسباب ما يؤيد وجهة نظر الداخلية من خطورة القبض عليه أو المعتقل على الامن والنظام العام فانها تقرر رفض التظلم موضوعا أما اذا تبين لها العكس أى عدم ملائمة الامر أو القرار مع الاجراء المتخذ فانها تقرر فى موضوع التظلم بإلغاء القرار الطعون فيه والافراج عن المعتقل أو القبض عليه مع ملاحظة أنه يتعين على المحكمة أن تتصدى أولا لشكل التظلم من ناحية قبوله شكلا من عدمه فاذا ما قررت قبوله فانها تقضى فى الموضوع .

١ - ويتعين أن يكون قرار المحكمة فى التظلم سواء بالقبول أو الرفض مسببا وأن يصدر ذلك القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم وذلك بعد سماع اقوال المقبوض عليه أو المعتقل فاذا زادت المدة عن ذلك فانه يتعين الافراج عن المقبوض عليه أو المعتقل فوراً . وفى هذه الحالة الاخيره لا تنقيد المحكمة سوى بشكل التظلم وكونه مقبولا شكلا أما بالنسبة للموضوع فلا تنظر الى الاسباب ومدى ملائمتها للجراء المتخذ وانما يتعين عليها أن تأمر بالافراج فوراً عن المقبوض عليه أو المعتقل لفوات خمسة عشر يوما على تظلمه دون الفصل فيه ايا كان التسبب فى عدم الفصل فى التظلم فى الميعاد المحدد .

- امثلة مقترحة لقرارات المحاكم برفض التظلم : -

٦ - بعد الاطلاع على الأوراق :

وحيث أن التظلم قد استوفى شروطه المقرره ومن ثم فهو مقبول

شكلا وحيث انه وعن موضوع التظلم فانه ولما كانت الاسباب التي قدمتها وزارة الداخلية وفقا لمذكرة المعلومات المرفقة بالاوراق تشير الى جدية القول بأن المتظلم يمثل خطورة على الامن والنظام العام الامر الذي ينعين معه رفض التظلم موضوعا وتأييد القرار المطعون فيه .

لذلك

قررت المحكمة قبول التظلم شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد القرار المطعون فيه .

٢ - بعد الاطلاع على الاوراق .

وحيث أن التظلم قد تم مستوفيا شروطه المقرره ومن ثم فهو مقبول شكلا وحيث انه وعن موضوع التظلم فانه ولما كان البادئ من الاوراق تناسب قرار الاعتقال المتظلم فيه مع الاسباب الواردة بمذكرة الامن العام والتي تشير الى الخطورة الاجرامية للمعتقل ومن ثم فانه ينعين رفض التظلم موضوعا .

لذلك

قررت المحكمة باولاه قبول التظلم شكلا

ثانيا - وفي الموضوع برفضه وتأييد القرار المطعون في .

٣ - بعد مطالعة الاوراق .

وحيث ان التظلم قد تم في الميعاد المقرر مستوفيا كافة شرائط المقرره ومن ثم فهو مقبول شكلا .

وحيث انه وعن موضوع التظلم فان المحكمة ترى ان اسباب اعتقال التظلم مبررة وجدية ومن ثم ينعين رفض التظلم .

لذلك

قررت المحكمة قبول التظلم شكلا ورفضه موضوعا . وتأييد القرار المطعون فيه .

٤ - بعد الاطلاع على الاوراق *

وحيث ان التظلم قد استوفى شروطه المقرره ومن ثم فهو مقبول شكلا وحيث انه وعن موضوع التظلم فانه ولما كان المبادئ من الاوراق ومذكرة الامن العام المرفقه توافر الدلائل على خطورة التظلم على الامن العام الامر الذي يتعين معه رفض تطلعه وتأييد القرار المطعون فيه *

لذلك

قررت المحكمة قبول التظلم شكلا وفي الموضوع ورفضه وتأييد القرار المطعون فيه *

٥ - بعد الاطلاع على الاوراق *

وحيث ان التظلم قد تم مستوفيا شرائطه المقرره ومن ثم فهو مقبول شكلا *

وحيث انه وعن موضوع التظلم فانه ولما كانت المحكمة ترى جدية الاسباب المبررة للقرار المطعون عليه ومن ثم يتعين رفض التظلم *

لذلك

قررت المحكمة قبول التظلم شكلا ورفضه موضوعا وتأييد القرار المطعون فيه *

- امثلة مقترحة لقرارات المحاكم بقبول التظلم والغاء القرار المطعون عليه :-

١ - بعد الاطلاع على الاوراق *

وحيث ان التظلم قد تم مستوفيا شروطه المقرره ومن ثم فهو مقبول شكلا *

• ونحيث أنه وعن موضوع التظلم فانه ولما كان ما نصت عليه المادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ من ضرورة ابلاغ من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض أو اعتقال بعد اجراء جوهريا من الاجراءات الجنائية التي تتصل بحقوق الانسان وحريته وهي على هذا النحو تحد أمرا يتعلق بالنظام العام لاساسها بحرية الانسان وقد وضع القانون هذا التبليغ الكتابي كضمانه من الضمانات لا يجوز اهدارها تحت أي ظرف من الظروف اذ الاخلال بهذه الضمانة يعد افتكنا على حرية المعتقل وعدوانا عليه يجب درؤه •

وحيث لما كان ما تقدم وكان الثابت من مطالعة الاوراق ان قرار الاعتقال قد صدر باعتقال المتظلم دون ان يلتزم بنص الفقرة الاولى من المادة ٢ مكررا من قانون الطوارئ ولم يبلغ التظلم كتابية بأسباب القبض عليه أو اعتقاله مهديا احدي الضمانات التي وضعها قانون الطوارئ في الفقرة الاولى من المادة ٢ مكررا مما يعيب قرار الاعتقال أو القبض الذي يتعين معه الغاء والافراج عن المعتظلم •

لذلك

قررت المحكمة أولا - قبول التظلم شكلا •

ثانيا - وفي الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه والافراج عن المعتظلم ...

٢ - بعد الاطلاع على الاوراق •

• ونحيث ان التظلم قد تم مستوفيا شرائطه المقرره ومن ثم فهو مقبول شكلا •

وحيث انه وعن موضوع التظلم فانه ولما كان الياي من الاوراق عدم توافر الدلائل على خطورة المتظلم على الامن والنظام العام الامر الذي يتعين معه الغاء القرار المطعون فيه والافراج عن المعتظلم •

لذلك

قررت المحكمة أولا - قبول التظلم شكلا •

ثانياً - وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه والإفراج عن المتظلم ...

٣ - بعد الاطلاع على الأوراق •

وحيث أن التظلم قد أقيم في اليعاد مستوفياً شرائطه ومن ثم فهو مقبول شكلاً •

وحيث أنه وعن موضوع التظلم فإن المحكمة ترى عدم جدية الأسباب الواردة بمذكرة الداخلية وعدم صلاحيتها كمبرر للاعتقال •
ومن ثم يتعين إلغاء القرار المطعون فيه والإفراج عن المتظلم •
لذلك

قررت المحكمة قبول التظلم شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار المتظلم منه والإفراج عن المتظلم ••

٤ - بعد الاطلاع على الأوراق •

وحيث أن التظلم قد استوفى شروطه المقررة من ثم فهو مقبول شكلاً •

وحيث أنه وعن الموضوع فترى المحكمة أن الأسباب التي ساققتها الداخلية كمبرر لاعتقال المتظلم غير مبررة ولا تصلح سنداً للاعتقال •
لذلك

قررت المحكمة قبول التظلم شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه والإفراج عن المتظلم

٥ - بعد الاطلاع على الأوراق •

وحيث أن التظلم قد استوفى شرائطه المقررة ومن ثم فهو مقبول شكلاً •

وحيث أنه وعن الموضوع فإنه ولما كان سبب اعتقال المتظلم كما ورد في مذكرة الداخلة المرفقة بالأوراق هو القول بأنه ينتهي إلى

أحد الجماعات الدينية المتطرفة دون ما نسبة جريمة معينة اليه أن نشاط
أجرامى اشترك فيه يتم عن خطورته على الامن والنظام العام فإن
ذلك القول المرسل وحده لا يكفي كمبرر للاعتقال ومن ثم يتعين إلغاء
القرار المطعون فيه والافراج عن المتظلم *

لذلك

قررت المحكمة أولا - قبول التظلم شكلا *
ثانيا - وفي الموضوع بإلغاء القرار المتظلم منه وبالإفراج عن
المتظلم * ..

٦ - وحيث أنه وعن موضوع التظلم فإنه ولما كان الثابت
بمذكرة الامن العام المرفقة أن سبب اعتقال المتظلم هو ما اشتهر
عنه وشاع من اتجاره في المواد المخدرة * وكان هذا السبب ومصدره
لا يكفي مبررا للاعتقال إذ الثابت أن المتظلم لم يسبق ضبطه في الاتجار
في المواد المخدرة وبالتالي لم يسبق للحكم عليه بجناية لاتجاره فيها
الأمر الذي يكون فيه سبب الاعتقال قد بنى على غير ركيزة تستند *
ويكون لذلك التظلم في محله مما يتعين معه إلغاء القرار المطعون
فيه والإفراج عن المعتقل *

٧ - وحيث أنه وعن موضوع التظلم فإنه ولما كان الثابت بمذكرة
اسباب الاعتقال أن سبب اعتقال المتظلم هو ما دلت عليه التحريات
من اتجاره في المواد المخدرة وكذا سبق اتهامه في جناية اتجار في
المخدرات رقم * * * * * فإنه ولما كان المتظلم قد قدم الدليل على
القضاء له بالإبراء في الجناية سالفة الذكر * الأمر الذي تستبين
معه المحكمة أن قرار الاعتقال للمتظلم منه قد جاء على غير سند من
القانون ذلك أن المتهم وهذا شأنه لا يدل على أن يقائه سرا طليقا
ما يشكل خطورة على الامن والنظام العام الأمر الذي يتعين معه
قبول التظلم موضوعا وإلغاء القرار المطعون فيه والإفراج عن المتظلم

٨ - وحيث أنه وعن موضوع التظلم فإنه ولما كان الثابت أن أسباب اعتقال المتظلم هو الاشتهار عنه الاتجار في المواد التموينية في السوق السوداء • وكان هذا السبب في ذاته ليس مبررا لاعتقال المتظلم وتقييد حريته الشخصية إذ أن في مواد القانون العائد من العقوبات ما يكفي لردع المتظلم وزجره عند ثبوت التهمة عليه • فضلا عن أن هذا الاشتهار المقول به لا يدخله في زمرة الخطرين على الأمن والنظام العام ومن ثم يكون التظلم في محله ويتعين لذلك إلغاء القرار المطعون فيه والإفراج عن المتظلم •

٩ - وحيث أنه وعن موضوع التظلم فإنه ولما كان الثابت بالأوراق أن سبب اعتقال التظلم هو قيامه بقذف آخرين منشآت بالطوب والحجارة عند مشاهدته إحدى المظاهرات الرياضية فإن هذا السبب في حد ذاته لا ترى فيه المحكمة ما يبرر اعتقال المتظلم من الخطرين على الأمن والنظام العام إذ أن ذلك الفعل منه لا يتم عن خطورة إجرامه كاملة فيه وإنما هو صدى لانفعال طائفة قد يصيب الإنسان في وقت من الأوقات وفي قانون العقوبات المتسع من أنواع العقوبات الزاجرة والمقومة لمسلوته • ولم يشرع الاعتقال لزجر وتقويم الآخرين وإنما هو تقييد حرية شخص ترى السلطة القائمة على التنفيذ أن في بقائه حرا طليقا ما يشكل خطورة على الأمن والنظام العام • وهو الأمر المتفق في سلوك المتظلم مما يتعين معه إلغاء القرار المتظلم فيه والإفراج عن المتظلم •

١٠ - وحيث أنه وعن موضوع التظلم فإنه ولما كان الثابت بالأوراق أن سبب اعتقال المتظلم هو ارتكابه إحدى جرائم الغش في المواد التموينية • فإنه ولما كان قانون الطوارئ قد أجاز رئيس الجمهورية أو من يوفضه في ذلك متى أعلنت حالة الطوارئ • وسع قيود على حرية الأشخاص والقيض على المشتبه فيهم أو الحسرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم وقد خلت الأوراق من ثمة ما يفيد

أن المتظلم يشكل خطورة إجرامية تضر بالامن والنظام العام وأن كل
ما هو منسوب اليه يفرض صحته معاقب عليه بمواد قانون العقوبات
وهو القانون العام الذي حدد أركان الجريمة وقدر لها عقوبتها مراعيًا
في ذلك الزجر الخاص للمتهم والزجر العام لغيره ومن ثم فإن فيه
متسع للتقويم ولا يمكن بحال أن يحمل قانون الطوارئ وهو قانون
استثنائي محل للقانون العام والا عد ذلك افتاتًا على حرية الناس
وعداونا عليهم الامر الذي يكون فيه اعتقال المتظلم قد جاء على غير
سند مبرر ويتعين لذلك إلغاء القرار المطعون فيه والافراج عن المتظلم.

— طعن وزير الداخلية على قرار المحكمة : —

إذا طعن وزير الداخلية على قرار المحكمة بالافراج عن المعتقل
أحيل الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه
على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحاله والا وجب
الافراج عن المعتقل فورًا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب
النفاد.

وفي جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في أن يتقدم بتظلم
جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم .

— مسادة ٤ —

تتولى قوات الأمن أو القوات المسلحة تنفيذ الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه • وإذا تولت القوات المسلحة هذا التنفيذ يكون لضباطها ولضباط الصف ابتداء من الرتبة التي يعينها وزير الحربية سلطة تنظيم المحاضر للمخالفات التي تقع لتلك الأوامر • وعلى كل موظف أو مستخدم عام أن يعاونهم في دائرة وظيفته أو عمله على القيام بذلك ويعمل بالمحاضر المنظمة في إثبات مخالفات هذا القانون إلى أن يثبت عكسها •

تعليقات

— الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك استنادا إلى قانون الطوارئ يقوم بتنفيذها أما قوات الأمن والمقصود بها قوات الشرطة وأما القوات المسلحة فإذا ما تولت القوات المسلحة هذا التنفيذ فإنه يكون لضباطها ولضباط الصف ابتداء من الرتبة التي يعينها وزير الحربية سلطة تحرير المحاضر للمخالفات التي تقع لتلك الأوامر • ويلاحظ أن تكليف القوات المسلحة بتنفيذ تلك الأوامر إنما هو استثناء لا يجوز إلا في حالة الضرورة • وهي حالة عجز قوات الشرطة عن التنفيذ •

— وقد أوجبّت المسادة على كل موظف أو مستخدم عام معاونته السلطة القائمة على التنفيذ سواء كانت قوات الأمن أو للقوات المسلحة كل في دائرة وظيفته أو عمله • وقد أضفى القانون على المحاضر المحررة لإثبات المخالفات حجية إلى أن يثبت المتضرر عكسها • ويجوز له إثبات ذلك بكافة طرق الإثبات المقررة

- مادة ٥ -

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها يعاقب كل من يخالف الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الأوامر على ألا تزيد هذه العقوبة على الأشغال الشاقة المؤقتة وعلى غرامة قدرها أربعة آلاف جنيه أو أربعون ألف ليرة *

- وإذا لم تكن الأوامر قد بينت العقوبة على مخالفة أحكامها فيعاقب على مخالفتها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا أو خمسمائة ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين *

تعليقات

- فرق المشرع في المادة الخامسة بين ما إذا كانت الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه قد بينت عقوبة المخالفة من عدمه ففي الحالة الأولى تكون الجرائم الواقعة بالمخالفة للأوامر الصادرة من الحاكم العسكري العام أو من يفوضه بذلك معاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الأوامر على ألا تزيد العقوبة على الأشغال الشاقة المؤقتة على أن ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو القوانين الأخرى أما في الحالة الثانية وهي حالة عدم بيان العقوبة في الأمر العسكري فإن عقوبة المخالفة تكون بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا أو بإحدى هاتين العقوبتين *

ونذلك مع عدم الإخلال بالطبع بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى المعمول بها *

و معدلة بالقوانين ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، ١٦٤ لسنة ١٩٨١ ، ٥٠ لسنة ١٩٨٢) .

— يجوز القبض في الحال على المخالفين للأوامر التي تصدر طبقا لأحكام هذا القانون والجرائم المحددة في هذه الأوامر .

— ويكون للمقبوض عليه أن يتظلم من أمر الحبس لمحكمة أمن الدولة المختصة على أن يفصل في تظلمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ التظلم والا تعين الإفراج عن المحبوس فورا .

— وللمحكمة المختصة سواء عند نظر التظلم أو أثناء نظر الدعوى أن تصدر قرار بالإفراج المؤقت عن المتهم ويكون قرار المحكمة نافذا ما لم يطعن عليه وزير الداخلية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره وكانت التهمة المنسوبة إلى المتهم من جرائم أمن الدولة الداخلية أو الخاصة .

— وإذا طعن وزير الداخلية على قرار الإفراج في هذه الحالة أحيل الطعن إلى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإحالة والا تعين الإفراج عن المتهم فورا . ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب التنفيذ .

— وفي جميع الأحوال يكون من رفض تظلمه أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم .

تعليقات

اسباب القبض وفقا لنص المادة السادسة من قانون الطوارئ : —

حددت الفقرة الأولى من المادة السادسة من قانون الطوارئ

اسباب القبض وذلك بنصها على أنه (يجوز القبض في الحال على

المخالفين للأوامر التي تصدر طبقاً لأحكام هذا القانون والجرائم المحددة في هذه الأوامر (ومفاد ذلك أنه عند مخالفة أمر من الأوامر العسكرية الصادرة وفقاً لقانون الطوارئ أو عند ارتكاب جريمة من الجرائم المحددة في هذه الأوامر فإنه يجوز للسلطة القائمة على التنفيذ القبض في الحال على المخالف * وذلك دون التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية وهذا هو الفرق بين اسباب القبض في هذه المادة والتي يتعين أن تكون لمخالفة الأوامر العسكرية واسباب القبض الواردة بالمادة الثالثة مكرراً من قانون الطوارئ والتي تتمثل عموماً في خطورة القبض عليه أو المعتقل على الأمن والنظام العام

- تقلم المقبوض عليه :-

عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الطوارئ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فإنه يكون للمقبوض عليه أن يتظلم من أمر الحبس لحكمة أمن الدولة المختصة علي أن يفضل في تقلمه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التقلم والا تعين الافراج عن المقبوض فوراً *

- ويلاحظ هنا أن المقبوض عليه وفقاً لنص المادة السادسة مخالفة الذكر وهو المخالف للأوامر العسكرية أو المرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها له حق التقلم فور القبض عليه إذ أن المشرع لم يحدد هنا مدة يلزم انقضاؤها حتى يتقدم بتظلمه كما فعل في المادة الثالثة مكرراً من قانون الطوارئ ومن ثم فإنه يجوز له التقدم بتظلمه من أمر الحبس فور القبض عليه * وكل ما اشترطته المادة هو أن يفصل في تظلمه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التقلم وتحسب المدة من تاريخ تقديم التظلم لقلم الكتاب *

شكل التظلم والحكمة المختصة به :-

مفاد نص المادة السادسة من قانون الطوارئ في فقرتها الثانية أن التظلم يكون كتابياً من المقبوض عليه أو من الدافع عنه ويقدم

الطلب باسم المستشار رئيس محكمة الاستئناف والذي يقوم بتحديد دائرة أمن الدولة التي تنتظر للتظلم . ويتعين أن يكون التظلم موقعا عليه من المقبوض عليه أو المحامي المدافع عنه ومحددا فيه تاريخ التظلم . وأن القبض عليه كان وفقا لنص المادة السادسة .

ويلاحظ أن المحكمة المختصة هنا نص الشرع على أنها محكمة أمن الدولة المختصة ولم ينص على ضرورة أن تكون أمن دولة عليا « طوارئ » كما فعل في المادة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ حيث حدد الأخير لنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات المشار إليها بالمادة ٣ مكرراً بين قانون الطوارئ ومن ثم تكون المحكمة المختصة بنظر التظلمات من أوامر الحبس الصادرة وفقاً لنص المادة السادسة من قانون الطوارئ هي محكمة أمن الدولة العليا وهي دائرة أو أكثر تشكل في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف وتشكل من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة استئناف ويجوز أن يضم إلى عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة القضاء بالقضاء العسكري برتبة عميد على الأقل ويصدرن بتعيينهما قرار من رئيس الجمهورية وذلك عملاً بنص المادة الثانية من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

كما يلاحظ أنه إذا لم يفصل في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه تعين الإفراج من الحبس فوراً .

.. سلطة المحكمة : ..

عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون الطوارئ فإن للمحكمة المختصة سواء عند نظر التظلم أو أثناء نظر الدعوى والمقصود بالدعوى هنا الجريمة التي ارتكبها المخالف أن تصدر قراراً بالإفراج المؤقت عن المتهم . ويكون قرار المحكمة نافذاً ما لم يطعن عليه وزير الداخلية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره وكانت

التهمة المنسوبة الى المتهم من جرائم أمن الدولة الداخلى أو الخارجى وحقاد ذلك أن طعن وزير الداخلية على قرار الإفراج مرتبط بنوعية الجريمة : ومن ثم وإعمالا للنص سالف الذكر فإنه لا يجوز لوزير الداخلية الطعن على قرار المحكمة المختصة بالإفراج فى هذه الحالة إلا إذا كانت التهمة المسندة الى المقبوض عليه هى من إحدى الجرائم الخاصة بأمن الدولة الداخلى أو الخارجى .

- طعن وزير الداخلية :-

أجاز المشرع وكما سلف لوزير الداخلية أن يطعن على قرار المحكمة المختصة بالإفراج إذا كانت التهمة المسندة الى المقبوض عليه هى إحدى جرائم أمن الدولة الداخلى أو الخارجى والتى حددها المشرع فى المواد من ٧٧ وحتى المادة ١٠٢ من قانون العقوبات فإذا ما استعمل حقّه فى ذلك وطعن على قرار الإفراج عند توافر شروطه أحيل الطعن الى دائرة أخرى من دوائر محاكم أمن الدولة المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا تمين الإفراج عن المتهم فوراً . ويكون لقرار المحكمة فى هذه الحالة واجب النفاذ .

- وفى جميع الأحوال يكون أن رفض تظلمه أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم .

- مادة ٧ -

- تفصل محاكم أمن الدولة الجزئية (البدائية) والعليا في الجرائم التي تلحق بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه .

- وتشكل كل دائرة من دوائر أمن الدولة الجزئية بالمحكمة الابتدائية من أحد قضاة المحكمة وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين . وتشكل دائرة أمن الدولة العليا بمحكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الجناية وبالجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أي كانت العقوبة المقررة لها .

- ويقوم بمباشرة الدعوى أمام محاكم أمن الدولة عضو من أعضاء النيابة العامة .

- ويجوز استثناء لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل دائرة أمن الدولة الجزئية من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب أو ما يعادلها على الأقل وتشكيل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضابطتين من الضباط القادة .

- ويعين رئيس الجمهورية أعضاء محاكم أمن الدولة بعد أخذ رأي وزير العدل بالنسبة إلى القضاة والمستشارين ورأي وزير الحربية بالنسبة إلى الضباط .

- مادة ٨ -

١٠ - يجوز لرئيس الجمهورية في المناطق التي تخضع لتنظام قضائي خاص أو بالنسبة لقضايا معينة أن يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة المتصومن عليها في المادة السابقة من الضباط وتطبق المحكمة في هذه الحالة الاجراءات التي ينص عليها رئيس الجمهورية في أمر تشكيلها - وتشكل دائرة أمن الدولة العليا في هذه الحالة من ثلاثة من الضباط القادة ويقوم أحد الضباط أو أحد أعضاء النيابة بوظيفة النيابة العامة .

- مادة ٩ -

يجوز لرئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أن يحيل الى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام .

• التعليق على المواد « ٧ ، ٨ ، ٩ »

- تشكيل محاكم أمن الدولة (طوارئ) :-

١٠ محاكم أمن الدولة « طوارئ » نوعان هما محاكم أمن الدولة الجزئية ومحاكم أمن الدولة العليا .

وتشكل كل دائرة من دوائر أمن الدولة الجزئية (طوارئ) بالمحكمة الابتدائية من أحد قضاة المحكمة . وتشكل دائرة أمن الدولة العليا « طوارئ » بمحكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين يرأسها أقدمهم الذي لا يشترط له درجة معينة وذلك بخلاف محاكم أمن الدولة العليا والتي يشترط لرئاستها أن يكون المستشار بدرجة رئيس استئناف . ويقوم بمباشرة الدعوى أمام محاكم أمن الدولة عضو من أعضاء النيابة العامة .

١١ - ويجوز استثناء لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل دائرة أمن الدولة الجزئية من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة

تقيب أو ما يعادلها على الأقل ويتشكل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضابطين من الضباط القادة *

ويعين رئيس الجمهورية أعضاء محاكم أمن الدولة بعد أخذ رأى وزير العدل بالنسبة الى القضاة والمستشارين ورأى وزير الحسرية بالنسبة الى الضباط *

• ويجوز لرئيس الجمهورية فى المناطق التى تخضع لنظام قضائى خاص أو بالنسبة للقضايا معينة أن يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة المنصوص عليها فى المادة السابقة من الضباط وتطبق المحكمة فى هذه الاجراءات التى نص عليها رئيس الجمهورية فى امر تشكيلها *

وتشكل دائرة أمن الدولة العليا فى هذه الحالة من ثلاثة من الضباط القادة ويقوم أحد الضباط أو أحد أعضاء النيابة بوظيفة النيابة العامة *

— اختصاص محاكم أمن الدولة طوارئ : —

تختص محاكم أمن الدولة « طوارئ » عموما بنوعين من الجرائم هما :

- ١ - الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه (م ١/٧ من قانون الطوارئ) *
- ٢ - الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام والتى يحيلها اليها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه *

— اختصاص محكمة أمن الدولة الجزئية (طوارئ) : —

عملا بنص الفقرة الثانية من المادة السابقة من قانون الطوارئ تختص محكمة أمن الدولة الجزئية (طوارئ) بالجرائم التى يعاقب عليها بالحبس والغرامه أو باحدى هاتين العقوبتين *

ـ اختصاص محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) : ـ

عملا بنص الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون الطوارئ تختص محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) بالجرائم التي تلتصع بالمخالفة لاحكام أو اوامر رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه والتي يعاقب عليها بعقوبة الجنائية . وكذلك بالجرائم التي يعينهائيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ايا كانت العقوبة المقررة لها .
ـ تفويض وزير الحربية : ـ

صدر قرار رئيس للجمهورية العربية المتحدة ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بتفويض وزير الحربية بتشكيل محاكم أمن الدولة المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ (الجريدة الرسمية في ٢٧/٢٤ / ١٩٦٠ ـ العدد ٤٦) ونص في مادته الاولى على ما يأتى « يفوض وزير الحربية بتشكيل محاكم أمن الدولة المؤلفة من الضباط والمنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ في المناطق الخاصة لقضاء الحدود في الاقليم الجنوبى وكذا التصديق على قرارات هذه المحاكم واحكامها وفقا لاحكام هذا القانون وحسبما تاتى الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٩ منه » (مشار إليه في موسوعة مصر للتشريع والقضاء للاستاذ عبد المنعم حسن الجزء السادس هامش صفحة ٣٠٣) .

ـ اختصاص محاكم أمن الدولة (طوارئ) لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها : ـ

ـ وفى ذلك قضت محكمة النقض بأن انزال المحاكم الاحكام الواردة في الاوامر العسكرية على الوقائع الجنائية غير ممتنع عليها بل هو من واجبه ذلك بأن قانون حالة الطوارئ الصادر بالقرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ إذ نص في المادة الخامسة منه على انه « مع عدم الاخلال باى عقوبة اشد تنص عليها القوانين المعمول بها يعاقب كل من خالف الاوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاوامر » وفى الفقرة الاولى من المادة السابعة منه على ان « تفصل محاكم من الدولة للجنائية واعليا

فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس
 الجمهورية او من يقوم مقامه « وفى المادة التاسعة منه على انبه
 يجوز لرئيس الجمهورية او لمن يقوم مقامه ان يحيل الى محاكم أمن
 الدولة الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام « فانه بذلك يكون قد
 حصر اختصاص هذه المحاكم - وما هى الا محاكم استثنائية - فى
 الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر
 التى يصدرها رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه ولو
 كانت فى الاصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها « وكذلك
 فى الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام التى تحال اليها من رئيس
 الجمهورية او من يقوم مقامه « بينما لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية
 العامة شيئاً البتة من اختصاصها الاصيل الذى اطلقته الفقرة الاولى
 من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦
 لسنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل فى كافة الجرائم - الا ما استثنى بعض
 خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص للفصل فى الجرائم التى تقع
 بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية او من يقوم
 مقامه عملاً باحكام الطوارئ حتى ولو لم تكن فى الاصل مؤتمة بالقوانين
 المعمول بها « ذلك لان الشارع لم يورد فى هذا القانون او فى أى تشريع
 آخر نصاً باقرار محاكم أمن الدولة بالفصل - وحدها دون سواها -
 فى أى نوع من الجرائم ولو كان الشارع قد اراد ذلك لعمد الى الاقصاص
 عنه صراحة على غرار نهجه فى الاحوال الماثلة كقانون السلطة
 القضائية سالف الذكر الذى عنى بإيراد عبارة « دون غيرها » وترديدها
 قرين كل اختصاص فى المادة ٨٢ منه التى تنص على أن « تختص
 دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى
 الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة « « كما تختص
 الدوائر المذكورة دون غيرها بالفصل فى طلبات التوقيض عن ذلك
 القرارات وتختص أيضاً دون غيرها بالفصل فى المنازعات الخاصة

بالمرتبات والعامشات والمكافآت (١) وفى حكم آخر قضت بأن اختصاص المحاكم وفق المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ يشمل الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملاً بأحكام قانون الطوارئ حتى ولو لم تكن فى الاصل مؤتمدة بالقانون العام (٢) .

كما قضت محكمة النقض أيضاً بأن من المقرر أن المحاكم العادية هى صاحبة الولاية العامة فى حين أن محاكم أمن الدولة ليست إلا محاكم استثنائية ولما كان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن بحالة الطوارئ وأن إجازت المادة التاسعة منه إحالة الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام الى محاكم أمن الدولة إلا أنه ليس فيه أى تشريع آخرى نص على انفرادها فى هذه الحال بالاختصاص بالفصل فيها . لما كان ذلك وكانت جريمة اجتياز الحدود المصرية اللبية خارج نطاق براءة السلوك معاقب عليها بالمواد ٣ ، ٤ ، ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن جوازات السفر وممرات وزير الداخلية المنفذ له ومعاقباً عليها كذلك بالمادتين ١ ، ٢ من الامر المنكرى رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ الصادر فى ٩ من يناير سنة ١٩٧٢ من المحاكم العسكرية لمحافظة مطروح بشأن مكافحة التسلل فان النوبة العامة أن قدمت المطعون ضده الى المحاكم العادية لمحاكم أمامها هن جريمة اجتياز الحدود وهى جريمة معاقب عليها وفق القانون والامر المنكرى السالف ذكرهما . فان الاختصاص بمحاكمته يتمتع للقضاء الجنائى المادى (٣) .

— وفى حكم آخر قضت محكمة النقض بأنه لما كان امر رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨٩ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس

-
- (١) الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١١ .
 - (٢) الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٢ .
 - (٣) الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٥ .

الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والنفخات والقوانين المعدلة له قد خلا كلامهما كما خلا أي تشريع آخر من النص على افراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ بالفصل وحدها - دون ما سواها - في جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ انف البيان وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الاصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها . وكذلك الجرائم الملاحق عليها بالقانون العام وتحال اليها من رئيس الجمهورية أو ممن يقوم مقامه . وأن الشارح لم يسلب للمحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الاصيل الذي اطلقته الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل .^٥ يشمل الاختصاص الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل (٤) .

وخلاصة ذلك أن اختصاص محاكم أمن الدولة (طوارئ) بجرائم القانون العام التي تحال اليها لا يسلب القضاء العادي اختصاصه الاصيل بالمحاكمة عن هذه الجرائم ذلك أن القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ليس فيه أو أي تشريع آخر أي نص على انفراد محاكم أمن الدولة في هذه الحالة بالاختصاص بالفصل في هذه الجرائم . وذلك خلافا للوضع بالنسبة لمحاكم أمن الدولة الدائمة حيث تبص المادة الثالثة من قانون انشائها على أن « تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر .. الخ » و« تختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر .. الخ » (٥) .

(٤) الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١١/٢١/١٩٨٤ .

(٥) الدكتور فوزية عبد الستار في شرح قانون الاجراءات

الجنائية طبعة ١٩٨٦ ص ٤٢٣ .

- مادة ١٠ -

فيما عدا ما هو منصوص عليه من إجراءات وقواعد في المواد التالية أو في الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبيق أحكام القوانين المعمول بها على تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة وإجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقررة بها .

- ويكون للنياية العامة عند التحقيق كافة السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق ولغرفة الاتهام (قاضي الإحالة) بمقتضى هذه القوانين .

تعليقات

- تطبق أحكام القوانين المعمول بها على تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة وإجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقررة بها وذلك في الحالات التي لا يكون فيها نفي في قانون الطوارئ أو الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تنفيذاً له .

- وقد خول المشرع للنياية العامة بمقتضى نص الفقرة الثامنة من المادة العاشرة سلطات قاضي التحقيق عند قيامها بمباشرة التحقيق . ويستفاد من ذلك أن النياية العامة عندما تتباشر هذا الاختصاص وفقاً لقانون الطوارئ يكون لها سلطة حبس المتهم احتياطياً لمدة خمسة عشر يوماً ولها أن تأمر بمد الحبس مدة أو مدداً أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً (المادة ١٤٢ إجراءات جنائية) وذلك بالنسبة للتحقيق في الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا . ٩٠ بالنسبة للمجنت التي تختص بها محاكم أمن الدولة الجزئية فإن سلطة النياية العامة تكون هي السلطة العادية فيما يتعلق بحبس المتهم احتياطياً طبقاً للمادة ٢٠١ من قانون الإجراءات الجنائية أي يكون الأمر الصادر منها بحبس المتهم نافذ المعقول لمدة

أربعة أيام فقط وفي الحالتين يخضع الحبس الاحتياطي للقيود الخاصة بتحديد مدته وفقا للمواد ١٤٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

وقد قيل بأن السلطة الاستثنائية التي منحها القانون للنيابة العامة عند مباشرتها الحبس الاحتياطي بالنسبة للجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا هي سلطة اختيارية بمعنى أن النيابة العامة في هذه الحالة يكون لها الخيار في استعمال سلطاتها في الحبس الاحتياطي طبقا للقواعد العامة أو استعمال سلطة قاضي التحقيق ويكون الامر مرده الى تقدير المحقق وفقا للمبسات الدعوى ومصصلحة التحقيق (١) .

— وجوب اتباع الاجراءات والاحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية : —

وفي ذلك قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والذي صدر للحكم المطعون فيه اثناء سريانه قد نصت على أنه فيما عدا ما هو منصوص عليه من اجراءات في هذا القانون أو في الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تتبع الاجراءات والاحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية . وكان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ مسالف الذكر والاوامر التي اصدرها رئيس الجمهورية لم تنظم الاجراءات التي تتبع في عواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين فانه يتبع في هذا الامر الاحكام المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية وان كانت المادة (١/٢٩٥) من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المسد

(١) الدكتور أسنا عيل محمد سلامة في الحبس الاحتياطي دراسة مقارنة الطبعة الثانية ١٩٨٢ ص ١٥٣ .

يطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابي طبقا لهذا النص مشروط بحضور التهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى أما إذا قبض عليه وأفرج عنه قبل جلسة المحاكمة وأعلن بها ولكن لم يحضرها فإنه لا محل لسقوط الحكم الاول واستمراره قائما ولما كان ذلك وكان المطعون ضده قد حكم عليه في غيبته من محكمة أمن الدولة العليا ثم قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة إلا أنه لم يحضر أمام تلك المحكمة لإعادة نظر الدعوى بما مقتضاه استمرار الحكم الغيابي الصادر من محكمة أمن الدولة العليا قائما (٢) .

(٢) الطعن رقم ٢٥٧٢ لسنة ٥٠٠ في جلسة ١٩٨١/٦/١٠ .

مادة ١١ -

• لا تقبل الدعوى المدنية أمام محاكم أمن الدولة •

تعليقات

• لا يقبل الادعاء المدني أمام المحاكم العسكرية أو محاكم أمن الدولة فهذه المحاكم الخاصة قد شكلت لأغراض معينة فيجب عدم شغلها عن تحقيق هذه الأغراض كما في حماية المصالح العسكرية (المحاكم العسكرية) أو المصالح الأساسية للدولة في وقت إعلان حالة الطوارئ (محاكم أمن الدولة) وعلى ذلك فإن المضور من الجريمة في هذه الأحوال لا يملك غير اللجوء إلى القضاء المدني (١) •

• وعلى ذلك فإن الادعاء المدني لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة لا يجوز الا حيث تكون الدعوى الجنائية قد رفعت إلى القضاء العادي أما إذا كان قد تم رفعها إلى محكمة استثنائية نص قانون انشائها على اختصاصها بنظر جرائم معينة نظراً لطبيعتها وأهميتها الخاصة فإن هذا الاختصاص الاستثنائي يحول دون نظر الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة (٢) •

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور في الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٨٠ ص ٣٠٣ •
(٢) الدكتور مأمون محمد سلامة في قانون الإجراءات الجنائية معلقا عليه بالقلمة وأنكأ كالتقص طبعة ١٩٨٠ ص ٧٦٩ •

- مادة ١٢ -

لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ولا تكون هذه الأحكام نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية .

تعليقات .

- عملا بنص المادة ١١ من من قانون الطوارئ فإنه لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة (طوارئ) سواء أمن الدولة الجزئية (طوارئ) أو من الدولة العليا (طوارئ) .

ولا تكون هذه الأحكام نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية . مما يعنى ذلك عدم خضوع تلك الأحكام لرقابة محكمة النقض وقد قيل بأن هذا الأمر يخل « بوحدة القضاء المصرى » ويحرم الخاضعين لهذه المحاكم من الضمانات التى ترتبط بما تقرره محكمة النقض من ضوابط للتطبيق القضائى من شأنها كفالة المساواة بين المواطنين أمام القضاء . (١) .

- وقد قضت محكمة النقض بعدم قبول الادعاء المدنى أمام ضده قد حوكم طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة ضده قد حوكم طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى فى شرح قانون الإجراءات الجنائية طبعه ١٩٨٨ من ٧٨٢ .
(٢) الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٣٠ .

ولا تكون هذه الاحكام نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية
فان الطعن المقدم من النياية العامة يكون غير جائز قانونا ويتعين
الحكم بعدم جوازه (٣) .

كما قضت بانه لا كان للطاعنون قد حوكموا وحكم عليهم
طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ وكانت
المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من
الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة فان الطعن المقدم
من المحكوم عليهم سالف الذكر يكون غير جائز قانونا. (٤) .

(٣) الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١٠/١١ .
(٤) نقض جنائى ١٩٨٠/٥/٥ لسنة ٣١ من ٥٧٨ .

اشكالات التنفيذ

في

احكام محاكم امن الدولة (طوارئ)

- مقدمة :-

طرق الطعن في الاحكام معينة في القانون بيان خصص وليس الاشكال في التنفيذ من بينها لانه تظلم من اجراء التنفيذ ونمى عليه لا على الحكم فلا تملك محكمة الاشكال - التي يتحدد نطاق سلطتها بطبيعة الاشكال نفسه - ان تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو تبحث اوجها تتصل بمخالفة القانون أو الخطأ في تأويله وليس لها ان تتعرض لما في الحكم المرفوع عنه الاشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في اجراءات الدعوى لما في ذلك من مضاس بحجية الاحكام (٥) وعلى ذلك فالاشكال في التنفيذ هو نزاع في شأن القوة التنفيذية للحكم من حيث وجود هذه القوة أو من حيث الكيفية التي يتعين ان يجرى بها التنفيذ ويتضح من ذلك ان النبال الذي يتصور فيه الاشكال في التنفيذ هو اجسزءات تنفيذ الحكم من حيث جوازها وصحتها وبقاء على ذلك فانه لا شان للاشكال في التنفيذ بصحة الحكم في ذاتها أو تفسيره ومن باب اولى فانه لا شان بالاشكال في التنفيذ بصحة الاجراءات السابقة على الحكم .

- والاشكال نوعان فقد يكون وقتيا وقد يكون قطعيا فاما الاشكال الوقتي فهو الذي يهدف الى ايقاف تنفيذ الحكم مؤقتا حتى يفصل على وجه بات في موضوع الدعوى . اما الاشكال القطعي فيهدف

(٥) الطعن رقم ٢٧١٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤ .

الى ايقاف تنفيذ الحكم على وجه نهائى استقلالا عن الفصل البات
فى موضوع الدعوى وقد يثار الاشكال القطعى على الرغم من صدور
الحك البات فى الدعوى (٦) .

اشكالات التنفيذ فى احكام محاكم أمن الدولة طوارئ : -

نصت المادة ١٠ من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
على انه « فيما عدا ما هو منصوص عليه من اجراءات وقواعد فى
المواد التالية او فى الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية تطبيق
احكام القوانين المعمول بها على تحقيق القضايا التى تختص بالفصل
فيها محاكم أمن الدولة واجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات
المقضى بها » ولم تعرض المواد التالية بعد ذلك لمسألة الاشكال
فى تنفيذ الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة (طوارئ) وانما
نصت المادة الثانية عشرة من ذات القانون على انه « لا يجوز الطعن
بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة
ولا تكون هذه الاحكام نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية
ولما كان الاشكال فى تنفيذ الاحكام ليس طريقا من طرق الطعن عليها
وكما سلف وانما هو عقبات قانونية-تتعرض التنفيذ فقد اختلفت الاراء
فى شأن جوازها من عدمه بالنسبة لاحكام محاكم أمن الدولة (طوارئ)
وفيما يلى عرض لتلك الاراء :

- رأى مكتب شؤون أمن الدولة : -

اتجه مكتب شؤون أمن الدولة الى القول بأنه « لما كانت احكام
محاكم أمن الدولة لا يجوز الطعن عليها بالطرق المقررة قانونا كما انه
لا يجوز الاستشكال فى تنفيذها وذلك اعمالا لنص المادة ١٢ من
القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ التى منعت كل صور الطعن فى احكام
محاكم أمن الدولة ومن ثم فانه لا يجوز للمحاكم التصدى للاشكال فى

(٦) الدكتور محمود نجيب حسن المرجع السابق ص ٩٤١ وما
بعدها .

تنفيذ حكم صادر من محكمة أمن دولة طوارئ، فإذا تصدت فانها تكون قد قضت في دعوى غير مختصة ولائيا بها ويتعين والصال كذلك عدم الاعتداد بالحكم الصادر في الاشكال في التنفيذ والاستمرار فيه ، (٧) .

كما أورد مكتب شئون أمن الدولة في دعوى أخرى أنه : « إذا كان حكم محكمة أمن الدولة لا يصبح نهائيا الا بعد التصديق عليه وفي ذات الوقت لا يخضع لمن عليه بالطرق العادية ومن ثم فإنه لا يجوز الاستشكال في تنفيذه قبل التصديق عليه أن يعده لخلو القانون الاستثنائي من النص على ذلك » (٨) .

— رأى التعليمات القضائية للنياحة العامة : —

نصت المادة ١٥٤٩ مكرر من التعليمات القضائية للنياحات المضافة بالكتاب الدوري رقم لسنة ١٩٨٦ في فقرتها الأخيرة على أنه « إذا كان الحكم المستند في تنفيذه صادرا من محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) أو من محكمة أمن الدولة الجزئية (طوارئ) المشكلتين وفقا للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٨ فإن الاشكال يرفع الى جهة التصديق » وقد جاء في باب الدوري المشار اليه أن الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة (أولى) سواء العليا أو الجزئية لا يجوز الطعن فيه بأي وجه من وجوه الطعن ولكن يخضع فقط لتصديق رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وعندئذ يضمن الحكم نهائيا . ومقتضى القواعد العامة في قانون الإجراءات الجنائية أنها تستلزم

(٧) مذكرة مكتب أمن الدولة في القضية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ جئح أمن دولة طوارئ، مسنود بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٢ ومشار اليه في مؤلف الأستاذ إبراهيم الصمعاوي تنفيذ الاحكام الجنائية واشكالات الطبعة الثانية ص ٢٨٧ .
(٨) مذكرة مكتب أمن الدولة في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٨٢ جئح أمن دولة طوارئ، مسنود بتاريخ ٨٤/١/٢٥ .

لنظر الاشكال في التنفيذ أن يكون الحكم المستشكل في تنفيذه قابلا للطنن عليه وهو الامر الذي تقتضيه احكام محاكم أمن الدولة (طوارئ) مما يمتنع معه على هذه المحاكم أن تنظر تلك الاشكالات وتضحي الجهة الوحيدة المختصة بنظر اشكالات التنفيذ في احكام محاكم أمن الدولة (طوارئ) هي الجهة المنوط بها التصديق على الحكم المستشكل في تنفيذه (٩) :

— رأى محكمة النقض : —

قضت محكمة النقض بأنه لما كان الاشكال تطبيقا للمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يعتبر نميا على الحكم انما هو نمي على التنفيذ ذاته . ويلزم طبقا للمادتين ٥٢٤ ، ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية اختصاص جهة القضاء المصادي بنظر الاشكال في التنفيذ والفصل فيه أن يكون مما يقبل الطعن فيه ياحدى الطرق المنصوص عليها قانونا . لما كان ذلك وكان الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا من محكمة أمن الدولة العليا وهي جهة قضاء استثنائي وكانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قد حظرت الطعن بأي وجه من الوجوه في الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة كما نصت على أن تلك الاحكام لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية فانه يغدو جليا أنه لا اختصاص ولائى لمخكمة الجنح المستأنفه منعقدة في غرفة المشورة بالمخكمة الابتدائية بتفسير الاشكال في تنفيذ ذلك الحكم لما كان ذلك وكان للحكم المطنون فيه قد خالف هذا النظر فانه يتعين نقضه والقضاء بعدم اختصاص مخكمة شبين الحكم الابتدائية ولائيا بنظر الاشكال (١٠) وقيل تعليقا على ذلك الحكم بأنه وان قضى بعدم اختصاص جهة القضاء الحادى

(٩) مشار إليها في مؤلف المستشار احمد عبد الظاهر الطيب -
اشكالات التنفيذ في المراء الجنائية ص ١٨٠ .
(١٠) الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٥٠ قى جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ مجموعة احكام النقض ص ٣٢ ص ٢٨٣ .

بنظر الاشكال في تنفيذ احكام محاكم أمن الدولة (طوارئ) . الا انه لم يفرض لتعميد المحكمة المختصة بنظر هذا الاشكال ومن ثم فان الاستدلال به يكون في نطاق ما عرض له (١٦) .

ـ الإزام بالقهوة تجيز الاستشكال في احكام مصاكم أمن الدولة « طوارئ » :ـ

لم يرد في قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ تنظيم خاص بشأن اشكالات التنفيذ في احكام محاكم أمن الدولة « طوارئ » ولكنه بالرجوع الى نص المادة العاشرة من القانون سيالف الذكر نجد انها تقول انه « فيما عدا ما هو منصوص عليه من اجراءات وقواعد في المواد التالية او في الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبيق احكام القوانين المعمول بها علي تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة واجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقررة بها » الخ » .

ومفاد هذا النص ان قانون الاجراءات الجنائية وهو القانون العام للاجراءات يجب ان يطبق على اشكالات التنفيذ في احكام محاكم أمن الدولة (طوارئ) سواء الجزئية منها او العليا . وذلك لخلو المواد التالية للمادة العاشرة من قانون الطوارئ من شبة تنظيم أسالة اشكالات التنفيذ . وكذلك لخلو الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية من شبة تنظيم لتلك الاشكالات ومن ثم فانه يتعين العودة إلى القانون العام وهو قانون الاجراءات الجنائية .

واما الخاص : ونحن لا نستطيع ان نسامر ما ذهب اليه مكتب شئون أمن الدولة في تفسيره لنص المادة ١٢ من قانون الطوارئ والتي نصت علي انه (لايجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة) من ان تلك المادة قد منعت كل صور

(١٦) المستشار احمد عبد الظاهر الطيب المرجع السابق من ١٨٥ .

الطعن في احكام محاكم امن الدولة ومن ثم فانه لا يجوز للمحاكم التصدى
للاشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة امن الدولة طوارئ اذ انه بهذا
التفسير قد جعل من الاشكال طريقا للطعن على الاحكام وفي هذا مخالفة
صريحة لمعنى الاشكال في التنفيذ والذي لا يعد طريقا من طرق الطعن على
الاحكام اذ ان طريق الطعن عليها محدد . وانما هو وكما سلف نظم
من اجراء التنفيذ ونعى عليه لا على الحكم . كما وانه لا يجوز هنا
التجدي بحكم محكمة النقض سالف الاشارة اليه والصادر بجملة
١٩٨١/٢/٢٥ اذ انه يتعين ان يكون التصدي به في حدود ما عرض
عليه وما عرض له الحكم . اذ ان المعارض عليه هو حكم محكمة امن
دولة عليا مشكلة وفقا لقانون الطوارئ استشكل في تنفيذه ونظر امام
محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية .
فعرضت محكمة النقض لتلك المسائل وقضت بانه لا اختصاص ولائى
لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية
بنظر الاشكال في تنفيذ ذلك الحكم . ولاشك ان الامر مختلف فيما اذا
كان المعارض هو اشكال في تنفيذ حكم محكمة امن دولة عليا (طوارئ)
نظرت محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) اعضاء للقاعدة العامة
النصوص عليها بالمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية . ولا يغير
من ذلك ما استندت عليه محكمة النقض من نص المادة ١٢ من القانون
رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ اذ ان ذلك ليس بمعار
الخلافا المردد .

— من اجل هذا فقد اجمع الفقه على ان الاختصاص بنظر
الاشكالات في تنفيذ احكام محاكم امن الدولة (طوارئ) ينمقد لذات
المحكمة التي اصدرت الحكم فتختص محكمة امن الدولة العليا (الطوارئ)
بنظر اشكالات التنفيذ في الاحكام الصادرة منها . كما تختص محكمة
امن الدولة الجزئية (طوارئ) بنظر اشكالات التنفيذ في الاحكام
الصادرة منها والاختصاص ينمقد في الحالتين للمحكمة المختصة مصليا

ينظر الدعوى المتشكل فى تنفيذ الحكم الصادر فيها (١٢) .

— وقد قيل تأييداً لذلك بأن قبول مبدأ الاشكال فى تنفيذ هذه الأحكام يجد سنداً متيناً فى تحقيق غرض الدولة الأساسى ألا وهو رعاية الجريمة الفردية باعتبارها من المصالح الأساسية للمجتمع . ومن جهة أخرى يستند ذلك أيضاً الى العدالة التى تنبثق من ضمير الجماعة المتحضرة فكما أن هذه العدالة تفرض ألا يدان برئء أو يبرأ مجرم فأنها تأبى كذلك أن ينفذ الحكم على غير المحكوم عليه أو بغير الطريق الذى رسمه القانون .

والعدالة تأبى أن يبلغ الأمر بالدولة الى الدرجة التى تهمل فيها فرض نظام يكفل للأفراد والدفاع عن حريتهم وأحوالهم ضد الخطأ فى التنفيذ إذ يكون الأمر فى هذه الحالة مخالفة صارخة لتلك العدالة كذلك . فقبول مبدأ الاشكال ينبغى أن يعتبر أولية ورئيسه لحسن سير العدالة الجنائية وهى أخطر صور العدالة كلها وأوثقها اتصالاً بحياة المواطنين وحرياتهم وحقوقهم وواجباتهم وروابطهم التى وضعت الشرائع لحسن تحقيق العدالة فيها (١٣) .

(١٢) المستشار أحمد عبد الظاهر الطيب المرجع السابق ص ١٨٤
والأستاذ إبراهيم المسماوى المرجع السابق ص ٢٨٨ وما بعدها .
(١٣) الدكتور رموف عبيد فى مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى طبعة ١٩٨٢ من ٨٢٦ وما بعدها .

- مادة ١٣ -

يجوز لرئيس الجمهورية حفظ الدعوى قبل تقديمها الى المحكمة كما يجوز له الامر بالافراج المؤقت عن المتهمين المقبوض عليهم قبل احالة الدعوى الى محكمة أمن الدولة .

تعليقات

حول قانون الطوارئ رئيس الجمهورية اختصاها بـ قضايا متعددة اهمها انه يجوز لرئيس الجمهورية حفظ الدعوى قبل تقديمها الى المحكمة ويريد هذا النص « بحفظ الدعوى » الامر بان لا وجه لاقامتها اذ الغرض انه قد اُجرى فيها تحقيق . وهذا الامر ذو طابع قضائي باعتبار ان التصرف في التحقيق الذي هو بطبيعته عمل قضائي . كما وان الامر بالافراج المؤقت عن المتهمين المقبوض عليهم قبل احالة الدعوى الى محكمة أمن الدولة هو الآخر بطبيعته ذو طابع قضائي » (١) .

- لم يلزم المشرع في قانون الطوارئ رئيس الجمهورية باصدار امر بأوجه لاقامة الدعوى الجنائية كما هو الشأن بالنسبة للمادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية اذ انه ليس بجهة تحقيق قضائية وانما اجاز له الامر بحفظ الدعوى حتى ولو قامت النيابة بالتحقيق . ولم يلزم كذلك بضرورة كتابة اسباب للحفظ .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٧٨١ .

يجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه أن يخفف العقوبات المحكوم بها أو أن يبذل بها عقوبة أقل منها أو أن يلغى كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية أو أن يوقف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها كما يجوز له إلغاء الحكم وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يكون القرار مسببا *

فإذا صدر الحكم بعد إعادة المحاكمة قاضيا بالبراءة وجب التصديق عليه في جميع الأحوال وإذا كان الحكم بالإدانة جاز لرئيس الجمهورية تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها أو الغاؤها وفق ما هو مبين في الفقرة الأولى أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى *

تعليقات

- حول قانون الطوارئ لرئيس الجمهورية سلطة قضائية فاجاز له عند عرض الحكم عليه أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو أن يبذل بها عقوبة أقل منها أو أن يلغى كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية أو أن يوقف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها كما يجوز له إلغاء الحكم *

وفي هذه الحالة الأخيرة وهي حالة الغائه الحكم يتعين أن يكون قرار الإلغاء مسببا *

- وقد ذهب الدكتور محمود نجيب حسن في مؤلفه السابق صفحة ٧٨١ إلى أنه يجوز لرئيس الجمهورية إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى - ولكن هذا الرأي لا يتفق مع صياغة النص إذ أنه في المرة الأولى يقول (كما) يجوز له إلغاء الحكم وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يكون القرار

مسببا فإذا صدر الحكم بعد إعادة المحاكمة قاضيا ٠٠ الخ) وعفا
 ذلك أن إلغاء الحكم في المرة الأولى بمعرفة رئيس الجمهورية لا بد
 وأن يكون مقررا بالاحالة الى دائرة أخرى ولذلك فقد أوجب المشرع
 أن يكون قرار الإلغاء مسببا حتى تستبين الدائرة الجديدة سبب إلغاء
 الحكم - ويبدل على ذلك أيضا أنه في المرة الثانية نص على أنه يجوز
 لرئيس الجمهورية (إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى) ولم يقرن المشرع
 هنا الإلغاء بضرورة كتابة أسبابه إذ أن الدعوى لن تنظر مرة أخرى
 أمام المحكمة .

- وعملا بنص الفقرة الثانية من المادة ١٤ من قانون الطوارئ
 فإنه إذا صدر الحكم بعد إعادة المحاكمة قاضيا بالبراءة وجب
 التصديق عليه في جميع الأحوال . وسواء في ذلك أكان الحكم
 الأول قد صدر بالبراءة أو الإدانة . فإن حكم البراءة الصادر من
 الدائرة الثانية يعد الإلغاء الأول يلزم التصديق عليه وجوبا من رئيس
 الجمهورية . أما إذا كان الحكم قد صدر بالإدانة سواء كان حكم
 الأول صادرا هو الآخر بالبراءة أو الإدانة فإنه يجوز لرئيس الجمهورية
 تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها أو إلغاؤها وفق ما هو مبين في الفقرة
 الأولى أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى وفي هذه المرة وكما سلف
 لم يلزم المشرع رئيس الجمهورية بأن يكون قراره مسببا .

- يحصل عملا أنه بعد صدور الحكم يتقدم نواب الشان بتطلبات
 الى مكتب التصديق على الأحكام وذلك قبل أن يصدق رئيس الجمهورية
 على الحكم .

- مادة ١٥ -

يجوز لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالإدانة أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها وفق ما هو مبين في المادة السابقة وذلك كله ما لم تكن الجريمة الأساس فيها الحكم جناية قتل عمد أو اشتراك فيها .

تعليق

- هذا الحق المخول لرئيس الجمهورية بمقتضى نص المادة ١٥ من قانون الطوارئ يجوز له استعماله سواء من تلقاء نفسه أو بعد تظلم يقدم من ذوي الشأن .

- مادة ١٦ -

يطلب رئيس الجمهورية بقرار منه أحد مستشاري محكمة الاستئناف أو أحد المحامين العامين على أن يعاونه عدد كاف من القضاة والموظفين وتكون مهمته التثبت من صحة الإجراءات وفحص تظلمات ذوي الشأن وإبداء الرأي ويودع المستشار أو المحامي العام في كل جنائية مذكورة مسببة برأية ترفع إلى رئيس الجمهورية قبل التصديق على الحكم .

وفي أحوال الاستعجال يجوز للمستشار أو المحامي العام الاقتصاد على تسجيل رأيه كتابة على هامش الحكم .

تعليقات

- يطلب رئيس الجمهورية بقرار منه أحد مستشاري محكمة الاستئناف ولا يشترط محكمة استئناف يعينها أو أحد المحامين العامين وهو يعادل في الدرجة مستشار الاستئناف وذلك لرئاسة مكتب التصديق على الأحكام . على أن يعاونه عدد كاف من القضاة يتم تدبيرهم أيضا وكذا عدد من الموظفين .

- تكون مهمة المكتب هو فحص القضايا الصادرة من محاكم أمن الدولة (طوارئ) سواء الجزئية أو العليا للتثبت من صحة الإجراءات وفحص تظلمات ذوي الشأن من هذه الأحكام وذلك لإبداء الرأي .

- يودع رئيس المكتب وهو المستشار أو المحامي العام في كل جنائية مذكورة مسببة برأية ترفع إلى رئيس الجمهورية لتكون تحت نظره عند التصديق على الحكم .

- وفي أحوال الاستعجال يجوز للمستشار أو المحامي العام الاقتصاد على تسجيل رأيه كتابة على هامش الحكم .

- مادة ١٧ -

لرئيس الجمهورية أن ينيب عنه من يقوم مقامه في اختصاصاته المتصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها وفي كل أراضي الجمهورية أو في منطقة أو مناطق معينة منها .

- مادة ١٨ -

لا يترتب على تنفيذ هذا القانون الإخلال بما يكون للقائد القوات العسكرية في حالة الحرب من الحقوق في منطقة الأعمال العسكرية .

- مادة ١٩ -

عند انتهاء حالة الطوارئ تظل محاكم أمن الدولة مختصة بنظر القضايا التي تكون محالة عليها وتتابع نظرها وفقا للإجراءات المتبعة أمامها .

- أما الجرائم التي لا يكون المتهمون فيها قد قدموا الى المساكم فتحال الى المحاكم العادية المختصة وتتبع في شأنها الإجراءات المعمول بها أمامها .

تعليقات

- عند انتهاء حالة الطوارئ فقد فرق المشرع بين القضايا التي تكون قد قدمت فعلا الى محاكم أمن الدولة (طوارئ) وبين القضايا التي لم تكن قد قدمت بعد فأما بالنسبة للآولي فتظل محاكم أمن الدولة (طوارئ) مختصة بنظرها وتتابع نظرها وفقا للإجراءات المتبعة أمامها الى أن يفصل فيها .

- أما بالنسبة للجرائم التي لا يكون المتهمون فيها قد قدموا الى المحاكم فتحال الى المحاكم العادية المختصة وتتبع في شأنها الإجراءات المعمول بها أمامها .

- الحكم الغيابي بعد انتهاء حالة الطوارئ :-

قضت محكمة النقض بأنه لما كان الحكم الغيابي الصادر من محكمة أمن الدولة العليا لازال قائما فإنه وإن كانت حالة الطوارئ قد أنهيت بقرار من رئيس الجمهورية ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ إلا أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد نص في المادة الثالثة منه على اختصاص محكمة أمن الدولة قد نص في المادة الثالثة منه على اختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الحنديات المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات كما أوجبت المادة التاسعة على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالصالة التي تكون عليها ويدون رسوم ومن ثم فإن الاختصاص بإعادة نظرة الدعوى يكون معقودا لمحكمة أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ (الطعن رقم ٣٥٧٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٠ مجموعة أحكام النقض ش ٣٢ ج ٦٢٨) .

بما مفاده أن الحكم الغيابي بعد انتهاء حالة الطوارئ يتبع بشأنه الاجراءات العادية ما لم يكن داخلا في اختصاص محاكم أمن الدولة المشكله وفقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

- مادة ٢٠ -

يسرى حكم الفقرة الاولى من المادة السابقة على القضايا التي يقرر رئيس الجمهورية إعادة المحاكمة فيها طبقا لاحكام هذا القانون .

- ويبقى لرئيس الجمهورية كافة السلطات المقررة له بموجب القانون المذكور بالنسبة للاحكام التي تكون قد صدرت من مصاكم أمن الدولة قبل الغاء حالة الطوارئ ولم يتم التصديق عليها والاحكام التي تصدر من هذه المحاكم طبقا لما تقرره هذه المادة والمادة السابقة .

تعليقات

- مفاد نص الفقرة الاولى من المادة ٢٠ والفقرة الاولى من المادة ١٩ من قانون الطوارئ ان لنهاء حالة الطوارئ لا يترتب عليها الغاء محاكم أمن الدولة (طوارئ) فوراً وانما تظل مختصة بنظر نوعين من القضايا اولهما هي تلك التي تكون قد احيلت اليها فعلاً في ظل قانون الطوارئ فانها تقضى فيها وفقاً للإجراءات المتبعة امامها (م ١/١٩ من قانون الطوارئ) وثانيهما هي تلك القضايا التي لا يوافق رئيس الجمهورية على الحكم الصادر فيها ويقرر فيه بالالغاء بقرار مسبب اعمالاً للرخصة المخولة له بمقتضى نص الفقرة الاولى من المادة ١٤ من قانون الطوارئ ويحيلها الى دائرة أخرى للفصل فيها من جديد .

- كما يبقى لرئيس الجمهورية بعد انتهاء حالة الطوارئ كافة السلطات المقررة له بموجب القانون المذكور بالنسبة للأحكام التي تكون قد صدرت من محاكم أمن الدولة قبل الغاء حالة الطوارئ ولم يتم التصديق عليها وكذا الأحكام التي تصدر من هذه المحاكم طبقاً لنص المادتين ١٩ ، ١/٢٠ من قانون الطوارئ . وهذه السلطات هي المبينة في نص المادتين ١٤ ، ١٥ من قانون الطوارئ .

٢ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨

بشأن حالة الطوارئ (١) •

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادتين (٣ مكررا) و(٦) من القانون رقم ١٦٢

لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ النصان الآتيان :

مادة ٣ مكررا - يبلغ فوراً كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل
وفقا للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ويكون له حق
الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويعامل المعتقل
معاملة المحبوس احتياطيا ••

- وللمعتقل ولغيره من ذوي الشأن أن يتظلم من القبض أو
الاعتقال إذا انقضى ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه •
- ويكون التظلم يطلب يقدم بدون رسوم إلى محكمة أمن الدولة
العليا أشكله وفقا لأحكام هذا القانون •

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكر (٩) في ٢٨/٦/١٩٨٢ •

- وتفصل المحكمة في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم وذلك بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل والا تعين الإفراج عنه قورا *

- ولو وزير الداخلية في حالة صدور قرار بالإفراج أو في حالة عدم الفصل في الموعد المنصوص عليه في الفقرة السابقة أن يطعن على قرار الإفراج خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرار أو انقضاء الموعد المشار إليه *

- فإذا طعن وزير الداخلية على القرار أحيل الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الإفراج عن المعتقل قورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ *

- وفي جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم *

- مادة ٦ - يجوز القبض في الحال على المخالف للأوامر التي تصدر طبقا لأحكام هذا القانون والجرائم المحددة في هذه الأوامر. - ويكون للمقبوض عليه أن يتظلم من أمر الحبس لمحكمة أمن الدولة المختصة بعلی أن يفصل في تظلمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ التظلم والا تعين الإفراج عن المقبوس قورا *

- وللمحكمة المختصة سواء عند نظر التظلم أو أثناء نظر الدعوى أن تصدر قرار بالإفراج المؤقت عن المتهم ويكون قرار المحكمة نافذا ما لم يطعن عليه وزير الداخلية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره وكانت التهمة المنسوبة الى المتهم من جرائم أمن الدولة الداخلي أو الخارجي *

- وإذا طعن وزير الداخلية على قرار الإفراج في هذه الحالة أحيل الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه

على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإحالة والا تعين الإفراج عن المتهم قورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ وفي جميع الأحوال يكون أن رفض تظلمه أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم *

ملحوظة :

تم التعليق على المادتين ٣ مكرر ١ ، ٦ ضمن التعليق على قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل *

(المادة الثانية)

يكون التظلم من الأوامر والقرارات الصادرة قبل العمل بهذا القانون والتي يجوز التظلم منها وفقا لأحكامه خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل به *

(المادة الثالثة)

تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات المشار إليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه *

وتحال الى هذه المحكمة - بإحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها والمتظورة أمام أية جهة قضائية أو تفسير قضائية *

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره *

ويصمم هذا القانون بإخام الدولة وينفذ كقانون من قوانينها *

- صدر برئاسة الجمهورية في ٧ رمضان سنة ١٤٠٢ هـ (٢٨ يونيو ١٩٨٢ م) *

حسنى مبارك

للتعليق على نص المادة الثالثة

من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ .

تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ وكما سلف على أن « تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات المشار إليها بالمادة ٢ مكرراً من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وتحال إلى هذه المحكمة - بحالتها - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها والمنظورة أمام أي جهة قضائية أو غير قضائية » وقد طعن على هذا النص بعدم دستوريته وقضت المحكمة الدستورية العليا برفض الدعوى وذلك في القضية رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية «دستورية» بجلسة ١٦/٦/١٩٨٤ ونظراً لأهمية هذا الحكم فسوف نوردته تفصيلاً فيما يلي : -

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ١٦ يونيو سنة ١٩٨٤ الموافق ١٦ رمضان سنة ١٤٠٤ هـ .
أصدرت الحكم الاتي

في القضية المفيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٥٥ لسنة ٥ القضائية « دستورية » بعد أن أحالت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) ملف الدعوى رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ قضائية .

المحكمة

يغد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداولة حيث

أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل في أن وزير الداخلية أصدر بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ أمر باعتقال المدعى وذلك استناداً إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية لمدة سنة اعتباراً من ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ وإلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٧٩٨١ بتقويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فأقام المدعى الدعوى رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق أمام محكمة القضاء الإداري طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الأمر الصادر باعتقاله وفي الموضوع بالغائه وإن صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وقد قضت الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) هي التي تختص وحدها بنظر كافة التظلمات والطعون من الأوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقاً لقانون حالة الطوارئ ثم نصت الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه وتحال إلى هذه المحكمة - بحالتهما - جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار إليها والمنظورة أمام أي جهة قضائية أو غير قضائية فقد تراءى لمحكمة القضاء الإداري - بجلسته ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ - عدم دستورية الفقرة الثانية المشار إليها لمخالفتها حكم المادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور وذلك تأسيساً على أن دعوى الطعن في قرار الاعتقال أو القبض الصادر طبقاً لأحكام قانون حالة الطوارئ لا تخرج في طبيعتها - عن كونها منازعة إدارية مما يدخل أصلاً في اختصاص مجلس الدولة وفقاً لمادة ١٧٢ من الدستور فلا يصح نزعها منه إلا لضرورة تدعو إلى استثناء هذا الاختصاص إلى جهة قضائية أخرى وإلى أن محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) وإن كانت جهة قضائية إلا أن اختصاصها بنظر التظلمات من أوامر القبض أو الاعتقال

لا يعتبر اختصاصا قضائيا وما تصدره فيها ليس احكاما لها حجية الاحكام وقوتها التنفيذية اذ ان التظلم من امر الاعتقال لا يحسب ان يكون تظلما اداريا لا يمنع من اختصاص مجلس الدولة . وبذلك يكون مقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الطعن في قرار الاعتقال بدعوى الالغاء ومن ثم فقد اُحالت محكمة القضاء الادارى الدعوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ - حمل النعى بعدم الدستورية - اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة والمنظورة امام اى جهة قضائية او غير قضائية الى محكمة امن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة ٢ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ وهى التى تتعلق بالقضض او الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارئ ومن ثم فان المسألة الدستورية المثارة - حسبما جاء بأسباب قرار الاحاله - هى نزاع الاختصاص بالطعن في قرارات الاعتقال - بدعوى الالغاء - من القضاء الادارى واستنادا لهذا الاختصاص الى محكمة امن الدولة العليا «طوارئ» ومدى مخالفة ذلك لنصوص المادتين ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور

- وحيث ان المادة ١٧٢ من الدستور حين نصت على ان « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل فى المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية » فقد اُخذت تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات وأن اختصاصه لم يعد مقيدا بمسائل محدده على سبيل الحصر كما كان منذ انشائه . غير أن هذا النعى لا يعنى غل يد المشرع العادى عن استناد الفصل فى بعض المنازعات

الاداريه والدعوى التأديبيه الى جهات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام واعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها •

— وحيث أن محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هي جهة قضاء تقتضى انشاءها قيام حالة الطوارئ وما يقترن بها من ظسرف استثنائية فقد رأى المشرع بسلطته التقديرية أن يسند الى هذه المحاكم فضلا عن اختصاصها بالفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الاوامر التى يصدرها رئيس للجمهورية أو من يقوم مقامه وفقا للقانون سالف الذكر وما قد يميله عليها من الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام وذلك على الوجه المبين بأحكام ذلك القانون — الاختصاص بالفصل فى كافة التظلمات والطمون من الاوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارئ فنصت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فى فقرتها الاولى على انه « تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطمون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه » وذلك باعتبار أن المحكمة المذكورة اقدر على الفصل فى التظلمات والطمون التى ترفع عن اوامر القبض أو الاعتقال التى يتخذها رئيس الجمهورية كتدبير من التدابير المؤقتة له بعد اعلان حالة الطوارئ ولما تنطوى على هذه التدابير من تقييد الحرية الشخصية التى كفلها الدستور واعتبرها حقا طبيعيا لكل مواطن فى حدود أحكام القانون وما تتطلبه المصلحة العامة من ظروف دون تعريض الأمن أو النظام العام للخطر خلال الظروف الاستثنائية التى تمر بها البلاد عند اعلان حالة الطوارئ فضلا عن أن المادة ٥٧ من الدستور ترى فى الاعتداء على الحرية الشخصية جريمة تكفل الدولة تمويضا عادلا أن يقع عليه هذا الاعتداء • وإذا كان المشرع فى المادة ٣ مكررا من قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون

رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ - قد كفل للمعتقل كافة ضمانات التقاضى من ابداء دفاعه وسماع أقواله حين نصت فى فقراتها الاربعة الاولى منه تنظيما لحق المواطن فى أن يبلغ فوراً كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقاً للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويمامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطياً والمعتقل ولغيره من ذوى الشأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال إذا انقضت ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه ويكون التظلم بطلب يقدم بدون رسوم إلى محكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفقاً لأحكام هذا القانون وتفصل المحكمة فى التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم التظلم وذلك بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل والا تعين الإخراج عنه فوراً « وهو ما يتفق ونص المادة ٧١ من الدستور التى تقضى بأن التظلم من إجراءات القبض أو الاعتقال يكون أمام القضاء وفقاً للقانون الذى ينظم حق التظلم » وكان التظلم من أمن الاعتقال إنما يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وأحياناً فى اتخاذ تدبير الاعتقال وفقاً لقانون حالة الطوارئ وبين المعتقل - أو غيره - الذى يتظلم من أمر الإعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه فى المعتقل أو عدم توفر الدلائل على خطورته على الأمن والنظام العام »

وتفصل المحكمة فى هذه الخصومة بقرار مسبب خلال أجل محدد حتى إذا ما صدر قرار المحكمة بالإفراج عن المعتقل كان لوزارة الداخلية - باعتباره المسئول عن الأمن العام وطبقاً للمقررتين الخامسة والسادسة من المادة ٣ مكرراً صالفة الذكر - أن يطمئن على هذا القرار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره « ويحال الطعن إلى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإحالة » والا وجب

الافراج عن المعتقل فوراً ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب التنفيذ . كما نصت الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه « في جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ رفض التظلم » وذلك لمواجهة تغير الظروف التي تبرر استمرار الاعتقال من عدمه لما كان ذلك جميعه فان التظلم من أمر الاعتقال يعد « تظلماً قضائياً » أسند اختصاص الفصل فيه إلى جهة قضاء وفقاً لما تقتضيه المادة ٧١ من الدستور . ومن ثم يكون القرار الذي تصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » في هذا التظلم – وما يثور في شأنه من نزاع – قراراً قضائياً نافذاً بعد استنفاد طريق الطعن أو إعادة النظر فيه على ما سلف بيانه .

– وحيث أنه يبين مما تقدم أن المشرع إذا كفل للمعتقل حق التقاضي بما خوله له من التظلم من الأمر الصادر باعتقاله أمام جهة قضائية وذلك في حدود ما يملكه المشرع – وفقاً لنص المادة ١٦٧ من الدستور – من اسناد الفصل في بعض المنازعات الإدارية إلى جهات قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقاً للمصالح العام على ما سبق ذكره فإنه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور . ومن جهة أخرى فإن محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من أوامر الاعتقال فضلاً قضائياً قد أضحت هي القاضى الطبيعي الذي ينحى لكل معتقل – أو لغيره من ذوي الشأن – الالتجاء إليه بالنسبة لهذه التظلمات كما أنه ليس في اسناد الفصل في هذه التظلمات إلى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) أي تحصين لأمر الاعتقال – وهو قرار إداري – من رقابة القضاء طالما أن المشرع قد جعل التظلم منه أمام جهة قضاء هي محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) الأمر الذي لا ينطوي على أي مخالفة لحكم المادة ٦٨ من الدستور .

وحيث أنه لما تقدم فإن الدعوى بعدم الدستورية لا تقوم على أساس سليم ومن ثم يتمين رفعها .

ملحوظة :

نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ كما أصدرت المحكمة الدستورية العليا احكاما معادلة واحالت فيها الى الطعن رقم ٥٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٦/٦/١٩٨٤ وهو السالف الاشارة اليه وذلك فى الطعون الاتية : الدعوى رقم ٦٥ لسنة ٥ ق « دستورية » ١٩٨٤/١٢/١ - والدعوى رقم ٧٤ لسنة ٥ ق دستورية جلسة ١١/٥/١٩٨٥ - وبذات الجلسة ايضا قضت باحكام مماثلة فى الدعوى الدستورية ارقام ٥٣ لسنة ٥ ق ، ٤٢ لسنة ٥ ق والقضايا المضمونه اليها ارقام ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٣ لسنة ٥ قضائية - والدعوى رقم ١٦ لسنة ٥ ق دستورية جلسة ١٦/٢/١٩٨٥ . وايضا الدعوى رقم ٥٠ لسنة ٥ ق دستورية جلسة ٢/٣/١٩٨٥ .

- واعمالا لهذا الحكم الملزم الصادر من المحكمة الدستورية العليا فان محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » تختص دون غيرها بنظر كافة الطعون التظللمات ايا كانت من الاوامر والقوانين المشار اليها بالمادة ٣ مكرراً من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ - ذلك ان المشرع قد جعل من هذه المحكمة للقاضى الطبيعى الذى يحق لكل معتقل او لغيره من ذوى الشأن اللجوء اليه بالنسبة لهذه التظللمات . وليس فى ذلك ثمة مخالفة للدستور طالما ان المشرع قد جعل الاختصاص بنظر تلك الطعون فى قرارات القبض او الاعتقال امام جهة قضائية وذلك كما ذهبت المحكمة الدستورية العليا فى حكمها سالف الذكر .

الفصل الثاني

اختصاص محاكم أمن الدولة

(طوارئ)

أمر رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٨
بتشكيل محاكم أمن الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة
الطوارئ في جميع أنحاء مصر .

وعلى القرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار اعلان حالة
الطوارئ في اقليمي الجمهورية .

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ

قراؤ

مادة ١ - تشكل في كل محافظة وفي عاصمة كل مديرية محكمة
أمن دولة جزئية للنظر في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر
العسكرية والاوامر الجمهورية او التي تقضى هذه الاوامر باحالتها
الى محاكم أمن الدولة .

مادة ٢ - تشكل في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف
محكمة أمن دولة عليا للنظر في كل ما يرتكب في دائرة اختصاصها
من الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة اذا كانت هذه الجرائم
معاقبا عليها بقوة أشد من الحبس .

مادة ٣ - يعمل بهذا الامر في الإقليم المصري من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٧٨ (٩ اكتوبر سنة ١٩٥٨) .

جمال عبد الناصر

ملحوظة :

يراجع في تشكيل محاكم أمن الدولة (طوارئ) سواء الجزئية او العليا وكذا اختصاص كل منهما التطبيق على المواد ٧ ، ٨ ، ٩ من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والوارد في الفصل الاول من هذا الكتاب .

- تقدير محاكم أمن الدولة (طوارئ) في ضوء الفقه :-

قيل بأن محاكم الدولة (طوارئ) لا يمكن الدفاع عنها في الظروف العادية او في ظروف حالة الطوارئ واذا كانت الظروف غير العادية التي يمر بها الوطن من الخطورة بحيث تقتضى وجود « محاكم استثنائية » فمن المتعين ان تنظم هذه المحاكم من حيث تشكيلها واجراءات المحاكمة امامها وقوة احكامها بحيث تقتصر اوجه الاستثناء في ذلك على القدر الأدنى الذي تقتضيه حماية الوطن في هذه الظروف دون حيزاس بالصفة القضائية لقضاة هذه المحاكم واستقلالهم ودون اخلال بالضمانات الاساسية التي يقتضيها « حق الدفاع » لدى القضاء (١)

- كما قيل بأن الرقابة القضائية على اعمال السلطات للنفاذ لحالة الطوارئ الملته لا تكون مثمرة وفعاله في الاغلب الاصم نظرا لكونها رقابة لاحقة تأتي بعد قيام هذه السلطات بما يشرقه من اعمال وبخاصة الاعمال المادية (٢) .

- كما قيل ايضا بأن هذه المحاكم استثنائية تنتزع المواطنين من قضائهم الطبيعي لتخضعهم لمحاكم دونها حصانة وضمانات (٣) .

(١) الدكتور محمود تقيي حسي المرجع السابق ص ٧٨٢ .

(٢) الدكتور بكر القباني في مقالة سالف الذكر ص ٣٦ .

(٣) الدكتور وخيد رافت المرجع السابق ص ١٩٨ .

أمر رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ١ لسنة ١٩٨١

بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة «طوارئ»
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان
حالة الطوارئ .

قرر

مادة ١ - تميل النيابة العامة الى محاكم أمن الدولة «طوارئ»
المشكلة طبقا لقانون الطوارئ الجرائم الآتية :

أولا - الجرائم المنصوص عليها في الايواف الاول والثاني
والثاني مكرين من الكتاب الثاني وفي المواد ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ،
١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ من قانون العقوبات .

ثانيا - الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٦٢ الى ١٧٠ من
قانون العقوبات بشأن تعطيل المواصلات .

ثالثا - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة
١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المصدلة .

رابعا - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة
١٩١٤ بشأن التجمهر وفي القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن
الاجتماعات العامة والمظاهرات وفي القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٩
الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم وفي القانون رقم ٣٤ لسنة

١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية وفي القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧
بشأن حماية حرية الوطن والمواطن وفي القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧
بنظام الأحزاب السياسية والقوانين المعدلة له .

خامسا : الجرائم المنصوص عليها في الرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة
١٩٦٠ الخاص بالتسعير الجبرى والارياح والقرارات المنفذه لها .

مادة ٢ - اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة او وقعت عدة
جرائم مرتبط بعضها ببعض لغرض واحد وكانت احدى تلك الجرائم
في اختصاص محاكم امن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى
يزمتها الى محاكم امن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة
٣٢ من قانون العقوبات .

مادة ٣ - تسرى احكام هذا القرار على الدعاوى التى لم يتم
بعد احالتها الى المحاكم .

مادة ٤ - ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية ويعمل به من
اليوم التالى لتاريخ نشره .

— صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٤٠١ هـ (٢٢)
اكتوبر سنة (١٩٨١) .

— وقد نشر هذا الامر بالجريدة الرسمية فى ٢٢ اكتوبر سنة
(١٩٨١) - العدد ٤٣ (تابع) .

التعليق على نص المادة الأولى

من أمر رئيس الجمهورية رقم السنة ١٩٨١

مبلا بنص المادة الأولى من أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » فان النياية العامة تحيل الى هذه المحاكم الجرائم الاتية مع ملاحظة ان محكمة أمن الدولة الجزئية « طوارئ » تختص بالجرائم المعاقب عليها بعقوبة الحبس والغرامة أو باحدى هاتين العقوبتين ١٠٠ أما محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » بأنها تختص بالجرائم المعاقب عليها بعقوبة الجناية وبالجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ايا كانت العقوبة المقررة لها (المادة ٧ من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨) .

ـ الجرائم المنصوص عليها بالمادة الأولى من قانون الطوارئ : ـ

أولاً : الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وهي الجنايات والجنتح المضره بأمن الحكومة من جهة الخارج والجنايات والجنتح المضره بالحكومة من جهة للداخل وأما الباب الثاني مكرراً فهو الباب الخاص بالمفرقة وأما المواد ٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ من قانون العقوبات فهي مواد وأردة بالباب الرابع عشر من الكتاب الثاني الخاص بالجنتح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها .

ثانياً ـ الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٦٢ الى ١٧٠ من قانون العقوبات بشأن تعطيل المواصلات .

ثالثاً ـ الجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والشخائن والقوانين المعدلة له .

رابعاً - الجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر وفي القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن الاجتماعات العامة والمظاهرات وفي القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بحفظ النظام في جماعات التعليم وفي القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن وفي القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية والقوانين المعدلة له .

ملحوظة :

ويلاحظ انه قد صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٢ والذي نشر بالجريدة الرسمية الممسدة ٢٨ مكرر في ١٩٨٣/٩/٢٥ وقد نص في مادته الاولى على ان يلغى ما يأتى :-

١ - القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .

٢ - القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية

خامساً - الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتصوير الجبرى وتحديد الارياح والقرارات المنفذة لهما .

التعليق على نص المادة الثانية

من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١

بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة « طوارئ »

تنص المادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم السنة ١٩٨١ على أنه « إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلة في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برعتها إلى محاكم أمن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات » * وسوف تعرض فيما يلي لتعدد الجرائم المقصود بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ثم لاختصاص محاكم أمن الدولة (طوارئ) عند تعدد الجرائم *

أولاً - تعدد الجرائم المقصود في المادة ٣٢ عقوبات *

== المقصود بتعدد الجرائم :

يقصد بتعدد الجرائم حالة ارتكاب الشخص لعدة جرائم قبل أن يحكم عليه نهائياً في واحدة منها فهو يختلف عن العود في أن هذا الأخير يستلزم ارتكاب الجريمة بعد الحكم نهائياً على الجاني في جريمة أخرى (١) ومفاد ذلك أن تعدد الجرائم يختلف عن العود في أنه في العود يقارن الجاني جرائمه الجديدة بعد سبق الحكم عليه نهائياً في جريمة سابقة أما في التعدد فهو يقارنها قبل الحكم عليه في أية جريمة أي قبل أن يتلقى بالتالي انذار القضاء وتصديره له بعدم العودة لسلوكه الآثم لذا يعد أقل أثماً

(١) الدكتور محمود مصطفى شرح قانون العقوبات القسم العام الطبعة المأشورة ١٩٨٣ ص ٦٢٩ *

وخطورة من المجرم العائد لكنه اشد اثماً بطبيعة الحال من الجسائي الذي يرتكب جريمة واحدة فحسب (٢) *

— التعدد الصوري والتعدد الحقيقي : —

والتعدد نوعان تعدد صوري أو معنوي وتعدد حقيقي أو مادي والنوع الاول يكون اذا ما ارتكب المتهم فعلاً واحداً ينطبق عليه اكثر من نمر في القانون أى يوصف قانوناً بأكثر من وصف واحد كخالة من يرتكب فى الطريق العام جنائية هناك عرض فان هذا الفعل فضلاً من وصفه المنطبق على المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات يوصف فى الوقت نفسه بأنه فعل فاضح علنى وقبلاً للمادة ٢٧٨ منه .

أما النوع الثانى وهو التعدد الحقيقى فيكون بارتكاب الشخص لعدة افعال مستقلة يكون كل منها جريمة على حدة كمن يسرق من انسان ويقتل آخر ويضرب ثالثاً (٣) وفيما يلى تعرض لاحكام كل من التعدد الصوري او المعنوي والتعدد الحقيقى او المادى *

— حكم التعدد الصوري او المعنوي : —

بينت المادة ١/٣٢ عقوبات حكم التعدد الصوري والذي يتمثل فيما اذا كون للفعل الواحد جرائم متعددة أى اذا وقع تحت طائلة عدة نصوص قانونية. فنصت على انه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » وفى الواقع لا يوجد فى هذه الحالة تعدد جرائم بل يوجد تعدد نصوص أو تعدد اوصاف قانونية لان الامر لا يتعلق بوقوع عدة جرائم بل بمخالفة عدة قوانين جنائية مثال ذلك اذا ضرب احد اخر بقصد القتل ولم ينشأ عن الضرب الا عجز عن الاشغال اكثر من عشرين يوماً

(٢) الدكتور رموف عبيد فى هداىء القسم العام من التشريع العقابى طبعة رابعة عام ١٩٧٩ من ٧٢٥ *

(٣) الدكتور السعيد مصطفى السعيد الاحكام العامة فى قانون العقوبات طبعة ١٩٥٢ من ٧٢٩ *

فهذا الفعل يكون في أن واحد جناية شروع في قتل معاقبا عليها
 بالمادة ٢٤١ عقوبات وإذا هتك شخص عرض طفل في الطريق العام
 فإنه يعد مرتكبا لجريمة هتك عرض وجريمة فعل فاضح علني محفل
 بالحياض (٤). ومن صور التعمد المعنوي حالة إطلاق عيار ناري على
 مجنى عليه معين بقصد قتله فلا يصيبه ويصيب شخصا آخر غير
 المقصود بالقتل فيقتضى عليه فإنه ينتج عن هذه حيدة في الهدف ينشأ
 جناية شروع في قتل عمد بالنسبة للمجنى عليه المقصود بالقتل الذي
 أخطأ العيار . وجناية قتل تامة بالنسبة للمجنى عليه الذي توفي
 بالفعل وتكون الحالة حالة تعدد معنوي لا مادي ومثل هذه الإجملة
 للتعمد المعنوي أخذ المشرع المصري فيها بنظام وحدة العقوبة في
 صوره. المبسطة أي التي لا تجعل من التعمد المعنوي سببا للتشديد في
 العقوبة الواحدة واجبة التطبيق. وعليه يتعين على القاضى أن يطبق
 بعقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد . أما العقوبات المقررة
 للجرائم الأخف فلا تطبق سواء أكانت أصلية أم تبعية أم تكميلية فقد
 عالج المشرع التعدد المعنوي كما لو كان جريمة واحدة جاعلا معيار
 الجريمة الأشد هو المناط في تحديد العقوبة واجبة التطبيق (٥)
 وهكذا يكون الاعتبار في صور التعمد والمعنوي للوصف الأشد وحده
 ولا يقتضى على الجاني تغير عقوبته ويرأى أن انطباق نص المادة ١٧/٣٢
 عقوبات على الواقعة كما يكون الحكم قد أثبتتها والقول بوحدة الجريمة
 أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض
 متى توافقت المصلحة في العلم (٦)

— ويلاحظ أن تقدير العقوبة الأشد يكون بالنظر إلى العقوبات

(٤) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء
 الخامس من ٢٠١ .

(٥) الدكتور مأمون سلامة في قانون العقوبات ، القسم العام
 طبعة ١٩٧٩ ص ٥٠٣ .

(٦) الدكتور رعوف عبيد المرجع السابق ص ٧٤ .

الاصولية المقررة للجريمة ولا عبرة بما قد يوجد معها من عقوبات
تكميلية أو ما يترتب عليها من عقوبات تبعية ذلك أن العقوبات الاصولية
هي العقوبات المرتبة في القانون على حسب الوصف الاخف (٧) .

ونظرا لوحدة الفعل في حالة التعدد الصوري فإن المتهم
يعتبر قد ارتكب الجريمة الاشد عقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم
الاخف وإذا كانت إحدى الجرائم الناتجة من الفعل الواحد جنحة
والأخرى جناية وجب رفع الدعوى لدى محكمة الجنائيات ووجب على
محكمة الجench إذا رفعت لها دعوى الجنحة وحدها وتبين لها أن
الجنحة هي مظهر أي صورة من صور جناية أن تحكم بعدم اختصاصها
بمنظر الدعوى (٨) وفي ذلك قضت محكمة النقض بأن رفع الدعوى
عن جريمة الجنحة أمام محكمة الجench لا يسلب المتهم حقه في ابداء
دفاعه عند نظر الدعوى أمامها في شأن الارتباط الذي يدعيه بينها وبين
الجنائية التي سبقت محاكمته وأدانته من أجلها أمام محكمة الجنائيات
كما يكون من حقه - إذا تبين لمحكمة الجench من التحقيق الذي تجريه
أن الجنحة مرتبطة بالفعل المكون لتلك الجناية ارتباطا لا يقبل التجزئة -
لا ترفع عليه إلا عقوبة واحدة (٩) .

ويرتّب على ذلك أن المختص بالدعوى هو القضاء المنوط به النظر
في أحد أوصاف الفعل لأنه الذي يستطيع النطق بالقوية المقررة
لهذا الوصف وإذا صدر في شأن الفعل حكم بالبراءة أو الإدانة على
إساس أحد أوصافه كان جائلا دون تحريك الدعوى على أساس وصف
آخر ولو كان أشد . وذلك تطبيقا لمبدأ « عدم جواز المحاكمة مرتين
أو من أجل فعل واحد » طبقا للمادة ٤٥٥ من قانون الاجراءات

(٧) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٧٧٢ .

(٨) الدكتور أحمد محمد إبراهيم في قانون العقوبات الطبعة

الثالثة ص ٤٣ .

(٩) الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ .

الجنائية (١٠) .

— من أحكام محكمة النقض الحديثة التي لم تنشر في التعداد المعنوي :

١ — ارتكاب الطاعن لفعل واحد له وصفان قانونيان هما الشروع في تصدير جوهـر مخدر والشروع في تهريبه . وجوب تطبيق نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ عقوبات باعتبار الجريمة الاشد وهي الشروع في تصدير المخدر وتوقيع عقوبتها للنصوص عليها في المائتين ٤٥ ، ٤٦ عقوبات والمائتين ١/٢٣ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ دون عقوبة التهريب الجمركي .

(الطعن رقم ٧٠٧٩ لسنة ٥٥ في جلسة ١٣/٣/١٩٨٦) .

٢ — ارتكاب الطاعن لفعل واحد له وصفان قانونيان هما احراز المادة المخدرة بقصد التعاطي على خلاف القانون وتهريبها وجوب تطبيق نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ عقوبات باعتبار الجريمة الاشد هي جناية احراز المادة المخدرة بقصد التعاطي وتوقيع عقوبتها دون عقوبة التهريب الجمركي .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٦ في جلسة ١١/١١/١٩٨٦) .

٣ — لا انطباق للمادة القانونية الخاصة بالجريمة الاخف في حالة تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد إذ يعتبر الجاني انه قصد ارتكاب الجريمة الاشد عقوبة دون غيرها — للعقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبط ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب للعقوبة الاصلية المقررة للجرائم المرتبطة .

(الطعن رقم ٥٠٠٣ لسنة ٥٦ في جلسة ٣٦/١/١٩٨٧) .

(١٠) الدكتور محمود نجيب حسنى في شرح قانون العقوبات
القسم العام الطبعة الرابعة من ١٩٣٢ .

(ب) حكم التعدد الحقيقي او المادى :

المقصود بالتعدد الحقيقي او المادى : -

يقصد بالتعدد الحقيقي او المادى ارتكاب الجانى افعالا متعددة يعد كل منها جريمة بذاتها سواء اكانت كلها من نوع واحد كما لو ارتكب عدة سرقات ام كانت من انواع مختلفة كما لو ارتكب جنحا او جنبايات مختلفة للنوع . وعلى ذلك فان التعدد الحقيقي او المادى يتوافر اذا تعدد السلوك المرتكب من الجانى وتربط على ذلك تعددا فى الوقائع الاجرامية المتحققة فتعدد السلوك مع تعدد النتائج المترتبة يعطى شكل التعدد المادى بين الجرائم ومثال ذلك سرقة محتويات مسكن الجنى عليه ثم اغتصاب انثى مقيمة به او ضرب المجنى عليه واتلاف منقولاته عمدا . والصفة المميزة للتعدد المادى او الحقيقي هى استقلال كل واقعة عن الوقائع الاخرى فى العناصر المكونة لها فالجرائم المتعددة لا تشترك ولو جزئيا فى الفعل التنفيذى لها وانما تستقل كل منها عن الاخرى فى الفعل المكون لها وهذا ما يميز تلك الصورة عن التعدد المعنوى وبذلك يخرج من هذا المعنى الافعال المتعددة التى يجعل القانون من بعضها ظروفا مشددا للبعض الاخر اذا اقترن به وأن كان كل منهما مستقلا يعد جريمة فان العقاب عليها عند اجتماعها بعقوبة خاصة يجعل من مجموعها وحدة غير قابلة للتجزئة وليست حالة تعدد ومثالها السرقة بكسر من الخارج (المادة ٣١٧ «ثانيا» من قانون العقوبات) كما يخرج منه جرائم الاعتياد فهى وإن تكونت من عدة افعال الا ان هذه الافعال جميعا تدخل فى جريمة واحدة باعتبارها من عناصرها وكذلك الجرائم المستمرة لانها عبارة عن حالة جنائية تتجدد وتستمر فالفعل المستمر واحد والجرائم المتتابعة فهى وإن تكررت تكون فى مجموعها جريمة واحدة (١١) .

(١١) للدكتور المسعودى مصطفى السعيد المرجع السابق ص ٧٧٢ -
والدكتور مأمون سلامة المرجع السابق ص ٥٠٤ .

- القاعدة والاستثناء في تعدد العقوبات :-

أخذ المشرع المصرى كقاعدة عامة بمبدأ تعدد العقوبات تبعاً لتعدد الجرائم وهذا المبدأ يطبق على كافة الجرائم سواء منها الجنائيات أو الجنح أو المخالفات وعلى ذلك نصت المادة ٣٢ عقوبات بأن «تتعدد العقوبات المقيدة للحرية إلا ما استثنى بنص المادتين ٣٥ ، ٣٦ » كما نصت المادة ٣٨ عقوبات على أن « تتعدد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها على خمس سنين » وعلى ذلك فإن الأصل فى القانون المصرى هو تعدد العقوبات تبعاً لتعدد الجرائم وهذا الأصل يرد عليه استثناء مقرر بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات والتي تنص على أنه « وإذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم » ومن ثم فإنه يشترط لتوافر هذا الاستثناء شرطان :

الاول هو وحدة الغرض .

والثانى هو الارتباط الذى لا يقبل التجزئة (١٢) .

- الضبط الاول - وحدة الغرض :-

تنص المادة ٣٢ عقوبات فى فقرتها الثانية على الحالة التى ترتكب فيها عدة جرائم لغرض واحد فتكون مرتبطة ببعضها ببعض بوحدة الغرض بحيث تكون مجموعاً غير قابل للتجزئة كما لو اختلس ضراف شيئاً من الاموال الاميرية التى فى عهده وزور فى الدفاتر بقصد اخفاء اختلاسه وكما لو ساعد احد الافراد حتهما على الهرب وازاه فى منزله بعد ذلك وكما لو زيف شخص نقوداً وتعامل بها

(١٢) يراجع فى التعليق على المادة ٣٢ عقوبات تفصيلاً مؤلفاً التعليق على قانون العقوبات الجزء الاول القسم العام طبعة ١٩٨٧ ص ١٦٢ وما بعدها .

بعد ذلك (١٣) وأذن فمناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٢ أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة المشار إليها فإذا كانت الجرائم التي قارفها المتهم قد وقعت على أشخاص مختلفين وفي تواريخ وأمكنة وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته أن ما وقع منه في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد فإن ذلك لا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة ولو كانت الجرائم من نوع واحد (١٤) .

— والخلاصة أنه لا عبرة بتعدد الوسائل مهما تعددت ولا باختلاف الأشخاص المجنى عليهم فيها مهما انقطعت الصلة بينهم ولا بالظواهر الخارجية للسلوك الإجرامي مهما تفاوتت فكلما ظهرت وحدة الغرض كلما صبح إمكان القول بالارتباط الذي لا يقبل التجزئة وكلما انتقت هذه الوحدة كلما تعذر إمكان البحث في مدى توافر عدم التجزئة بين الجرائم المتعددة (١٥) .

وتفسير وحدة الغرض أمر موضوعي ينظر فيه إلى ظروف كل واقعة وتستقل به محكمة الموضوع بغير رقابة عليها من محكمة النقض (١٦) .

— الارتباط الذي لا يقبل التجزئة : —

لا شك أن وحدة الغرض يتحقق بها الارتباط بين الجرائم المرتكبة ذلك أن الارتباط بين الجرائم يتوافر إذا توافد حامل مشترك بينها

(١٣) المستشار جندى عبد الملك في الموسوعة الجنائية الجزء الخامس من ٢١٨ .

(١٤) الدكتور محمود مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم العام الطبعة المأشرو ١٩٨٣ من ٦٤٠ .

(١٥) الدكتور رموف عبيد في جلد القسم العام الطبعة الرابعة من ٨٤٧ .

(١٦) الدكتور السعيد مصطفى السعيد المرجع السابق من ٧٣٢ .

غير أن الارتباط البسيط غير كاف لتوافر الاستثناء الذي نحن بصدده وإنما يلزم أن تكون له صفة خاصة . وهذه الصفة تتمثل في كون الارتباط غير قابل للتجزئة ويقصد بذلك وفقا للرأى السائد هي أن تكون الجرائم المرتكبة مرتبة على بعضها البعض بحيث مما كانت ترتكب الجريمة التالية لولا وقوع التي تسبقها (١٧) .

وتقدير قيام الارتباط في الجرائم هو مما يسجل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها الا اذا كانت وقائع الدعوى كما اثبتتها الحكم لا تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها المحكمة .

- أثر التعدد بالنسبة للعقوبات التبعية والتكميلية :-

يترتب على أنه يحكم في الجرائم المرتبطة بعقوبة الجريمة الأشد فقط أنه يمنع تنفيذ العقوبات التبعية الخاصة بالجريمة الأخف. وذلك ملازمة لها تقوم بقيامها وتزول بزوالها - أما العقوبات التكميلية فهي لأنها جزاءات قانونية الحقها الشارع بعض العقوبات الأصلية وجعلها في واقع آخرها عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بذلك الجريمة من جرائم أخرى ولا يجوز أن تجب للعقوبات التكميلية كما تجب العقوبة الأصلية التالية هي لها بل يظل واجبا الحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد وعقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأصلحة والذخائر هي عقوبة تكميلية نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد (١٨) .

(١٧) الدكتور مأمون سلامة المرجع السابق ص ٥٠٨ .

(١٨) الدكتور أحمد محمد إبراهيم في قانون العقوبات الطبية الثالثة ١٩٦٤ ص ٥٠ .

— من أحكام محكمة النقض الحديثة التي لم تنشر في الارتباط المسمى :-

١ - مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقضى في أحدها بالبراءة - انتهاء المحكمة الى قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين جريمة تقليد الاختتام والتزوير في الأوراق الرسمية يوجب توقيع العقوبة المقرره لاشدهما وهي عقوبة التقليد . تحقق موجب الاعفاء من العقاب في الجريمة الاشد يمتنع معه عقوبة الجريمة الاخف .

(الطعن رقم ١٩٤٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٤) .

٢ - ارتباط جنائية استعمال القوة والعنف مع موظف عام لهمله بغير حق على الامتناع عن اداء عمل من أعمال وثيقته بجنحة احراز سلاح ابيض بدون ترخيص وجوب ان تتبع الجريمة الاخيريه الاولى في التحقيق والاحالة والاختصاص بالحاكمة .

(الطعن رقم ٣٨٤٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢٣) .

ثانيا - اختصاص محاكم أمن الدولة (طوارئ)

عند تعهد الجرائم

- القاعدة العامة : -

تنص المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ في فقرتها الاخيره « على انه اذا شمل التحقيق اكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطه تحال جميعها يأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا بلحداها فاذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال الى المحكمة الاعلى درجة وفي احوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الدرجات امام محكمة واحدة اذا كانت بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العانية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم امام المحاكم العانية ما لم ينص القانون على ذلك » .

ومفاد ذلك انه اذا شمل التحقيق اكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكان مرتبطا بعضها ببعض تحال جميعها يأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا باحداها اما اذا كانت من اختصاص محاكم من درجات مختلفة فتحال الى المحكمة الاعلى درجة .

وفي احوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم امام محكمة واحدة اذا كانت بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العانية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم امام المحاكم العانية ما لم ينص القانون على غير ذلك . وقد نص امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ باحالة بعض الجرائم الى

محاكم أمن الدولة (طوارئ) في مادته الثانية على أنه (إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلة في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة (طوارئ) وتطبق هذه المحاكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات) . وعلى ذلك فإنه عند تعدد الجرائم المرتكبة سواء أكان التعدد معنوياً أم مادياً وكانت إحدى تلك الجرائم داخلة في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة أن تقدم للدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة (طوارئ) مع ملاحظة أن الجريمة ذات العقوبة الاخف تتبع في الاختصاص الجريمة ذات العقوبة الأشد +

— حكم محكمة النقض في الاختصاص عند الارتباط (اختصاص المحكمة الأعلى درجة) : —

قضت محكمة النقض بأن جريمة احرار المطواه قرن الفسزال بدون ترخيص المسندة الى الطامن والنصوص عليها في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر يعاقب عليها بعقوبة الجنمة وتشترط في الاختصاص بنظرها مع القضاء العام صاحب الولاية العامة الأصلية محاكم أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها في قانون الطوارئ وذلك عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ والمادة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل في حين أن جريمة احرار الجواهر المخدرة في غير الاحوال المصرح بها قانوناً المسندة كذلك الى الطامن معاقب عليها بعقوبة الجنائية وهي ليست من الجرائم التي تختص محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » بنظرها . وبالتالي فإن حالة اختصاص « هذه المحاكم » بها لارتباطها بجريمة احرار السلاح الابيض بدون ترخيص . لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر

— ١١٣ — (م ٨ - قانون للطوارئ)

رئيس الجمهورية رقم « ١ » لسنة ١٩٨١ والتي يجري نصها على انه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة او وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد » وكانت احدى تلك الجرائم داخلية في اختصاص محاكم امن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم امن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم للمادة ٣٢ من قانون العقوبات. ذلك ان قواعد التفسير الصحيح تستوجب بحكم الزوم العقلي ان تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها في التحقيق والاحالة والمحاكمة وتصور في فلكها بموجب الاثر القانوني للارتباط بحسبان ان عقوبة الجريمة الاشد هي الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . وان كانت جريمة احراز الجواهر المخدرة سالفة الذكر تختص بنظرها محكمة الجنايات وحدها وهي المحكمة الاعلى درجة من محكمة امن الدولة الجزئية (طوارئ) التي تشترك مع القضاء العام في الاختصاص بنظر جريمة احراز السلاح الابيض بدون ترخيص المسندة ايضا الى الطاعن فانه يتعين ان تتبع الجريمة الاخيرة الاولى في التحقيق والاحالة والاختصاص بالمحاكمة وهو ما يوجبه نص المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ من احالة الجرائم التي تختص بها محاكم من درجات مختلفة الى المحكمة الاعلى درجة وهي قاعدة عامة واجبة الاتباع في المحاكمات الجنائية .

(الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

مجموعة الكتب الفنى من ٣٥ الى ٧٩٥)

— راي مكتب شئون امن الدولة مطابق لراى محكمة النقض : —

من مذكورة مكتب شئون امن الدولة في الجنائية رقم ٤٠١٣ لسنة ١٩٨٢ المراجعة والمقيدة برقم ٤٨٦ لسنة ١٩٨٢ على سوماج وهي بشأن

اختصاص المحكمة الاعلى درجة (قتل عمد بسلاح ابيض) اختصاص
محكمة الجنايات. وليس أمن الدولة العليا « طوارئ » (وقد جاء فيها
ما يأتى : -

حيث إن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان
حالة الطوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم
٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له
قد خلا كلاهما كبا خلا أى تشريع آخر من النص على افراد محاكم
أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ بالفصل وحدها - دون
سواها - فى جرائم القانون رقم ٢٩٤ سنة ١٩٥٤ انف البيان وكان
قضاء النقض قد استقر على أن محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية
اختصاصها محصور فى النصل فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لاحكام
الاورام التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت
فى الاصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها وكذلك الجرائم المعاقب عليها
بالقانون العام والمحال اليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه
وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً من اختصاصها
الاصيل الذى أطلقته الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة
القضائية الصابر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ليضم
الفصل فى الجرائم كافة - الا ما استثنى بنص خاص - وبالتالى يشمل
هذا الاختصاص الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٩٤
سنة ٥٤ المعدل - لما كان ذلك وكانت جريمة احراز الطواه قرن الغزال
(وكل الاسلحة البيضاء ومنها الساطور) بدون ترخيص والمخصوص
عليها فى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون
رقم ٢٩٤ سنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر يعاقب عليها بعقوبة
الجنة وتشترك فى الاختصاص بنظرها مع القضاء العام صاحب الولاية
العامة الاصلية محاكم أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها فى قانون
الطوارئ وذلك عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الاولى من امر رئيس

الجمهورية رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨١ والمادة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل. في حين أن جريمة القتل والسرقة فيه معاقب عليها بقوة الجنائية وهي ليست من الجرائم التي تختص محاكم أمن الدولة لارتباطها بجريمة أخرى هي حيازة السلاح الأبيض بدون ترخيص لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ والتي يجسرى نصها على أنه « إذا كون الفعل جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلية في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات ذلك أن القاعدة العامة الواجبة الاتباع في المحاكمات الجنائية أنه إذا اختلفت محاكم من درجات مختلفة بجرائم مرتبطة وفقاً لنص المادة ٢٢ من قانون العقوبات وجب إحالة القضية برمتها إلى المحكمة الأعلى درجة وإذا كانت جريمة القتل المصد ترتبط بنظرها محكمة الجنائيات وحدها وهي المحكمة الأعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية (طوارئ) التي تشترك مع القضاء العام في الاختصاص بنظر جريمة احرار السلاح الأبيض بدون ترخيص فإنه يتعين أن تتبع الجريمة الأخيرة الجريمة الأولى في التحقيق والاحالة والاختصاص بالمحاكمة وهو ما يوجبه نص المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ وهذا هو ما ذهبت اليه محكمة النقض في حكمها الصادر في الظن رقم ١٤٩٣ لسنة ٥٤ ق الصادر بجلسة ١٩٨٤/١١/٢١ لما كان ذلك فإنه يتعين إلغاء الحكم واعادة الاوراق الى النيابة العامة لأجراء شئونها فيها وإحالة القضية الى محكمة جنائيات عادية .

لذلك

يرى المكتب إلغاء الحكم واعادة الاوراق الى النيابة العامة لأجراء شئونها فيها .

تحريراً في ١٩٨٥/٩/٢٤ .

الفصل الثالث

التشريعات المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة الأولى
من امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١

واختصاص نيابة أمن الدولة العليا كما ورد بالتعليمات العامة
للنيابات

ملحوظة : -

الجرائم التي تختص بها محاكم أمن الدولة (طوارئ) سواء الجزئية منها أو العليا حدثتها تفصيلا المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بأحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة . وذلك في فقراتها الخمس . ولما كانت الجرائم المنصوص الأولى بالفقرتين الأولى والثانية قد وردت في قانون العقوبات . وكذا جرائم الفقرة الثالثة قد تضمنها قانون الأسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له وأيضا جرائم الفقرة الخامسة وهي الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ للشخاص يشئون التموين والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير الجبرى وتحديد الارياح والقرارات المنفذة لهما . وهذه التشريعات جميعا يسهل الرجوع اليها لنشرها في الكثير من المؤلفات ونصوص القوانين التي تصدرها نقابة المحامين وغيرها . فاننا سنكتفى هنا بنشر القوانين التي تضمن عليها المشرع في الفقرة الزابعة من المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية سالف الذكر . وذلك تبسيلا للرجوع اليها عند الحاجة . وكذا اختصاص نيابة أمن الدولة العليا كما ورد بالتعليمات العامة للنيابات الكتاب الاول التعليمات القضائية القسم الاول في المسائل الجنائية طبعة ١٩٨٠ ص ٤١٩ وما بعدها .

١ - قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤

بشأن التجمهر

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر المالى الصادر فى ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ المشتمل لائحة ترتيب المحاكم الاملية .

ونظرا لان الضرورة تقضى بالتمجيل فى ايجاد عقوبه الجرائم التى ترتكب بواسطة التجمهر تكون اشد تأثيرا من الاحكام المعمول بها الان .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحاقية وموافقة راي مجلس النظار .

امرنا بما هو اتي :

مادة ١ - اذا كان التجمهر المؤلف من خمسة اشخاص على الاقل من شأنه ان يجعل السلم العام فى خطر وامر رجال السلطة المتجمهرين بالتفرق فكل من بلغه الامر منهم ورفض طاعته او لم يعمل به يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور او بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا .

مادة ٢ - اذا كان الغرض من التجمهر المؤلف من خمسة اشخاص على الاقل ارتكاب جريمة ما او منع او تعطيل تنفيذ القوانين او اللوائح ، او اذا كان الغرض منه التأثير على السلطات فى اعمالها او حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير او الحرمان باستعمال القوة او بالتهديد باستعمالها . فكل شخص من المتجمهرين اشترك فى التجمهر وهو عالم بالغرض منه او علم بهذا الغرض ولم يبتعد عنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور او بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا .

وتكون العقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن سنتين أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا لمن يكون حاملًا سلاحًا أو آلات من شأنها أحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة .

مادة ٣ - إذا استعمل المتجهرين المنصوص عليهم في المادة السابقة أو استعمل القوة أو العنف جاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة المذكورة إلى سنتين من الأشخاص الذين يتألف منهم التجمع . وجاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الثانية منها إلى ثلاث سنين لحاملي الأسلحة أو الآلات المشابهة لها .

وإذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمع لجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمع وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائيا بصفتهم شركاء إذا ثبت عليهم بالغرض المذكور .

مادة ٣ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨) - يرفع إلى الضبط الحد الأقصى للعقوبة المقررة لاية جريمة إذا كان مرتكبها أحد المتجهرين المنصوص عليهم في الساتين الأولى والثانية على أن لا تتجاوز مدة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عشرين سنة .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ضرب المتجهر عمداً مبانى أو أملاكاً عامة مخصصة لمصالح حكومية أو للزرافق العامة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو شركات القطاع العام أو الجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفق عام .

ويحكم على الجانى فى جميع الاحوال بدفع قيمة الاشياء التى خربها .

مادة ٤ - يعاقب مدبرو التجمهر الذي يقع تحت حكم المادة الثانية من هذا القانون بنفس العقوبات التي يعاقب بها الأشخاص الداخلون في التجمهر ويكونون مسئولين جنائيا عن كل فعل يرتكبه أى شخص من هؤلاء الأشخاص في سبيل الغرض المقصود من التجمهر ولو لم يكونوا حاضرين في التجمهر أو ابتعدوا عنه قبل ارتكاب الفعل .

مادة ٥ - على ناظر الحفائفة تنفيذ هذا القانون ويعمل به منذ نشره بالجريدة الرسمية .

٢٠ - قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣
بقرار الاحكام الخاصة بالاجتماعات العامة
وبالمظاهرات في الطرق العمومية

نحن ملك مصر

بما ان حق الاجتماع العام لم تعترف به ولم تنظمه القوانين
المصرية بعد وبما انه من الضروري ومن الملائم الاعتراف بهذا الحق
وتقرير حدوده واحكامه لكي يتسنى الاهلين الاشتراك في الحياة
العامة للبلاد على وجه هادئ منظم .

وبعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن
التجمع .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأي مجلس
الوزراء رسمنا بما هو آت :

الفصل الاول

في الاجتماعات العامة

مادة ١ - الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا
القانون .

مادة ٢ - يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام ان يخطر
بذلك المحافظة او المديرية ، فاذا كان يراد عقد الاجتماع خارج مقر
المحافظة او المديرية اخطر سلطة البلديات في المركز ويكون الاخطار
قبل عقد الاجتماع بثلاثة ايام على الاقل .

وتنقضى هذه المدة الى اربع وعشرين ساعة اذا كان الاجتماع
انتخابيا .

مادة ٣ - يجب أن يكون الاخطار شاملا لبيان الزمان والمكان
المحددين للاجتماع ولبيان موضوعه ، ويجب أن يبين به كذلك اذا كان
الغرض منه محاضرة او مناقشة عامة او اذا كان الاجتماع انتخابيا .
كما يجب أن يتضمن بيان تأليف اللجنة النصوص عليها في المادة
المسببة وذلك استبراكا للحالة التي لا ينتخب فيها المجتمعون لجنة .

ويجب أن يوقع على الاخطار من خمسة او من اثنين اذا كان
الاجتماع انتخابيا من اهل المدينة او الجهة التي سيعقد فيها الاجتماع
المستوطنون فيها المعروفين بين اهلها بحسن السمعة المتمتعين بالحقوق
المدينة والسياسية .

ويبين كل من هؤلاء الموقعين في الاخطار اسمه وصفته وصناعته
ومحل توطئه .

مادة ٤ - يجوز للمحافظ او سلطة البوليس في المركز منع
الاجتماع اذا راوا أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب في النظام
او الامن العام ، بسبب الغاية منه او بسبب ظروف الزمان والمكان
الملائمة له او بأي سبب خطير غير ذلك .

ويبلغ اعلان المنع إلى منظمي الاجتماع او إلى ائدهم بأسرع
ما يستطيع وقبل الموعد المضروب للاجتماع بست ساعات على الأقل .
ويعمل هذا الاعلان على باب المحافظة او المديرية او المركز وينشر
في الصحف المحلية اذا تيسر ذلك .

ويجوز لمنظمي الاجتماع أن يتظلموا من إمن المنع إلى وزير
الداخلية فاذا كان الامر صادرا من سلطة بوليس المركز فيقدم التظلم
إلى المدير .

اما الاجتماعات الانتخابية فلا يجوز منعها أبدا .

مادة ٥ - لا يجوز عقد الاجتماعات في أماكن العبادة أو في المدارس أو في غيرها من محال الحكومة إلا إذا كانت الحاضرة أو المناقشة التي يعقد الاجتماع لأجلها تتعلق بغاية أو غرض مما خصصت له تلك الأماكن والمحال .

ولا يجوز على أية حال أن تمتد هذه الاجتماعات إلى ما بعد الساعة الحادية عشرة ليلاً إلا بأذن خاص من البوليس .

مادة ٦ - يجب أن يكون للاجتماع لجنة مؤلفة من رئيس ومن اثنين من الاعضاء على الأقل وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل خروج على القوانين كما أن عليها أن تحفظ للاجتماع صفته المبينة في الاخطار وأن تمنع كل خطاب يخالف النظام العام أو الآداب أو يشتمل على تحريض على الجرائم .

فإذا لم ينتخب المجتمعون لجنة تكون اللجنة مؤلفة من الاعضاء المبينين في الاخطار .

مادة ٧ - للبوليس دائماً الحق في حضور الاجتماع لحفظ النظام والامن ولمنع كل انتهاك لحرمة القانون ويكون من حقه أن يختار المكان الذي يستقر فيه .

ويجوز له حل الاجتماع في الأحوال الآتية :

١ - إذا اجتمع لاجتماع أو إذا لم تقرر اللجنة بوظيفتها .

٢ - إذا خرج الاجتماع عن الصفة المبينة له في الاخطار .

٣ - إذا أقيمت في الاجتماع خطبة أو حدث صياح أو انشعبت أناشيد مما يتضمن الدعوة إلى الفتنة أو وقعت فيه أعمال أخرى من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين .

٤ - إذا وقعت جرائم أخرى أثناء الاجتماع .

٥ - إذا وقع اضطراب شديد .

مادة ٨ - (معمله بالرسوم بقانون ٢٨ لسنة ١٩٢٩) - يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع في كل مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية .

على أن الاجتماع يعتبر عاما إذا رأى المحافظ أو المدير أو السلطة أو البوليس في المركز أن الاجتماع بسبب موضوعه أو عدد الدعوات أو طريقة توزيعها أو بسبب أي ظرف آخر ليس له الصفة الحقيقية الصحيحة لاجتماع خاص .

وفي هذه الحالة يجب عليه أن يخطر الداعي إلى الاجتماع أو المنظم له بأن يقوم بالواجبات التي فرضها هذا القانون .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :

١ - أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للمنافسة الانتخابية العامة أو السماح أقوالهم .

٢ - أن يكون قاصرا على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم .

٣ - أن يقام الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب .

الفصل الثانى

فى المظاهرات فى الطريق العام

مادة ٩ - تسرى احكام المادة الاولى والفقرة الاولى من المادة الثانية والفقرتان الاولى والثالثة من المادة الثالثة والفقرات الاربع الاولى من المادة الرابعة والفقرتان الاولى والثانية (٢ و٣ و٤ و٥) من المادة السابعة على كل انواع الاجتماعات والمواكب والمظاهرات التى تقام او تسير فى الطرق او الميادين العامة والتى يكون الغرض منها سياسيا .

ويجوز فى كل حين للمسلطات البينة فى المادة الثانية ان تقرد مكان الاجتماع او خطة سير الموكب او المظاهرات التى تقام او تسير فى الطرق او الميادين العامة والتى يكون الغرض منها سياسيا .

ويجوز فى كل حين للمسلطات البينة فى المادة الثانية ان تقرد مكان الاجتماع او خطة سير الموكب او المظاهرة على ان تعمل المنظمين بذلك طبقا لحكم المادة الرابعة .

فاذا نظم موكب من هذا القبيل بمناسبة تشييع جنازة فان الاعلان الصادر من السلطة يمنع الموكب او بتحديد خطة سيره يبلغ الى القائمين بشئون الجنازة من اسرة المتوفى .

مادة ١٠ - لا يترتب على اى نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس من الحق فى تفريق كل احتشاد او تجمع من شأنه ان يجعل الامن العام فى خطر او تقييد حقه فى تأمين حرية المرور فى الطرق والميادين العامة .

الفصل الثالث

فى العقوبات والإحكام العامة

مادة ١١ - (معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩) -
الاجتماعات أو الموكب أو المظاهرات التى تقام أو تسير بغير أخطار
عنها أو رغم الأمر الصادر بمنعها يعاقب الداعون إليها والمنظمون
لها وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات بالحبس مدة لا تزيد على ستة
شهور بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين .

ويمكن بهذه العقوبات أيضا إذا كان الداعون أو المنظمون لاجتماع
أو لموكب أو لمظاهرة سواء أخطروا عنها أو لم يخطروا قد استعملوا فى
الدعوة لها أو فى تنظيمها بالرغم من منعها .

وكل شخص يشترك رغم تحذير البوليس فى اجتماع أو موكب أو
مظاهرة لم يخطر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو يعصى الأمر الصادر إلى
المجتمعين بالتفرق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد
على عشرين جنيتها مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وفى الحالة المشار إليها فى الفقرة الثانية من هذه المادة يحكم
بالعقوبات المذكورة فى الفقرة السابقة على الأشخاص الذين يشرعون
الاشتراك فى تلك الاجتماعات أو الموكب أو المظاهرات .

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بالحبس لمدة
لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى
هاتين العقوبتين .

ولا يحول تطبيق أحكام هذا المادة دون توقيع عقوبة أشد من
الاعمال ذاتها مما يكون منصوباً عليه فى قانون العقوبات أو فى

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالثجمهر أو في أى قانون آخر
من القوانين الممول بها •

مادة ١٢ - (١) لووزير الداخلية أن يصدر بقرار منه الاحكام
التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون •

مادة ١٣ - على وزير الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون
كل شيئاً يخصه ويجرى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية •

(١) وتنفيذا لهذه المادة فقد اصدر وزير الداخلية قراره رقم
١٣٩ لسنة ١٩٥٥ بقرار الاحكام الخاصة بالاجتماعات العامة
والمظاهرات في الطرق العمومية •

٣ - قرار وزير الداخلية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٥

بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة

والمظاهرات في الطرق العمومية (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٦ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٥

بمنظّم هيئة البوليس *

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٢ بتقرير الاحكام الخاصة

بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية *

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلكمة المسجون

والقوانين المعدلة *

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

قرر ما هو ا-

مادة ١ - مع عدم الإخلال بحق الدفاع الشرعي عن النفس

والسبل يستعمل السلاح في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها

في القانون *

إنجك البوليس أن يستعمل السلاح في الحالات الآتية :

الأولى - القبض على :

١ - محكوم عليه بمقتوبة جنائية أو بالمحبس مدة تزيد على ثلاثة

اشهر اذا قارم أو حاول الهرب *

٢ - القبض في الوقائع المصرية في ٦ يونيو سنة ١٩٥٥ في العدد ٤

١٢٩ - (م) ٩ - قانون الطوارئ

٢ - متهم بجناية أو متلبس بجنحة فيها القبض أو منهم صدر أمر بالقبض عليه إذا قاوم أو حاول الهرب .

ثانياً - عند حراسة المسجونين في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في المادة ١٢١ من لائحة المسجونين المشار إليها وهي :

١ - صدر أي هجوم أو أية مقاومة مصحوبة باستعمال القوة أن لم يكن في مقدور السجنائين ورجال المحفظ المكلفين بحراسة المسجونين صدفاً بوسائل أخرى .

٢ - منع فرار مسجون أن لم يكن ممكناً منعه بوسائل أخرى . ويراعى في جميع الأحوال المتابعة ما يأتي :

١ - أن يكون استعمال السلاح بالقدر الضروري لدفع مقاومة الاشخاص المذكورين في البندين أولا وثانياً . فإذا كان الجرح يكفي لذلك فلا يلجأ إلى القتل وإذا كان الضرب يكفي فلا يلجأ إلى الجرح . ويشترط أن يكون اطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لدفع الاعتداء أو المقاومة .

٢ - إذا حاول المشار إليهم في البندين أولاً وثانياً الهرب يطلب إليهم أولاً تسليم أنفسهم فإذا امتنعوا ولم تكن هناك وسيلة أخرى لمنعهم من الهرب غير استعمال السلاح فيكون اطلاق أول عيار تاري في الفضاء كأنذار وذلك بطلقات القشقة إذا قصص ذلك فإن لم يتيسر يكون اطلاق العيار الاول في الفضاء ويجب عندئذ الاحتياط حتى لا يصاب برئيه فإذا استمروا رغم ذلك في محاولة الهرب فيكون اطلاق النار في الساقين .

٣ - تتخذ عند القبض على المتهمين أو المحكوم عليهم الاحتياطات اللازمة حسب الظروف بالنسبة لاحتلام الاجترامية والجهات التي

يلتجئون إليها أو يختبئون فيها وأن تكون القوة التي ستقوم بالضبط كافية ومسلحة لمواجهة كل الاحتمالات مع تعيين أفراد من القوة لمراقبة وتأمين القوة الأساسية أثناء قيامها بإجراءات القبض .

ثالثا - لفض التجمهر أو المظاهرة الذي يحدث من خمسة أشخاص على الأقل إذا عرض الأمن العام للخطر وذلك في الحالات الواردة في المادة (خامسا) .

مادة ٢ - ويراعى عند فض التجمهر أو التظاهر :

أولا - سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام قوات البوليس والاحتياطى المحلى والمركزي من فرق الأمن الى أماكن قريبة من مكان التجمهر أو التظاهر بحيث تكون القوات المذكورة كافية لفض التجمهر وسرعة السيطرة على الموقف والمحافظة على الأمن والنظام العام .

كما يمكن استخدام قوات الاحتياطى العام لفرق الأمن إذا استتبعها الحالة ذلك .

ثانيا - عند وصول القوات لمكان تجمعها يعين جزء منها للخدمات الآتية :

١ - تأمين القوة الأساسية التي ستتولى التجمهر أو التظاهر .
٢ - حراسة السيارات الخاصة بالقوة .

٣ - إقفال الطرق المؤدية الى مكان تجمع القوات والتجمهرين وتوقيع الواقع اللازمة لذلك .

٤ - حراسة المنشآت والمرافق العامة القريبة من مكان التجمهر .
ثالثا - إبعاد التجمهرين وإعطائهم مهلة معقولة حسب الحالة للتفرق ويكون هذا الانذار بصوت مسبوع للتجمهرين ويمكن استعمال البوق أو مكبر الصوت لهذا الغرض على أن يراعى :

(أ) أن يتضمن الانذار أن القوة ستطلق النار على المتجمهرين أو المتظاهرين إذا لم يتفرقوا .

(ب) والمهلة التي يجب أن يتم التفرق خلالها .

(ج) والاتجاه المطلوب للتفرق اليه والشوارع والطرق المسموح بالانصراف إليها فإذا لم يتفرق المتجمهرين بعد انقضاء المهلة السابق تعيينها وجه انذار ثان بأن القوة ستطلق النار فوراً إذا لم يبتعد المتجمهرون في التفرق في الحال .

وأياً كان إذا لم يبتعد المتجمهرون في التفرق بعد انذارهم للمرة الثانية فلنقائد القوة أن يأمر أن لا يستعمل أسلحة الغاز (ينادق وطلقات الغاز وقنابل الغاز اليدوية) التي تكون في حيازة البوليس ومطاردة المتجمهرين بالعضن والأسلحة الحية (الدنك والسلكي) .

فالمسألة لقائد القوة أن يأمر بإطلاق النار في الحالات الآتية :

(١) إذا امتنع المتجمهرون عن التفرق رغم اتقاء الأجهزة المشار إليها في البنود السابقة .

(ب) إذا وقع اعتداء على أفراد القوة .

(ج) إذا وقع اعتداء على النفس أو المال أو البضائع .

سائما - يصدر الأمر بإطلاق النار من الضابط رئيس القوة بصوت مسموع حتى يترك المتجمهرون أن القوات بجادة في تفرقهم ويكون إطلاق النار بطريق الضرب طابور لكل طلقة وذلك للسيطرة على الحشود ويخروج الطلقات في وقت واحد للمسؤول على أكبر تأثير ممكن ووقف الضرب في أية لحظة أو الضرب المباشر على الأفراد والجماعات ويجوز تعيين عدد محدود من الضاربين المهرة لأطلاق النار ويكون التصويب نحو الساقين .

سائما - تستعمل البنادق جرينوش خفيف في المتجمهرين

ولا يجوز استعمال البنادق مريعة للطلقات أو الأسلحة الآلية إلا بعد أن يتبين أن طلقات البنادق جريتر لم تجد في صد هجوم المشايخين .

ثامنا - يمنع بئانا إطلاق النار في الفضاء أو فوق الرؤوس وذلك حتى لا يصاب أبرياء لا دخل لهم في حالة الشغب القائمة .

ثاسعا - لا يجوز إطلاقا استعمال طلقات الفيشنك للأبواب لئلا يشعر المتجمعون أن القوة غير جادة في تفريقهم .

عاشرا - يجب التوقف عن إطلاق النيران من وقت إلى آخر وذلك لإعطاء المتجمعين فرصة للتفرق والانصراف .

حادى عشر - يراعى عند تفريق المتجمعين عدم محاصرتهم من جميع الجهات بل يترك لهم منفذ أو أكثر يكفى لانصرافهم من منطقة التجمع والشغب .

ثاني عشر - يلاحظ تأمين الطرق التي سينصرف منها المتجمعون لعدم إخلالهم بالأمن أثناء انصرافهم وذلك بعمل دوريات واجلة وبالمسيارات لهذا الغرض .

ثالثا عشر - في الحالة اللازمة لتطهير المباني من المشايخين الذين يلجأون إليها تعين القوات اللازمة حول المبنى من الخارج في امكان مناسبة لمنعهم من الاتصال بالخارج أو إمدادهم باحتياجاتهم ولحراسة القوة أثناء مهاجمتهم على أن يكون الوصول إليهم من أغنى المبنى إن أمكن ثم مهاجمتهم من أعلى إلى أسفل وذلك باستعمال قنابل الغاز واسلحة الجيب لهذا الغرض فإذا وقع منهم اعتداء على أفراد القوة أو اعتداء على النفس أو المال فلقائد القوة أن يأمر بإطلاق النيران بالأسلحة الموضحة بالبند سايما حسب الظروف .

رابع عشر - تعين القوة اللازمة للقبض على مرتكبي الجرائم وللتحفظ عليهم . ويلاحظ عند تسليم المقبوض عليهم إيضاح التهمة

المنسوبة الى كل منهم وكيفية ضبطه والحالة التي كان عليها واسم
من ضبطه واسماء شهود الاثبات .

خامس عشر - على قائد القوة ابلاغ رؤسائه بالحالة من وقت
لاخر ويتطورات الموقف .

سادس عشر - تؤخذ حسور فوتوغرافية للمتجهمين النساء
تجمعهم متى كان ذلك ميسوراً للافادة منها في التحقيق والمحاكمة .

سابع عشر - تتخذ الاحتياطات اللازمة للإشراف على الحالة
والمحافظة على النظام والامن بعد تطهير المنطقة عن الشغب .

ثامن عشر - يتخذ البوليس المحلي الجاور لمنطقة الشغب
الاحتياطات اللازمة في دائرة اختصاصه لمواجهة الحالة والمحافظة على
الامن والنظام العام .

تاسع عشر - في المحافظات والمديريات المستخدم بها (اللاسلكي)
توجه السيارات المزودة باللاسلكي الى مناطق الشغب والمناطق المجاورة
لاستخدامها في الاتصالات والمرور والتلغيم عن الحوادث والمحافظة
على الامن والنظام العام .

مادة ٣ - تتبع الاجراءات المبينة بالمادة السابقة عند فض
الاجتماعات العامة في الحالات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطريق
العامة .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

٣ - قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٩
خاص بحفظ النظام في معاهد التعليم (١)

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه ، وقد
صدقنا عليه واصدقناه .

مادة ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر او بغرامة
من عشرين الى خمسين جنيهات كل من اغرى او شجع باية طريقة كانت
تلاميذ او طلبة للدارس او الكليات او غيرها من معاهد التعليم على
اجتهاد انواعها على القيام بظواهرات في داخل المعاهد او الامتناع
عن تلقي الدروس او مغادرة معاهد التعليم او الاغرام او التشجيع او
التظاهر او المغادرة او الانقطاع وبصرف النظر عن الاثر القرب
عليه .

وتقتضى على رجة القصوى من وسائل الاغرام والتشجيع
الافعال الآتية :

١ - للوقوف بالقرب من معاهد التعليم لجميع التلاميذ او
الطلبة .

٢ - اذاعة اخبار صحيحة او كاذبة عن اضراب تلاميذ او طلبة
معاهد تعليم اخرى .

مادة ٢ - يعاقب بنفس العقوبات كل من دعا التلاميذ او الطلبة
الى الاشتراك باية طريقة كانت في تمريض او توقيع او نشر أو توزيع
احتجاجات ذات ضغوط داخلية او خارجية .

(١) الوقائع المصرية - العدد ٩٣ الصادر في ٢١ يوليو سنة
١٩٤٩ .

مادة ٣ - يعاقب بنفس العقوبات المتقدمة كل من اجتراً بواسطة الإيحاء أو الضيق أو الضغط أو المصيررات أو المطبوعات أو أية طريقة من طرق النشر على الدعوة إلى عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادتين السابقتين أو على تحييده أو على لوم أو تحقير المتعلمين عنه .

مادة ٤ - يعاقب كذلك بنفس هذه العقوبات كل من شجع أدبياً أو مادياً أو مالياً على ارتكاب إحدى التجزئات المنصوص عليها في المواد السابقة دون أن يشترك مباشرة في ارتكابها .

مادة ٥ - كل تلميذ أو طالب يشترك بأية صورة كانت ويقصد الأخلال بالنظام أو تعطيل الدراسة في أي مظاهرة أو في الامتحان عن تلقى الدروس أو مقابلة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً .

مادة ٦ - يلغى المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٩ الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم وكل ما يخالف هذا القانون من أحكام .

مادة ٧ - على وزيرى العدل والمعارف المعمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تأمر بأن يصمم هذا القانون بقاتم الدولة . وأن ينشر في الجريدة الرسمية .

وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر رأس التين في ١٨ رمضان سنة ١٣٦٨ هـ (١٤
يولية سنة ١٩٤٩ م) .

(٤) القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧

بنظام الأحزاب السياسية والقوانين المعدلة له (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه : وقد أصدرناه :

المباب الأول

الأحزاب السياسية

مادة ١ - للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل
مصري الحق في الانتماء لأي حزب سياسي وذلك طبقاً لأحكام هذا
القانون .

مادة ٢ - يقصد بالحزب السياسي كل جماعة منظمة تؤسس
طبقاً لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل
بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون
السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وذلك عن طريق المشاركة
في مسئوليات الحكم .

مادة ٣ - تسهم الأحزاب السياسية التي تؤسس طبقاً لأحكام
هذا القانون في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي
للوطن على أساس الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة
والسلام الاجتماعي والاشتراكية الديمقراطية والحفاظ على مكاسب
العمال والفلاحين وذلك كله على الوجه المبين بالدستور .

وتعمل هذه الأحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية
على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسياً .

(١) الجريدة الرسمية - في ٧ يوليو سنة ١٩٧٧ - العدد ٢٧ .

مادة ٤ - (معنلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٩ ثم بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠) .

يشترط لتأسيس أو استمرار أى حزب سياسى ما يلى :

أولاً - عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه فى ممارسة نشاطه مع :

١ - مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى

للتشريع .

٢ - مبادئ ثورتى ٢٣ يوليئ ١٩٥٢ ، ١٥ مايو ١٩٧١ .

٣ - الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام

الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية .

ثانياً - تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه فى تحقيق

هذا البرنامج تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى .

ملحوظة :

قضى برافض الطعن بعد دستورية الفقرة سالفة الذكر وذلك فى الدعوى الدستورية رقم ٤٤ لسنة ٧ ق دستورية بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧ .

ثالثاً - عدم قيام الحزب فى مبادئه أو برامجه أو فى مباشرة

نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام

القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام

الاجتماعى ، أو على أساس طبقى أو طائفى أو فئوى ، أو جهرافى ،

أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

رابعاً - عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أى تشيكلات

عسكرية أو شبه عسكرية .

خامساً - عدم قيام الحزب كفرع لحزب أو تنظيم سياسى فى

الخارج ، وعدم ارتباط الحزب أو تعاونه مع أية أحزاب أو تنظيمات أو

جماعات أو قوى سياسية تقوم على معاداة أو مناهضة المبادئ أو

القواعد أو الأحكام المنصوص عليها فى البند الثالث .

سادسا - عدم انتماء أى من مؤسسى أو قيادات الحزب أو ارتباطه أو تعاونه مع أحزاب أو تنظيمات أو جماعات معادية أو مناهضة للمبادئ المنصوص عليها فى الـبند (أولا) من هذه المادة أو فى المادة ٢ من هذا القانون أو فى المادة الأولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه أو للمبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩ .

سابعا - ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديـة على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التحريض أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها فى الـبند السابق .
ملحوظة : قضى بعدم دستورية الفقرة سابعة الذكر وذلك فى الدعوى قاضيا - ألا يترتب على قيام الحزب إعادة تكوين أى حزب من الأحزاب التى خضعت للمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن حل الأحزاب السياسية .

ثامنا - علانية مبادئ وأهداف وبرامج ونظام وتنظيمات وسياسات ووسائل وأساليب مباشرة نشاط الحزب وعلانية تشكيلاته وقياداته وعضويته ووسائل ومصادر تمويله .

مادة ٥ - يجب أن يشمل النظام الداخلى للحزب القواعد التى تنظم كل شئونه السياسية والتنموية والمالية والإدارية بما يتفق وأحكام هذا القانون ، ويجب أن يتضمن هذا النظام بصفة خاصة ما يأتى :
أولا - اسم الحزب ويجب ألا يكون مماثلا أو مشابها لاسم حزب قائم .

ثانيا - بيان المقر الرئيسى للحزب ومقاره الفرعية أن وجدت ، ويجب أن تكون جميع مقار الحزب داخل جمهورية مصر العربية وفى غير الأماكن الانتخابية أو الخمسية أو التعليمية .

ثالثا - المبادئ أو الاهداف التى يقوم عليها الحزب والبرامج أو الوسائل التى يدعو اليها لتحقيق هذه الاهداف .

رابعا - شروط العضوية فى الحزب ، وقواعد واجراءات الانضمام اليه ، والفصل من عضويته والانسحاب منه .

ولا يجوز أن توضع شروط للعضوية على اساس التفرقة بسبب العقيدة الدينية أو العنصر أو الجنس أو المركز الاجتماعى .

خامسا - طريقة واجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وأجهزته القيادية ومباشرة نشاطه وتنظيم علاقته بأعضائه على اساس ديمقراطى وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية لاي من هذه القيادات والتشكيلات ، مع كفالة أو سمع مدى للمناقشة الديمقراطية داخل هذه التشكيلات .

سادسا - النظام المالى للحزب شاملا تصديق مختلف موارده والمصرف الذى تودع فيه أمواله والقواعد والاجراءات المنظمة للصرف من هذه الاموال وقواعد واجراءات امناء حسابات الحزب ومراجعتها واقرارها واعداد موازنته السنوية وعتمدها .

سابعا - قواعد واجراءات الحل والانحلال الاختيارى للحزب وتنظيم تصفية أمواله والجهة التى تؤول اليها هذه الاموال .

مادة ٦ - (مجدلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٩) - مع مراعاة احكام المادتين السابقتين واحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه يشترط فيمن ينتمى لعضوية أى حزب سياسى ما يلى :

١ - أن يكون مصرياً فإذا كان متجنساً وجب أن يكون قد مضت على تجنسه عشر سنوات على الأقل . ومع ذلك يشترط فيمن يشترطه فى تأسيس الحزب أو يتولى منصباً قيادياً فيه أن يكون من أب مصرى .

٢ - أن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية كاملة ولا تطبق عليه احكام أى من المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

٣ - ألا يكون من أعضاء الهيئات القضائية أو من ضباط أو أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو من أعضاء الرقابة الإدارية أو المخابرات العامة أو من أعضاء السلك الدبلوماسي أو القنصلي أو التجاري ؟

مادة ٧ - (معجلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠) - يجب تقديم إخطار كتابي إلى لجنة شئون الأحزاب السياسية المنصوص عليها في المادة التالية عن تأسيس الحزب موقعا عليه من خمسين عضوا من أعضائه المؤسسين مصنفًا رسميًا على توقيعاتهم على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، وترفق بهذا الإخطار جميع المستندات المتعلقة به ، ويصنف خاصة النظام الداخلي للحزب وأسماء أعضائه المؤسسين ، وبيان أموال الحزب ومصادرها والمصرف المودعة فيه ، وأسم من ينوب عن الحزب في إجراءات تأسيسه .

ويعرض الإخطار عن تأسيس الحزب على اللجنة المشار إليها في الفقرة السابقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم هذا الإخطار .

مادة ٨ - (معجلة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١) - تشكل لجنة لشئون الأحزاب السياسية على النحو التالي :

١ - رئيس مجلس الشورى . رئيسا

٢ - وزير العدل .

٣ - وزير الداخلية .

٤ - وزير الدولة لشئون مجلس الشعب .

٥ - ثلاثة من غير المنتخبين إلى أي حزب سياسي أعضاء
من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم أو
وكلائهم يصدر بملف اختيارهم قرار من رئيس الجمهورية .

ويحل محل رئيس مجلس الشورى في الرئاسة عند غيابه أحد
وكلائه هذا المجلس ، وفي حالة غيابه جميعا أو وجود مانع لديهم أو

غاية مجلس الشورى يصدر رئيس الجمهورية قراراً باختيار من يمل
محل رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية .

وتختص اللجنة بالنظر في المسائل المتصورة، عليها في هذا
القانون وبفحص ودراسة أخطارات تأسيس الأحزاب السياسية طبقاً
لأحكامه .

ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيسها وأربعة
من أعضائها من بينهم الأعضاء المنصوص عليهم في البنود ٢ ، ٣ ، ٤
من الفقرة الأولى من هذه المادة .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التعادل
يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وللجنة في سبيل مباشرة اختصاصاتها طلب المستندات والأوراق،
والبيانات والايضاحات التى ترى لزومها من ذوى الشأن في الموايد
التي تحددها لذلك ، ولها أن تطلب مستندات أو أوراق أو بيانات
أو معلومات من أية جهة رسمية أو عامة وأن تجرى ما تراه من بحوث
بنفسها أو بـلجنة فرعية منها ، وأن تكلف من تراه من الجهات الرسمية
باجراء أى تحقيق أو بحث أو دراسة لازمة للتوصل إلى الحقيقة فيما
هو معروف عليها .

- ويقوم رئيس اللجنة بإبلاغ رئيس مجلس الشعب ومجلس الشورى
والمدعى العام الاشتراكى بأسماء المؤسسين المصدق على توقيعاتهم
والواردة في الاخطار المذكور بالمادة السابقة من هذا القانون فور
تقديم أخطار تأسيس الحزب إليه .

- ويتولى كل من رئيس المجلسين إعلان تلك الأسماء في
أماكن ظاهرة في كل من المجلسين لمدة شهر من تاريخ إبلاغها إليه
ويتولى المدعى العام الاشتراكى نشرها في ثلاث جرائد قومية صباحية

يوحية ثلاث مرات مرة كل اسبوع ويكون اولها فور ابلافه بها ليتقدم كل من يرى الاعتراض على اى من تلك الاسماء الى رئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية باعتراضه مؤيدا بما لديه من مستندات خلال شهر من تاريخ اول اعلان .

وعلى اللجنة ان تصدر قرارها بالبت في تأسيس الحزب على اساس ما ورد في اخطار التأسيس الابتدائي وما اسفر عنه الفحص او التحقيق وذلك خلال الاربعة اشهر التالية على الاكثر لعرض الاخطار بتأسيس الحزب على اللجنة .

— ويجب ان يصدر قرار اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب مسبقا بعد مباح الايضاحات اللازمة من نوى الشان .

ويستتبع انقضاء مدة الاربعة اشهر المشار اليها دون اصدار قرار من اللجنة بالبت في تأسيس الحزب بمثابة قرار بالاعتراض على تأسيس الحزب .

ويخطر رئيس اللجنة ممثل طائفي التأسيس بقران الاعتراض واشيابه بكتاب موعى عليه يعلم الوصول خلال عشرة ايام على الاكثر من تاريخ استوز القرار .

— وتنتشر القرارات التي تصدرها اللجنة بالموافقة على تأسيس الحزب او بالاعتراض على تأسيس في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين واسمى الانتشار خلال ذات اليعاد المحدد في الفترة السابقة .

ويجوز لطائفي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لانتشار قرار الاعتراض في الجريدة الرسمية ان يطعنوا بالالفاء في هذا القرار امام الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا التي يرأسها مجلس الدولة على ان ينضم لتشكيلها عدد مماثل من الشخصيات العامة يصدر باختيارهم قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الاعلى

للهيئات القضائية من الكشوف الخاصة بالشخصيات العامة المنظمة
وفقا لحكم المادة ٢٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية
القيم من العيب .

- وتفصل المحكمة المذكورة في الطعن خلال اربعة أشهر على
الاكثر من تاريخ ايداع عريضه لما بالغاه القران المطعون فيه أو بتأييده
وعند تساوى الاصوات يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٩ - (معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦
لسنة ١٩٧٩) : -

يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية ويمارس نشاطه السياسى
اعتبارا من اليوم التالى لنشر قرار لجنة شئون الاحزاب السياسية
بالموافقة على تأسيسه فى الجريدة الرسمية ، أو اليوم الصادر من
تاريخ هذه الموافقة اذا لم يتم النشر ، أو من تاريخ صدور
حكم المحكمة الادارية العليا بالغاء القرار الصادر من هذه اللجنة
بالاعتراض على تأسيس الحزب .

ولا يجوز لمؤسسى الحزب ممارسة أى نشاط جزئى أو إجراء
أى تصرف باسم الحزب الا فى الحدود اللازمة لتأسيسه وذلك قبل
التاريخ المحدد لتمتعه بالشخصية الاعتبارية طبقا لاحكام الفقرة
السابقة .

مادة ١٠ - رئيس الحزب هو الذى يمثل فى كل ما يتعلق
بشئونه أمام القضاء أو أمام أية جهة أخرى أو فى مواجهة الغير .
ويجوز لرئيس الحزب أن ينيب عنه واحدا أو اكثر من
قيادات الحزب فى مباشرة بعض اختصاصات رئيسه وذلك طبقا لنظامه
الداخلى .

مادة ١١ - تتكون موارد الحزب من اشتراكات وتبرعات
أعضائه وحصيله عائد استثمار أمواله فى الأوجه غير التجارية

التي يحددها نظامه الداخلى ولا يعثرون من الأوجه التجارية فى حكم هذه المسألة استثمار أموال الحزب فى إصدار صحف أو استغلال دور للنشر أو الطباعة إذا كان هدفها الأساسى خدمة أغراض الحزب .

ولا يجوز للحزب قبول أى تبرع أو ميزة أو منفعة من أجنبى أو من جهة أجنبية أو من أى شخص اعتبارى ولو كان متمثلاً بالجنسية المصرية .

وعلى الحزب أن يعلن عن اسم المتبرع له وقيمة ما تبرع به فى إحدى الصحف اليومية على الأقل وذلك إذا زادت قيمة التبرع على خمسمائة جنيه فى المرة الواحدة أو على ألف جنيه فى العام الواحد .

ولا تخضع قيمة التبرعات التى تقدم للأحزاب من وعاء أية ضريبة نوعية أو من وعاء الضريبة العامة على الأيراد .

مادة ١٢ - (معدلة بالقانون ١٤٤ لسنة ١٩٨٠) - لا يجوز صرف أموال الحزب إلا على أغراضه وأهدافه طبقاً للقواعد والأجراءات التى يقرها نظامه الداخلى .

ويجب على الحزب أن يودع أمواله فى أحد المصارف المصرية وأن يملك دفاتر منقظمة للحسابات تتضمن إيرادات الحزب ومصروفاته طبقاً للقواعد التى يحددها نظامه الداخلى .

ويتولى الجهاز المركزى للمحاسبات بصفة دورية مراجعة دفاتر ومستندات حسابات إيرادات ومصروفات الحزب وغير ذلك من أوثاقه المالية وذلك للتحقق من سلامة موارد الحزب ومشروعية أوجه صرف أمواله ، وعلى الحزب أن يكون الجهاز من ذلك .

وعلى الجهاز المذكور إعداد تقرير سنوى عن كافة الأوضاع والشؤون المالية للحزب وإخطار رئيس شؤون الأحزاب السياسية بهذه التقارير .

— ١٤٥ — م ١٠ - قانون الطوارئ)

مادة ١٣ - تعفى المقار والمنشآت المملوكة للحزب وأمواله من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية .

مادة ١٤ (معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠) : تعتبر أموال الحزب في حكم الاموال العامة في تطبيق أحكام قانون العقوبات كما يعتبر القائمون على شئون الحزب والعاملون به في حكم الموظفين المعمومين في تطبيق أحكام القانون المذكور ، وتسرى عليهم جميعا أحكام قانون الكسب غير المشروع .

ولا يجوز في غير حالة التلبس بجناية أو بجنحة تفتيش أى مقر من مقر الحزب الا بحضور أحد رؤساء النيابة العامة ، والا اعتبر التفتيش باطلا .

ويجب على النيابة العامة اخطار رئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية بما اتخذ من اجراء بمقر الحزب خلال ثمان واربعين ساعة من اتخاذه .

مادة ١٥ (معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩) : - لكل حزب حق اصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار اليه في المادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة . ويكون رئيس الحزب مسئولاً مع رئيس تحرير صحيفة الحزب عما ينشر فيها .

مادة ١٦ (معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠) : - يخطر رئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية بكتاب موصى عليه يعلم الوصول باى قرار يصدره الحزب بتغيير رئيسه أو بحل الحزب أو اندماجه أو باى تعديل فى نظامه الداخلى وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ صدور القرار .

مادة ١٧ (معدلة بالقرار قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩) : - يجوز لرئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية - بعد موافقتها - أن يطلب من

المحكمة الادارية العليا بتشكيلها للنصوص عليه في المادة ٨ الحكم بصفة مستعجلة بحل الحزب وتصفية امواله وتحديد الجهة التي تؤول اليها هذه الاموال وذلك اذا ثبت من تقرير المدعى العام الاشتراكي بعد التحقيق الذي يجريه ، تخلف او زوال أى شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا القانون .

وعلى المحكمة تحديد جلسة لنظر هذا الطلب خلال السبعة ايام التالية لاعلان عريضته الى رئيس الحزب ينقره الرئيسى ، وتفصل المحكمة في طلب الحل خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ الجلسة المذكورة .

ويجوز للجنة شئون الاحزاب السياسية لمقتضيات المصلحة القومية العليا وقف اصدار صحف الحزب او نشاطه او اى قرار او تصرف مخالف اتخذه الحزب وذلك في الحالة المبينة في الفقرة الاولى من هذه المادة او كان مقربا على هذه المخالفة او في حالة ما اذا ثبت لدى اللجنة من تقرير المدعى العام الاشتراكي المشار اليه في الفقرة الاولى خروج اى حزب سياسى او بعض قياداته او اعضائه على المبادئ المنصوص عليها في المادتين ٣ او ٤ من هذا القانون

وعلى اللجنة ان تصدر قرار الوقف اذا ثبت لها على النحو السالف ذكره ان الحزب قد قبل في عضويته اى شخص ممن تنطبق عليهم احكام المواد الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

وتنفذ قرار الايقاف من تاريخ صدوره ويجب نشره في الجريدة الرسمية وفي احدى الصحف اليومية واسعة الانتشار ، كما يعلن الى رئيس الحزب في مقر الحزب الرئيسى خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه يعلم الوصول .

وتضرب بالنسبة للطعن في قرار الايقاف الاجراءات والمواعيد
والاحكام المنصوص عليها في الفقرتين الحادية عشر والثانية عشرة
من المادة ٨ من هذا القانون .

مادة ١٨ - (معدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩) : -
يشترط لتمتع الحزب واستمرار انتفاعه بالمزايا المنصوص عليها في
المادة ١٢ ، ١٥ من هذا القانون ان تكون له عشرة مقاعد على
الاقل في مجلس الشعب .

مادة ١٩ - (ملغاة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠) .

مادة ٢٠ - (ملغاة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠) .

مادة ٢١ - (معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠) : -
تضبط لجنة شؤون الاحزاب السياسية القواعد المنظمة لاتصال الحزب
بأي حزب او تنظيم سياسي اجنبي وذلك بناء على ما يقترحه رئيس
اللجنة .

ولا يجوز لأي حزب التعاون او التحالف مع أي حزب او تنظيم
سياسي اجنبي الا طبقا للقواعد المشار اليها في الفقرة السابقة .

الباب الثاني

التقسيمات

مادة ٢٢ - (معدلة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١) : -
يمثل بالمسجل كل من انشأ او أسس او نظم او ادبر او مول على أية
صورة على خلاف احكام هذا القانون تنظيما حزبيا غير مشروع ولو
كان مهيئ تحت أي ستار ديني او في وصف جمعية او هيئة او منظمة
او جماعة ايلا كانت التسمية او الوصف الذي يطلق عليه .

وتكون العقوبة بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة اذا كان التنظيم
الحزبي غير المشروع مهاديا لنظام المجتمع او ذو طابع عسكري او

شبه عسكري أو أخذ طابع التدريبات العنيفه التي تهدف الى الاعداد القتالى أو اذا ارتكبت الجريمة بناء على تخابر مع دولة أجنبية .
وتكون العقوبة الاشغال المؤبدة أو المؤقتة اذا ارتكبت الجريمة بناء على تخابر مع دولة معادية .

وتفرض المحكمة فى جميع الاحوال عند الحكم بالادانة بحمل التنظيمات المذكورة واغلاق امكنتها ومصادرة الاموال والامتعة والادوات والاوراق الخاصة بها أو للعدة لاستعمالها .

مادة ٢٣ - (معدلة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١) : -
يعاقب بالحبس كل من انضم الى تنظيم حزبى غير مشرور ولو كان مستترا تحت أى ستار دينى أو فى وصف جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أيا كانت التسمية أو الوصف الذى يطلق على هذا التنظيم .

وتكون العقوبة السجن اذا كان التنظيم المذكور فى الفقرة السابقة معاديا لنظام المجتمع أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري أو أخذ طابع التدريبات العنيفه التي تهدف الى الاعداد القتالى أو اذا كان التنظيم قد نشأ بالتخابر مع دولة اجنبية وكان الجانى يعلم بذلك .
وتكون العقوبة الاشغال المؤقتة اذا كان التنظيم المذكور قد نشأ بالتخابر مع دولة معادية وكان الجانى يعلم بذلك .

مادة ٢٤ - يعفى من العقوبة كل من بادر بإبلاغ السلطة المختصة عن وجود أى من التنظيمات المشار اليها فى المادتين السابقتين وذلك اذا تم الإبلاغ قبل بدء التحقيق .

ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة اذا تم الإبلاغ عنه منه
التحقيق وساعده فى الكشف عن مرتكبى الجريمة الآخرين .

مادة ٢٥ - يعاقب بالحبس كل مسئول في حزب سياسي أو
أى من أعضائه أو من العاملين به قبل أو تسلم مباشرة أو بالوساطة
مالاً أو حصل على ميزة أو منفعة بغير وجه حق من شخص اعتباره
مصرى لممارسة أى نشاط يتعلق بالحزب .

وتكون العقوبة للسجن إذا كان المال أو الميزة أو المنفعة من
أجنبى أو من أية جهة أجنبية .
وتقتضى المحكمة فى جميع الأحوال بمصادرة كل مال يكون متحصلاً
من الجريمة .

مادة ٢٦ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه
أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة ٤ أو الفقرة
الثانية من المادة ٩ أو الفقرة الأولى أو الثانية من المادة ١٢ أو الفقرة
الثانية من المادة ٢١ من هذا القانون .

مادة ٢٧ - لا تخل أحكام هذا القانون بأية عقوبة أشد ينص
عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

الباب الثالث

أحكام ختامية ووقفية

مادة ٢٨ - استثناء من أحكام المادة ٧ يشترط لتأسيس أى
حزب سياسى من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى بداية الدور
الآخر من الفصل التشريعى الحالى لمجلس الشعب ، أن يكون من
بين مؤسسيه عشرين عضواً على الأقل من أعضاء هذا المجلس .

مادة ٢٩ - فيما عدا ما يصدر بتجديده وتنظيمه قرار من
اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ
العمل بهذا القانون تلغى أمانات وتنظيمات ولجان ومؤتمرات الاتحاد
الذكور .

مادة ٣٠ - تستمر قائمة التنظيمات السياسية الثلاثة الحالية

وهى :

- ٢ - حزب الاحرار الاشتراكيين •
- ٣ - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوى •
- ١ - حزب مصر العربى الاشتراكى •

وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتمارس نشاطها السياسى كالحزاب طبقا لاحكام هذا القانون وعليها ان تخطر امين اللجنة المركزية والوزير المختص بالتنظيمات الشعبية والسياسية بالاوراق والمستندات المتعلقة بتأسيسها خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون •

مادة ٣١ - يصدر بقرار من امين اللجنة المركزية طبقا للقواعد التى تضعها اللجنة ما يؤهل الى الاحزاب المشكلة طبقا لاحكام هذا القانون من اموال هذا الاتحاد خلال ستين يوما من تاريخ العمل به •

ويجوز بقرار من امين اللجنة المركزية التنازل عن حق ايجار الاماكن التى يشغلها الاتحاد المذكور الى اى من الاحزاب المشار اليها او الى احدى وحدات الجهاز الادارى للدولة او احدى الهيئات العامة او الى غيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة وطبقا للقواعد التى تضعها اللجنة المركزية •

وتحل الجهة التى يصدر القرار بالتنازل اليها طبقا لاحكام الفقرة السابقة بقوة القانون محل الاتحاد المذكور •

مادة ٣٢ - تلغى المادتان ٢ ، ٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ فى شان حل الاحزاب السياسية ولا يجوز استنادا الى احكام هذا القانون اعادة تكوين الاحزاب التى خضعت للمرسوم بقانون المشار اليه او الاحزاب التى تتعارض مقوماتها مع مبادئه ثورتى ٢٣ يوليى سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ •

وتلغى المواد الثانية والثالثة والتاسعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والمادة ٢ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن •

كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون *

ملحوظة : يلاحظ أن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ ، والقانون رقم ٢

لسنة ١٩٧٧ قد ألغيا بالقرار بقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٢ *

مادة ٣٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره *

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها *

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٧ هـ (٢ يولية

سنة ١٩٧٧) *

تعليق :

نظرا لما للاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعين دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها مع الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر على الكافة وتلزم بها جميع سلطات الدولة سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية للنص التشريعي المطعون فيه ام الى دستوريته ولذلك فاننا نورد فيما يلي حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٤٤ لسنة ٧ قضائية « دستورية » والصادر بجلسة ٧ مايو سنة ١٩٨٨ والقاضي برفض الطعن بعدم دستورية البند « ثانيا » من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية * وبعدم دستورية البند سابعا من ذات المادة وذلك لاهميته *

باسم الشعب
المحكمة الدستورية العليا (*)

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ٧ مايو سنة ١٩٨٨
الموافق ٢١ رمضان سنة ١٤٠٨ هـ .

برئاسة السيد المستشار / مدح مصطفى حمن رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين / منير أمين عبد المجيد
وفوزي اسعد مرقس ومحمد كمال محفوظ وشريف برهام أعضاء
نور والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل
علام الدين .

وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عمارة المفوض
وحضور السيد / رافت محمد عبد الواحد أمين السر .

أصدرت الحكم الآتي :

في القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٤٤ لسنة
٧ قضائية « دستورية » بعد أن أحالت المحكمة الإدارية العليا « الدائرة
الأولى » بمجلس الدولة ملف الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٠ قضائية عليا .

المرفوعة من :

السيد / كمال أحمد محمد عن نفسه وبصفته وكيلًا عن طالبي
تأسيس الحزب الناصري .

فالسيد :

السيد رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية .

(*) الجريدة الرسمية في ٢٦/٥/١٩٨٨ العدد ٢١ .

الاجراءات

بتاريخ ٢١ يولية سنة ١٩٨٥ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف
الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٠ قضائية عليا ، بعد ان قضت المحكمة الادارية
العلياء الدائرة الاولى ، فى ٤ مايو سنة ١٩٨٥ بوقف الطعن وحالة
الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية البندين
(ثانيا) و (سابعا) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة
١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض
الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرها برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، ونشرت
المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .
حيث ان الدعوى استوفت اوضاعها القانونية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة ومناظر الاوراق
تتحصل فى ان المدعى كان قد تقدم - عن نفسه وبصفته وكيلًا عن
ميتين عضوا مؤسسا - الى لجنة شئون الاحزاب السياسية فى ١١
اغسطس سنة ١٩٨٢ باخطار كتابى عن تأسيس الحزب الناصرى «تنظيم
تحالف قوى الشعب العامل» مرفقا به المستندات التى يتطلبها القانون
وبتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٢ اصدرت اللجنة قرارا مسبيا بالاعتراض
على تأسيس الحزب ، فطعن المدعى على هذا القرار امام المحكمة
الادارية العليا ، الدائرة الاولى ، بالطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٠ قضائية
طالباً الحكم بالغاءه . واثناء نظر الطعن اضافت الحكومة سببين

جديدين للاعتراض على تأسيس الحزب ، حينهما ان الحزب الناصري ليس متميزا في برنامجه وسياساته تميزا ظاهرا عن حزب التجمع الوطني للتقدمي الموحدى ، وان الطاعن قام بالتوقيع على احدى البيانات التى تضمنت دعوة الى تحبيذ وترويج اتجاهات تتعارض مع معاهدة السلام مع اسرائيل ، الامر الذى ينتفى معه الشرطان الواردان فى البندين (ثانيا) و (سابعا) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية ، واذ تراءى للمحكمة الادارية العليا عدم دستورية هذين البندين ، فقد قضت فى ٤ مايو سنة ١٩٨٥ بوقف الطعن واصالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستوريتهما .

وحيث ان المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية تنص على انه « يشترط لتأسيس او استمرار اى حزب سياسى ما يلى :

اولا -

ثانيا - تميز برنامج الحزب وسياساته او اساليبه فى تحقيق هذا البرنامج تميزا ظاهرا عن الاحزاب الاخرى .

ثالثا -

رابعا -

خامسا -

سادسا - عدم انتماء اى من مؤسسى او قيادات الحزب او ارتباطه او تعاونه مع احزاب او تنظيمات او جماعات معادية او متنافضة للمبادئ المنصوص عليها فى البند (اولا) من هذه المادة او فى المادة ٣ من هذا القانون او فى المادة الاولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ (بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى) المشار اليه او للمبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٩ .

سابقا - إلا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم
الدلة جدية على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التمهيد أو
الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئه أو اتجاهاته أو أعمال
تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها فى البند السابق » .

وحيث أن مبنى النعى على البند (ثانيا) من المادة الرابعة من
القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ، أن البند المذكور إذ اشترط
لتأسيس الحزب السياسى أو استمراره التميز الظاهر فى برنامج
حددها المادة الرابعة من القانون المشار إليها لتأسيس الأحزاب السياسية
حددها المادة الرابعة من القانون المشار إليها لتأسيس الأحزاب السياسية
هى من الإقاضه والشمول على نحو يجعل « التشابه بين مبادئها وبرامجها
واساليبها أمرا واردا » ، فإن هذا البند المطعون عليه يكون قد انطوى
على إخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات
العامة وتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص فى تأسيس الأحزاب السياسية
كما يؤدى إليه من إباحته البعض وحظره على البعض الآخر بالمخالفة
للمعادين ٨ ، ٤٠ من الدستور .

وحيث أن المادة الخامسة من الدستور - المعدلة بتاريخ ٢٢ مايو
سنة ١٩٨٠ - تنص على أن يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر
العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادئ
الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور وينظم القانون
الأحزاب السياسية ، وقد تحقق بهذا التعديل تغيير جذرى فى إحدى
ركائز النظام السياسى فى الدولة ، ذلك أن هذه المادة كانت تنص قبل
تعديلها على أن « الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى
يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب
العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية » .

وبموجب هذا التعديل يكون الدستور قد استعاض عن التنظيم

الشعبي الوحيد ممثلاً في الاتحاد الاشتراكي العربي بنظام تعدد الأحزاب وذلك تعميقاً للنظام الديمقراطي الذي أقام عليه الدستور البيان السياسي للدولة بما نص عليه في مادته الأولى من أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » وبما وردته في كثير من مصادره من أحكام ومبادئه تبعد مفهوم الديمقراطية التي أرساها وتشكل معالم المجتمع الذي ينشده مسواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية – وهي جوهر الديمقراطية – أو بكفالة الحقوق والحريات العامة – وهي هدفها أو بالاشتراك في ممارسة السلطة – وهي وسيلة – كما جاء ذلك التعديل انطلافاً من حقيقة أن الديمقراطية تقوم أصلاً على الحرية وأنها تتطلب – لضمان اتقاف مقوماتها – تعدداً جزيئياً ، بل هي تمتد هذا التعدد كضرورة لازمة لتكوين الإرادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديد حسراً وأعيى .

وحيث أن الدستور اذ نص في مادته الخامسة على تعدد الأحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسي في الدولة ، فإنه يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها وضمأن حق الانضمام إليها إلا أنه لم يشأ أن يطلق الحرية الحزبية اطلاقاً لا سبيل معه إلى تنظيمها ، وإنما أراد – حسبما نصت على ذلك المادة الخامسة منه – أن يكون التعدد الحزبي دائراً في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور ، كما جعل جانب التنظيم التشريعي فيه أمراً مباحاً ، اذ عهد إلى القانون تنظيم الأحزاب السياسية ، على أن يبق التدخل التشريعي – بناء على هذا التفويض – عند حد التنظيم الذي ينبغي ألا يتضمن نقضاً للحرية الحزبية أو انتقاصاً منها وأن يلتزم بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور ، فإن جاززه إلى حد اهدار الحرية ذاتها أو النيل منها أو خرج على القواعد والضوابط التي نص عليها الدستور ، وقع القانون – فيما تجاوز فيه دائرة التنظيم – مخالفاً للدستور .

وحيث ان الأحزاب السياسية وهى جماعات منظمة تعنى أساسا بالعمل بالوسائل الديمقراطية للحصول على ثقة الناخبين بقصد المشاركة فى مسئوليات الحكم لتحقيق برامجها التى تستهدف الاسهام فى تحقيق التقسيم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للبلاد ، وهى أهداف وغايات كبرى تتعلق بصالح الوطن والمواطنين ، تتلاقى عندها الأحزاب السياسية الوطنية جميعها أو تتصادى فى بعض مناحيها الأمر الذى يجعل التشابه أو التقارب بين الأحزاب السياسية فى هذه الأهداف أمرا وارادا ، ومن ثم لم يشترط البند ثانيا من المادة الرابعة من قانون الأحزاب المشار اليه أن يقع التميز الظاهر فى مبادئ وأهداف الحزب كشرط لتأسيسه أو استمراره وذلك بقصد أفساح المجال لحرية تكوينها ، بل جاء الشرط مقصورا على برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه التى يسمى بها لتحقيق مبادئه وأهدافه ضمانا للمجدية حتى يكون للحزب قاعدة جماهيرية حقيقية تسانده وأن يكون فى وجود الحزب اضافة جديدة للعمل السياسى ببرامج وسياسات متميزة عن الأحزاب الأخرى اثرأه للعمل الوطنى ودعمه للممارسة الديمقراطية تبعاً لاختلاف البرامج والاتجاهات المتعلقة بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوسعة لنطاق المفاصلة بينها واختيار أصلح الحلول وأنسبها لما كان ذلك وكان اشتراط تعيين برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه فى تحقيق مبادئه وأهدافه تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى مما يدخل فى نطاق التنظيم التشريعى الذى عهد به الدستور الى القانون ، وقد ورد النص عليه فى البند (ثانياً) من المادة الرابعة من قانون الأحزاب عما مجرداً لينطبق حكمه على جميع الأحزاب السياسية التى صدر القانون منظماً لها ، دون أن يميز فى مجال تطبيقه بين حزب وآخر ، سواء عند نشوء الحزب أو كشرط لاستمراره الأمر الذى يتحقق به مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ المساواة لدى القانون اللذان قررهما للدستور فى المادتين ٨ ، ٤٠ منه ومن ثم يكون النص على نص البند المذكور مخالفته مادتين المادتين على غير أساس سليم متمينا ورفضه .

وحيث أن النعى على نص البند (سابعاً) من المادة الرابعة من قانون الأحزاب المشار إليه ، يقوم على أن البند المذكور إذ اشترط ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديده على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التجيز أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئه أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء بتاريخ ٢٠ إبريل سنة ١٩٧٩ ، يكون هذا البند قد انطوى على مصادرة لحرية الرأى بالمخالفة للمادة ٤٧ من الدستور .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على تقرير الحريات والمقوق العامة فى صلبها قصداً من الشارح الدستورى أن يكون لهذه الحريات والحقوق قوة الدستور وسعوه على القوانين العادية وحتى يكون النص عليها فى الدستور قيذا على المشرع العادى فيما يسنه من قواعد وأحكام ، فتارة يقرر الدستور الحرية العامة ويبيح للمشرع العادى تنظيمها لبيان حدود الحرية وكيفية ممارستها من غير نقص أو انتقاص منها ، وطوراً يطلق النصرة العامة اطلاقاً يستعصى على التقييد والتنظيم فإذا خرج المشرع فيما يضمه من تشريعات على هذا الضمان الدستورى ، بأن قيد حرية وردت فى الدستور مطلقة ، أو أهدر أو انتقص من حرية تحت ستار التنظيم الجائز دستورياً ، وقع عمله التشريعى مشوباً بعيب مخالفة الدستور .

وحيث أن حرية الرأى هى من الحريات الاساسية التى تحتمها طبيعة النظام الديمقراطى وتمتد ركيزة لكل حكم ديمقراطى سليم إذ يقوم هذا النظام فى جوهره على مبدأ « السيادة لشعب وحده » ، وهو مصير السلطات ، ، وهو ما أكدته الدستور القائم بالنص عليه فى المادة الثالثة منه ، وقررت مضمونه الدساتير المصرية السابقة عليه

بدها بدستور سنة ١٩٢٢ ، ولا شك ان مبدأ السيادة الشعبية يقتضى أن يكون للشعب - ممثلا فى نوابه اعضاء السلطة التشريعية - الكلمة الحرة فيما يعرض عليه من شئون عامة ، وأن يكون للشعب ايضا بأحزابه ونقائاته وأفراده رقابة شعبية فعالة يمارسها بالرأى الحصر والنقد البناء لما تجريه السلطة الحاكمة من أعمال وتصرفات عن ذلك فان حرية الرأى تعتبر بمثابة الحرية الاصل الذى يتفرع عنه الكثير من الحريات والحقوق العامة الفكرية والثقافية وغيرها وتعد المدخل الحقيقى لممارستها ممارسة جدية ، كحق النقد ، وحرية الصحافة والطباعة والنشر ، وحرية البحث العلمى والابداع الادبى والفنى والثقافى ، وحق الاجتماع للتشاور وتبادل الآراء ، وحق مخاطبة السلطات العامة ، كما تعد حرية الرأى ضرورة لازمة لمباشرة الحقوق السياسية وامكان المساهمة بهذه الحقوق العامة فى الحياة السياسية مساهمة فعالة كحق تكوين الاحزاب السياسية وحق الانضمام اليها وحق الانتخاب والترشيح وايداء الرأى فى الاستفتاء « بل ان قانون الاحزاب السياسية - وقد صدر فى سنة ١٩٧٧ قبل تعديل المادة الخامسة من الدستور سنة ١٩٨٠ بالنص فيها على نظام تعدد الاحزاب - حين اراد واضعو القانون المشار اليه ان يقيموا هذا القانون على اساس من الدستور ، قد ارتكفوا - على ما يبين مذكرته الايضاحية وتقرير اللجنة التشريعية منه - الى بعض الحريات والحقوق العامة المقررة فى الدستور ، ومنها حرية الرأى والعقيدة السياسية باعتبار ان حق تكوين الاحزاب يعد حقا دستوريا متفردا عنها ومتربطيا عليها ، واستنادا الى ان النظم الديمقراطية تقوم على اساس التسليم بقيام الاحزاب السياسية باعتبارها ضرورة واقعية للتعبير عن اختلاف الرأى الذى تحتمه طبيعتها الديمقراطية ولو لم ينص الدستور صراحة على حرية تكوين الاحزاب السياسية وتنظيمها واذا كانت حرية الرأى تعد من الدعامة الاساسية التى تقوم عليها النظم الديمقراطية للنمرة على ما سلف بياته ، فقد غدت من الاصول الدستورية الثابتة فى كل بلد

ديمقراطى متحضر وحرصت على توكيدها - الدساتير المصرية المتعاقبة
وقررها الدستور القائم بالنص فى المادة ٤٧ منه على أن « حرية للرأى
مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رايه فى حدود القانون وللنقد
الذاتى والنقد البناء ضمان لمصلحة البناء الوطنى » ولئن كان الدستور
قد كفل بهذا النص « حرية التعبير عن الرأى » بمدلوله الذى جاء عاما
مطلقا ليشمل للرأى فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية
والاجتماعية فانه مع ذلك قد خص حرية الاراء السياسية برعاية أو فى
لبا لها من ارتباط وثيق بالحياة السياسية ويسير النظام الديمقراطى
فى طريقة الصحيح ، ذلك أن الضمانات التى قررها الدستور بشأن
حرية الصحافة واستقلالها فى اداء رسالتها وحظر الرقابة عليها أو
انذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الادارى - حسيما نصت على ذلك
المواد ٤٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ من الدستور ، إنما تستهدف أساسا
كفالة حرية الاراء السياسية باعتبار أن حرية الصحافة هى السبيل
لحرية الرأى والفكر .

وحيث انه وإن كان من المقرر طبقا للقواعد القانون الدولى العام
أن الرأى وحده ، بل يتعداه الى غيره والى المجتمع ، ومن ثم لم يطلق
الدستور هذه الحرية ، وإنما أباح للمشرع تنظيمها بوضع القواعد
والضوابط التى تبين كيفية ممارسة الحرية بما يكفل صونها فى اطارها
المشروع دون أن تجاوزه الى الاضرار بالغير أو بالمجتمع .

وحيث انه وإن كان من المقرر طبقا للقواعد القانون الدولى العام
أن المعاهدات الدولية التى يتم إبرامها والتصديق عليها واستيفاء
الاجراءات المقررة لتنفيذها لها قوتها الملزمة لاطرافها ، وإن على الدول
المعاقدة اجترام تعهداتها المقررة بمقتضاها طالما ظلت المعاهدة قائمة
ونافذة ، الا أن ذلك لا يضى على المعاهدة جصانة تمنع
الواطنين من مناقشتها ونقدها وأبداء رأيهم فيها ، ذلك أن حرية
التعبير عن الرأى - بما تضمنه من إباحة النقد - هى حرية عامة

دستورية مقررته بنص المادة ٤٧ من الدستور ، لكل مواطن أن يمارسها في حدودها المشروعة ، يؤكد ذلك أن الدستور كفل في المادة ٦٢ منه للمواطن حقوقا عامة سياسية واعتبر مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسة تلك الحقوق واجبا وطنيا ، ومن هذه الحقوق ابداء الرأي في الاستفتاء ، واذ كان الرأي يحتمل القبول والرفض ، فإن هذا النص الدستوري يكون قد اقر للمواطن بحريته التامة في الموافقة أو عدم الموافقة على ما يجري عليه الاستفتاء من أمور ، وجاء مؤكدا لحريته في التعبير عن رأيه فيما يعرض عليه من مسائل أو يدور حوله من أحداث على النحو الذي تترشح إليه نفسه ويطمئن إليه وجدانه ومن ثم لا يجوز أن يكون استعمال المواطن لحريته عامة كفلها الدستور هي حريته في التعبير عن رأيه سببا في حرمان من حق أو حرية عامة أخرى قررها الدستور .

لما كان ذلك وكان البند (سايعا) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية فيما تضمنته من اشتراط « الا يكون بين مؤسسي الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جدية على قيامه بالدعوة أو المشاركة في الدعوة أو التمييز أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩ » ، لما كان مؤدى هذا النص هو حرمان فئة من المواطنين من حقهم في تكوين الأحزاب السياسية حرمانا أبديا وهو حق كفله الدستور حسبما يدل عليه لزوما نص المادة الخامسة منه ، وقد رتب النص المطعون عليه - في شق منه - هذا الحرمان على اخذ هؤلاء الاشخاص بإرائهم التي تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سالفة الذكر ، فإن هذا النص يكون قد انطوى على اخلال بحريتهم في التعبير عن الرأي وحرمانهم مطلقا ومزيدا من حق تكوين الأحزاب السياسية بما يؤدي الى مصادرة هذا الحق وإداره ويشكل بالتالى مخالفة للمادتين ٥ و ٤٧ من الدستور .

وحيث انه لما تقدم ، يتعين الحكم برفض الطعن بعدم دستورية نص البند (ثانيا) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية ، وبعدم دستورية البند (سابعا) من المادة الرابعة من القانون المشار اليه فيما تضمنه من اشتراط الا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديده على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التحريض أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئه أو اتجاهات أو اعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٩ .

لهذه الاسباب

حكم المحكمة

اولا - برفض الطعن بعدم دستورية البند (ثانيا) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب التأسيسية .

ثانيا - بعدم دستورية البند (سابعا) من المادة الرابعة من القانون المشار اليه فيما تضمنه من اشتراط الا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديده على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التحريض أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئه أو اتجاهات أو اعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٩ .

رئيس المحكمة

أمين السر

نيابة أمن الدولة العليا
واختصاصاتها
وفقا للتعليمات العامة للنيابات
احكام عامة

مادة ١٥٨٤ - يجوز انشاء نيابات تختص بالتحقيق والتصرف في انواع معينة من الجرائم ويصدر بإنشاء هذه النيابات قرار من وزير العدل أو النائب العام .

مادة ١٥٨٥ - يجوز للنائب العام أن يضيف اختصاصا شاملا للجمهورية لاجزاء النيابات المتخصصة وذلك في الجرائم التي تدخل في اختصاص هذه النيابات .

مادة ١٥٨٦ - للقرارات التي تصدر بإنشاء النيابات المتخصصة وتحديد الجرائم التي تتولى التحقيق والتصرف فيها هي قرارات تنظيمية ليس من شأنها أن تسلب النيابات العادية اختصاصها العام بالنسبة للجرائم المذكورة .

نيابة أمن الدولة العليا

مادة ١٥٨٧ - نيابة أمن الدولة العليا هي نيابة متخصصة صدر بإنشائها وتحديد الجرائم التي تختص بتحقيقها والتصرف فيها قرار وزير العدل بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٣ والقرارات اللاحقة بتمثيل اختصاصها وهي ملحقه بمكتب النائب العام .

مادة ١٥٨٨ - تختص نيابة أمن الدولة العليا بالتصرف فيما يقع في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية من الجرائم الآتية : -

١ - الجرائم المنصوص عليها في الابواب الاول والثاني مكرر والثالث والحادى عشر والرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون

المقويات وهي الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ومن جهة الداخل وجرائم المفرقات والرشوة والجنح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها .

٢ - الجنايات التي يصدر بها أو باحالتها إلى محاكم أمن النول العليا أمر من رئيس الجمهورية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والمعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

٣ - الجرائم التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من مسروق النشر إذا كان المجنى عليه موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة .

٤ - الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٢٤ ، ١١٢٤ ، ١٢٤ ب ، ١٢٤ ج ، ٣٧٤ ، ٣٧٤ مكرراً ، ٣٧٥ من قانون العقوبات وهي جرائم الاضطراب عن العمل والتحريض عليه وتبيذه وكذلك الاعتداء على حق العمل وحريته والتوقف عنه بالمصالح ذات المنفعة العامة .

٥ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر .

٦ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالمرسوم بقانون ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بقرار المحكمة الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية .

٧ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن حفظ النظام بمعاهد التعليم .

٨ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

٩ - الجرائم المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية بالقانون

رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطنين عدا المنصوص
عنها في المادتين الرابعة والخامسة منه .

١٠ - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧
بنظام الاحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ .

١١ - الجرائم المرتبطة بالجرائم للتقدم ذكرها .

١٢ - الجرائم التي تقع المخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ المعدل القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الخاص بشئون
التموين والمرسوم قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٩
لسنة ١٩٨٠ الخاص بالتسعين الجبرئ وتحديد الارياح والقرارات
المنفذه لهما وذلك اذا كانت العقوبة المقررة لهذه الجرائم اشد من الحبس
مادة ١٥٨٩ - تتولى نيابة امن الدولة العليا تحقيق ما يقع من الجرائم
المبينة بالمبادرة السابقة بدائرة محافظتى القاهرة والجيزة ويجوز
لها تحقيق ما يقع فى الجهات الاخرى وعلى اعضاء النيابة بدائرة
المحافظتين المذكورتين المبادرة الى اخطار نيابة امن الدولة العليا
بما يقع من تلك الجرائم فور وقوعها لتتولى تحقيقها بنفسها .

مادة ١٥٩٠ - تتولى انيابات المتخصصة فى غير محافظتى
القاهرة والجيزة تحقيق ما يقع فى دوائرها من الجرائم المذكورة
وعليها المبادرة باخطار نيابة امن الدولة العليا بهذه الجرائم فور
ابلاغها بها لتتخذ ما تراه بشأنها .

مادة ١٥٩١ - يجب اخطار المكتب الفنى للنائب العام بم
جميع الاحوال بالهام من القضايا انفة الذكر وذلك فور الابلاغ
عنها .

مادة ١٥٩٢ - للنائب العام ان يستلزم مما تختص نيابة امن
الدولة العليا بالتحقيق او التصرف فيه الجنائيات التى يصدر بها او

بأحالتها الى محاكم أمن الدولة العليا - التي تشكل طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ - أمر من رئيس الجمهورية وذلك اذا دعت مصلحة العمل الى استمرار اختصاص نيابات الاموال العامة او النيابة العاديه بالتحقيق والتصرف فيها دون الاخلال باعتبارها من جرائم أمن الدولة .

مادة ١٥٩٣ - ترفع الدعوى من النيابة مباشرة الى محاكم أمن الدولة العليا فى الجرائم الآتية :

١ - الجرائم المضره بأمن الحكومة من جهة الخارج أو الداخل المنصوص عليها فى البابين الاول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

٢ - جرائم الفرقعات المنصوص عليها فى الباب الثانى مكررا من قانون العقوبات .

٣ - جرائم الرشوه واختلاس المال العام والعنوان عليه والمضمر المنصوص عليهما فى البابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

٤ - الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

٥ - الجرائم المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ فى شأن حماية حرية الوطن والمواطنين .

ملحوظة : يلاحظ أن القانونين المنزه عنهما بالبيندين سائى الذكر قد ألغيا بالقرار بقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٢ .

٦ - الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ .

٧ - الجرائم المرتبطة بالجرائم المتقدم ذكرها .

مادة ١٥٩٤ - على النيابة العامة إرسال التحقيقات التي تجريها في جرائم أمن الدولة العليا للتصرف في بعض وقائعها إلى النيابة وعدم فصل شيء من وقائعها أو التصرف فيها على حدة حتى تبدي نيابة أمن الدولة العليا الرأي في تقدير الارتباط وملائمة أحالة الوقائع المرتبطة بما تختص بالتصرف فيه إلى محكمة أمن الدولة العليا .

مادة ١٥٩٦ - على المحامين العامين ورؤساء النيابة الكلية إرسال قضايا جنائيات أمن الدولة العليا التي يحكم فيها بالبراءة - ولو جزئيا - إلى نيابة أمن الدولة العليا وذلك فور الحكم فيها لتقدير مدى ملائمة الطعن فيها بطريق النقض .

مادة ١٥٩٧ - يكون للنيابة في تحقيق الجنائيات التي تختص بها محاكم أمن الدولة العليا بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها سلطات قاضي التحقيق .

مادة ١٥٩٨ - ينشأ بكل نيابة كلية جدول لقيد جنائيات أمن الدولة يجرى القيد فيه طبقا للإجراءات المبينة بالمادة ٤٣ من التعليمات وكتابية والمالية والإدارية الصادرة عام ١٩٧٩ .

مادة ١٥٩٩ - على أعضاء النيابة سرعة التصرف بالقضايا التي تعرض على محاكم أمن الدولة والمبادرة إلى إنجاز التحقيق فيها فيما يستوجب ذلك وإحالتها إلى أقرب المجلعات مع طلب الفستل فيها على وجه السرعة .

مادة ١٦٠٠ - تكون أحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر .

ملحوظة : المقصود بالبند الأخير هو أحكام محاكم أمن الدولة العليا الدائنة المشكك وفقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - أما أحكام أمن الدولة العليا (طوارئ) فهي للمشكك وفقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الخاص بشأن حالة الطوارئ وأحكامها لا يجوز الطعن

عليها بالنقض وإنما هي تخضع للتصديق رئيس الجمهورية حيث تصبح
نهائية بعد التصديق عليها وذلك عملاً بالمواد ١٦ وما بعدها من
القانون سالف الذكر .

تصويب

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٣	١٣	انتفاء واقيه	انتفاء دواعيه

محتويات الكتاب

٢	مقدمة :
---	---------

الفصل الأول

التعليق على تَضَوُّص قانون الطوارئ
رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته

٩	مادة ١ - إعلان حالة الطوارئ
٩	- مقدمة
١٠	- المراد بحالة الطوارئ
١١	- الأسباب المبرره لإعلان حالة الطوارئ
١٤	- إعلان حالة الطوارئ، عمل من أعمال السيادة
١٧	مادة ٢ - للبيانات الواجب توافرها في إعلان حالة الطوارئ
١٧	- الهدف من تعديل المادة الثانية
١٨	- بيانات قرار إعلان حالة الطوارئ
١٩	- وجوب عرض القرار على مجلس الشعب
١٩	- نتيجة عدم القرار على مجلس الشعب
١٩	- مد حالة الطوارئ، لايجوز إلا بموافقة مجلس الشعب
٢٠	- تعديل نص المادة الثانية من الفاحية الدستورية
	مادة ٣ - للتدابير التي يجوز لرئيس الجمهورية اتخاذها حتى
٢٣	أعلنت حالة الطوارئ
٢٤	- تفويض وزير للداخلية
٢٥	- تعيين رئيس الوزراء نائبا للحاكم العسكري العام
٢٥	- للتدابير المنصوص عليها بالمادة الثالثة من قانون الطوارئ
٢٥	● وضع قيود على حرية الأشخاص
٢٧	● الأمر بهرقابة الرسائل والصحف والمطبوعات
	● عدم دستورية نص المادة الثامنة من امر رئيس الجمهورية

٢٨	رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة
٣١	- تحديد مواعيد فتح المجال العامة وإغلاقها
	- تكليف أى شخص بتأدية عمل والاستيلاء على أى منقول
٣١	أو عقار
٣١	- سحب تراخيص الأسلحة
٣١	- إخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل
٣١	- سلطة رئيس الجمهورية في توسيع الحقوق سالفة الذكر
٣٢	- بسلطة رقابة القضاء على هذه التدابير
	مادة ٣ مكروا - تبلغ المقبوض عليه أو المعتقل فوراً كتابة بأسباب
٣٤	القبض عليه أو اعتقاله - ورسم طريقة التظلم
٣٥	- حقوق المقبوض عليه أو المعتقل
٣٥	- للتظلم يعتبر « تظلماً قضائياً »
٣٧	- وجوب تسبيب قرار الاعتقال
٣٧	- القبض أو الاعتقال وفقاً لقانون الطوارئ
	- سؤال مثار - ماذا لو لم ينفذ أمر القبض أو الاعتقال وهو
٣٩	يجوز التظلم منسفه ؟
٤٠	- من له الحق في تقديم التظلم
٤١	- شكل للتظلم
٤١	- سلطة المحكمة في نظر التظلم
٤٢	- أمثلة مقترحة لقرارات المحاكم يرفض للتظلم
	- أمثلة مقترحة لقرارات المحاكم بقبول والتظلم والنساء
٤٤	القرار المضمون عليه (القبض أو الاعتقال)
٤٩	- طعن وزير للأخوية على قرار المحكمة
	مادة ٤ - تنفيذ الأوامر الصادرة بالتطبيق لأحكام قوانين الطوارئ
٥٠	بمعرفة قوات الأمن أو القوات المسلحة
٥١	مادة ٥ - عقوبة مخالفة الأوامر الصادرة وفقاً لقانون الطوارئ

الموضوع

الصفحة

- مادة ٦ - للتبض على المخالفين للأوامر الصادرة طبقاً لقانون الطوارئ..... ٥٢
- ٥٢ - اسباب القبض وفقاً للادة السادسة من قانون للطوارئ
- ٥٣ - تنظيم القبض عليه
- ٥٣ - شكل التنظيم والمحكمة المختصة به
- ٥٤ - سلطة المحكمة
- مادة ٧ - اختصاص محاكم الدولة (طوارئ) ٥٦
- مادة ٨ - حق رئيس الجمهورية في تشكيل دوائر معينة في مناطق معينة أو لفضايا معينة ٥٧
- مادة ٩ - حق رئيس الجمهورية في حالة بعد للجرائم التي يعاقب عليها القانون الى محاكم أمن الدولة (طوارئ) ٥٧
- ٥٧ - التطبيق على نصوص المواد ٧ ، ٨ ، ٩
- ٥٧ - تشكيل محاكم أمن الدولة « طوارئ »
- ٥٨ - اختصاص محاكم أمن الدولة « طوارئ »
- ٥٨ - اختصاص محكمة أمن الدولة للجزئية « طوارئ »
- ٥٩ - اختصاص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ »
- ٥٩ - تفويض وزير الحربية
- ٥٩ - اختصاص محاكم أمن الدولة « طوارئ » لايسلب المحاكم العادية اختصاصها
- مادة ١٠ - مايسرى من أحكام على تحقيق للتضاي و سلطة النيابة العامة ٦٣
- ٦٣ - تطبيق أحكام القوانين المعمول بها
- ٦٣ - وجوب اتباع الاجراءات والاحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية ٦٤
- مادة ١١ - عدم قبول الدعوى المدنية امام محاكم أمن الدولة ٦٦

- مادة ١٢ - لا يجوز للطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من
محاكم أمن الدولة ولا تكون الأحكام نهائية الا بعد
التصديق عليها من رئيس الجمهورية ٦٧

اشكالات التنفيذ

فى أحكام محاكم أمن الدولة « طوارئ »

- مقننة ٦٩
- اشكالات التنفيذ فى أحكام محاكم أمن الدولة طوارئ ٧٠
- رأى مكتب شئون أمن الدولة ٧٠
- رأى للعمليات القضائية للنيابة العامة ٧١
- رأى محكمة للنقض ٧٢
- الآراء الفقهية تجيز الإستشكال فى أحكام محاكم أمن الدولة
« طوارئ » ٧٣
- رأينا الخاص ٧٣
- مادة ١٣ - لرئيس الجمهورية الحق فى حفظ الدعوى قبل تقديمها
الى المحكمة ٧٦
- مادة ١٤ - حق رئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه والسلطات
المخولة له ٧٧
- مادة ١٥ - سلطة رئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم ٧٩
- مادة ١٦ - تشكيل مكتب شئون أمن الدولة واختصاصاته ٨٠
- مادة ١٧ - حق رئيس الجمهورية فى ائلبية غيرة فى بعض اختصاصاته
أو فى مناطق معينه ٨١
- مادة ١٨ - حق قائد القوات العسكرية فى حالة الحرب على منطقة
الاعمال العسكرية ٨١
- مادة ١٩ - انتهاء حالة الطوارئ ووضع محاكم الدولة « طوارئ » ٨١
- مادة ٢٠ - سلطة رئيس الجمهورية بالنسبة للأحكام بعد انتهاء

٨٢ حالة الطوارئ -

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢

بمعدل بعض أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن
٨٤ حالة الطوارئ -

- التعليق على نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٨٢ والخاصة باختصاص محكمة أمن الدولة العليا
« طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من
٨٧ أوامر القبض والاعتقال -

الفصل الثاني

٩٥ اختصاص محاكم أمن للدولة (طوارئ) -

١ - أمر رئيس للجمهورية رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ بتشكيل محاكم
٩٦ أمن للدولة -

- تقدير محاكم أمن للدولة (طوارئ) في ضوء الفقه ٩٧

٢ - أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١ لسنة ١٩٨١

بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن للدولة (طوارئ) .. ٩٨

- للتطبيق على نص المادة الأولى من أمر رئيس للجمهورية

رقم ١ لسنة ١٩٨١ ١٠٠

- التطبيق على نص المادة الثانية من أمر رئيس للجمهورية

رقم ١ لسنة ١٩٨١ ١٠٢

أولاً - تحدد الجرائم المقصود في المادة ٣٢ عقوبات ١٠٢

- المقصود بتعدد للجرائم ١٠٢

- التعدد للصوري والتعدد الحقيقي ١٠٣

(أ) حكم التعدد الصوري أو المعنوي ١٠٣

- من أحكام محكمة النقض الحديثة التي لم تنشر في للتعدد

المعنوسى	١٠٦
(ب) حكم التعدد الحقيقى أو المادى	١٠٧
- المقصود بالتعدد الحقيقى أو المادى	١٠٧
- القاعدة والاستثناء فى تعدد العقوبات	١٠٨
- وحيدة الغرض	١٠٨
- الارتباط الذى لايقبل التجزئه	١٠٩
- أثر التعدد بالنسبة للعقوبات التبعية والتكميلية	١١٠
- من أحكام محكمة النقض التى لم تنشر فى الارتباط المادى ثانيا - اختصاص محاكم أمن الدولة (طوارئ)	١١١
عند تعدد الجرائم	١١٢
- القاعده العامة	١١٢
- حكم لمحكمة النقض فى الاختصاص عند الارتباط	١١٣
- رأى مكتب شؤون أمن الدولة مطابق لرأى محكمة النقض ..	١١٤

الفصل الثالث

التشريعات النصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة
الاولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١
واختصاص نيابة أمن الدولة العليا كما ورد بالتعليمات

العامة للنيابات	١١٧
ملحوظة	١١٨
١ - قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجنيد	١١٩
٢ - قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الاحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات فى الطرق العمومية	١٢٢
٣ - قرار وزير الداخلية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٥ بتقرير الاحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية	١٢٩

الموضوع

الصفحة

- ٤ - القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية
- ١٣٧ والقوانين المعدلة له
- حكم المحكمة الدستورية العليا الصادرة في القضية رقم ٤٤ لسنة ٧ ق (دستورية) بجلسة ٧ مايو سنة ١٩٨٨ والقاضى برفض الطعن بعدم دستورية البند «ثانيا» من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ . وبعدم دستورية البند
- ١٦٣ « سابعاً » من المادة الرابعة من القانون المذكور
- نيابة ابن الدولة العليا واختصاصاتها وفقاً للتعليمات
- ١٦٤ العامة للنيابات

رقم الايداع بدار الكتب المصرية

٨٨/٨٦١١

لترقيم الدولى

١ - ١٨٠ - ٣٦٧ - ٩٧٧

دار الثقافة للطباعة والنشر
٢١ شارع كامل صدقى - النجالة
تليهن : ٩١٦٠٧٦ - القاهرة



0404420

السعر ٥ جنيه